الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية
وزارة التّعليـم العـالي و البحث العـلمي
جـامعة عبد الرّحمـــان ميـرة ـ بجاية ـ
كليّة اللّغة العربية و آدابها

عنوان المذكرة

تحليل الأخطاء اللّغوية في اللّافتات واللّوحات الإعلانية والتّجارية بمنطقة بجاية

دراسة في ضوء اللّسانيات التّطبيقية

مذكرة مقدّمة لاستكمال شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

تخصّص: علوم اللّسان

إعـداد الطّالبتين:

كهينة شابي

سهام خلّافي

إشراف الأستاذة:

نوارة بوعياد

أعضاء المناقشة

الأستاذة: كايسة عليك / رئيسا
الأستاذة: نوارة بوعياد / مشرفا ومقررا
الأستاذة: ربيحة وزان / عضوا مناقشا

السّنة الجامعية: 2016 ـ 2017

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حبّ.

إلى من حصد الأشواك ليمهّد لي طريق العلم.

إلى القلب الكبير والدي العزيز حفظه اللّه.

إلى ملاكي في الحياة.

إلى بسمة الحياة وسرّ الوجود.

إلى من كان حنانها سرّ نجاحي.

إلى أمّي الحبيبة رحمها اللّه وأسكنها فسيح جنانه.

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد، إلى شمعة تنير ظلمة حياتي، إلى من بوجودها

أكتسب قوّة ومحبّة لا حدود لها.

إلى أختي الوحيدة " سهام ".

إلى رفيق دربي في هذه الحياة .

أخي الوحيد " مراد ".

صديقاتي العزيزات، وأخصّ بالذّكر: فيروز، صندرة، وابتسام وفّقهن اللّه إلى كلّ ما هو أصلح، وسدّد اللّه خطاهنّ على درب النّجاح والتّفوّق.

إلى كلّ من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، من دون أن أنسى زملائي في السّنة الثّانية ماستر، تخصّص علوم اللّسان، دفعة 2016 . 2017.

وإليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

كهينة

إهداء

(قل اعملوا فسيرى اللّه عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق اللّه العظيم.

إلهي لا يطيب اللّيل إلّا بشكرك وطاعتك...ولا تطيب اللّحظات إلّا بذكرك...

ولا تطيب الآخرة إلّا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلّا برؤيتك.

اللّه جلّ جلاله.

إلى من بلّغ الرّسالة وأدّى الأمانة، ونصح الأمّة، إلى نبيّ الرّحمة ونور العالمين

سيدنا محمّد صلّى اللّه عليه وسلّم.

إلى من كلّله اللّه بالمهيبة والوقار

إلى والدي العزيز.

إلى ينبوع الحنان والأمل

أمي الغالية حفظها اللّه .

إلى ملاذي وسندي وقوتي بعد اللّه

اخوتي: توفيق، سمير، وسام، وملاك.

سمام

شكر وتقدير

الحمد للّه الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة، وأعاننا على هذا الواجب، ووفّقنا إلى إنجاز هذا العمل.

نتقدّم بخالص الشّكر الجزيل والعرفان بالجميل، والاحترام والتّقدير لمن غمرتنا بالفضل وتفضّلت علينا بقبول الإشراف على رسالة التّخرّج الأستاذة الفاضلة الدّكتورة " نوارة بوعياد "، والتي كانت قبس الضّياء في عتمة البحث، والتي منحتنا الثّقة وغرست في أنفسنا قوّة العزيمة.

أبقاها اللّه ذخرا لطلبة العلم، وجعل ذلك في ميزان حسناتها وأرضاها بما قسم لها.

كما نتوجّه بالشّكر والامتنان إلى كلّ من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجازهذا البحث من أساتذة، وزملاء، وأصدقاء ونخصّ بالذّكر الأستاذة " كايسة عليك " جزاها الله خيرا.

الرّموز المستعملة في البحث

الرّمز	دلالته
ف	الفرد
خ	الخطأ
ط	الطّبعة
د ط	دون طبعة
د ت	دون تاريخ
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ج	جزء
مج	مجلّد
ص	صفحة

مقدّمة

اللّغة خاصية إنسانية حفّتها العناية الرّبانية منذ القديم، إذ خصّ بها سبحانه عزّوجلّ أعقل وأعظم مخلوقاته شأنا، ولم تحظ كلّ الألسنة بهذه الأهمية فقد كانت العربية الأعلى مقاما والأسمى مكانة، حيث نزل بها أشرف الكتب لذلك كان العرب يعدّونها إرثا مقدّسا فحرصوا على تعليمها لأبنائهم وتصويب ما أخطأ، أو اختلف فيها متنا لا يلائم ما تواضعوا عليه، ونستدلّ على ذلك بقوله صلّى الله عليه وسلم " أرشدوا أخاكم فقد ضلّ " استكراها منه لوقوع اللّحن والتّحريف فيها، وما هذا إلّا دليل واضح على اهتمام العرب منذ القديم بلغتهم ومحاربتهم لظاهرة اللّحن فيها، واعتبارها أمرًا خطيرًا يمسّ بسلامة لغتهم وتراثهم.

ومعروف أنّ اللّغة العربية تستمدّ سيادتها وبقاءها من اتّساع حجم قاعدة النّاطقين بها، وسلامة ألسنتهم وبالنّظر إلى المعيار الأخير شهد واقعنا تقهقرا لغويا خطيرًا، حيث ضعفت ملكة الأفراد الذين يستعملون هذه اللّغة وفسد ذوقهم، كما تردّى مستواهم أيضا في الإلمام بقواعدها نطقا وكتابة، كيف لا وقد باتت اللّغة العربية تعيش جملة من التّحديات تبُثّ الضّعف في كيانها، فالنّاطقون بلغة الضّاد أصبحوا لا يتحرّجون من الخطإ ولا يكترثون لأمره، بل بالعكس أصبح الأمر عاديا ولم تعد الغيرة على اللّغة كما كانت من قبل وكما ينبغي أن تكون.

وقد ازدادت هذه المشكلة حدّة واستفحالا في وقتنا المعاصر، فاللّهجات أصبحت تغزو اللّغة في عقر دارها وتسعى للفتك بها، هذه الأسباب وأخرى جعلت الخطأ يقتحم معظم أنشطة أبناء الأمّة، حيث نسمع ونقرأ كلّ يوم في وسائل إعلامنا، وفي صحفنا وفي شوارعنا الخطأ تلو الآخر، فتجد هذا يذكّر المؤنث والآخر يجمع المفرد والمثنى، إلى غيرها من الأخطاء التي تظهر أثناء النّطق أو الكتابة باللّغة العربية .

ومن هذا المنطلق ارتأينا في بحثنا هذا أن نحصر اهتمامنا في الأخطاء اللّغوية المكتوبة المرتكبة من قبل الأفراد في منطقة بجاية دون غيرها، فجاء عنوان بحثنا كالآتي: " **تحليل الأخطاء اللّغوية في اللّافتات واللّوحات الإعلانية والتّجارية بمنطقة بجاية ـ دراسة في ضوء اللّسانيات التّطبيقية ـ** "، مركّزين في ذلك على إشكالية محورية ألا وهي:

ـ ما طبيعة الأخطاء اللّغوية في منطقة بجاية؟، وما مدى خطورتها على الفرد والمجتمع؟.

وتتفرّع هذه الإشكالية بدورها إلى الأسئلة التّالية:

ـ ما هي الأخطاء اللّغوية المكتوبة الأكثر شيوعا في المنطقة؟.

ـ ما أسباب هذه الأخطاء؟.

ـ على أيّ أساس تمّ تحليل هذه الأخطاء؟، وما المنهج الأنسب الذي تمّ الاعتماد عليه في تحليل عيّنة البحث؟. وما المراحل المتّبعة في ذلك؟.

ـ ما هي الحلول الممكنة لتفادي الوقوع في الأخطاء اللّغوية؟.

وتعود أسباب دراستنا لموضوع الأخطاء اللّغوية المكتوبة في منطقة بجاية إلى مايلي:

ـ قلّة الدّراسات المتخصّصة في اللّغة العربية في تحليل الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي خاصّة الجانب النّظري منها.

ـ شيوع وتفشي ظاهرة الخطإ في كتابة اللّغة العربية، سواء أكانت أخطاء في اللّوحات الإعلانية والإشهارية، أوفي لافتات المحلّات التّجارية.

كما اخترنا هذا الموضوع أيضا لكوننا نميل إلى البحوث الميدانية باعتبارها تفسح المجال واسعا للبحث، وتمكّننا من ملامسة الظاهرة في وضعها الحيّ الطّبيعي.

ـ الكشف عن الأسباب الكامنة وراء حدوث الأخطاء في كلّ مستوياتها: الإملائية، والصّرفية، والنّحوية، والدّلالية.

ـ معرفة مستوى الأفراد الذين يكتبون باللّغة العربية الفصحى لافتات المحلّات التّجارية، واللّوحات الإعلانية، وكذا معرفة مدى استعابهم لقواعد اللّغة، بالإضافة إلى معرفة الأخطاء الشّائعة لديهم .

ويهدف هذا البحث إلى:

ـ لفت النّظر إلى مشكلة الأخطاء اللّغوية والتّحسيس بمدى خطورتها.

ـ تحليل الأخطاء اللّغوية المكتوبة التي يقع فيها الأفراد في منطقة بجاية تحليلا دقيقا، يمكّننا من التّعرّف على أنواع هذه الأخطاء والأسباب الكامنة وراء إخفاق هؤلاء في استعمال اللّغة العربية الفصحى كتابةً، وصولا إلى تقديم الحلول المناسبة لتجنّبها مستقبلا.

- كما يهدف هذا البحث أيضا إلى بيان مدى فعالية منهج تحليل الأخطاء في تحليل أخطاء مستعملي اللّغة العربية.

وقد آثرنا الاعتماد على المنهج الوصفي لكونه يتلاءم وطبيعة البحث، فالوصف قد تمّ الاعتماد عليه أكثر في الفصل النّظري، كما تطلّب الأمر أيضا اعتماد الإحصاء، حيث اقتصرت المعالجة الإحصائية على استخدام جدول إحصائي، توضيحي لإظهار عدد الأخطاء اللّغوية المكتوبة بكلّ مستوياتها، ونسبها المئوية وتمثيلها بيانيا في دائرة نسبية.

وليصل البحث إلى تحقيق الأهداف السّابقة ذكرها اقتضى الأمر تقسيمه إلى فصلين: فصل نظري وآخر تطبيقي، جاء الفصل الأوّل تحت عنوان: " الخطأ واتّجاهات تحليله "، والذي قُسّم بدوره إلى ثلاثة أجزاء مسبوقة بتمهيد قدّمنا فيه تعريفا لعلم اللّغة التّطبيقي، مع الإشارة إلى بوادر نشأته وعلاقته بالأخطاء اللّغوية، الجزء الأوّل من الفصل الأوّل عنوانه: " الخطأ ومقاييسه "، تطرّقنا فيه إلى مفهوم الخطإ لغة واصطلاحا، كما حدّدنا المصطلحات الدّالة على المخالفات اللّغوية: الغلط، اللّحن، والزّلة أوالهفوة مع إبراز ما بينها وبين الخطإ من فروقات جوهرية، ووضّحنا أيضا موقف القدامى والمحدثين من الخطإ، إضافة إلى عرض مقاييس الخطإ والصّواب اللّغويين.

ولم نتوقّف في هذا الفصل عند هذا الحدّ، فقد تناولنا فيه أيضا مصادر الأخطاء اللّغوية وأسبابها، مع ذكر أنواع هذه الأخطاء ضاربين أمثلة عليها، ومبيّنين خطورتها على العملية التّواصلية.

أمّا الجزء الثّاني المعنون بـ " اتّجاهات تحليل الأخطاء" فخصّصناه لاتّجاهات تحليل الأخطاء: الاتّجاه التّقليدي، الاتّجاه التّقابلي، واتّجاه تحليل الأخطاء، والاتّجاه التّكاملي، مشيرين فيه إلى مجموعة من الدّراسات التي اتّخذت أيّا من هذه الاتّجاهات منهجا لها في دراستها للأخطاء اللّغوية، كما قمنا في الجزء الثّالث من هذا الفصل بتحديد مراحل

تحليل هذه الأخطاء والتي تتمثّل في: مرحلة التّعرّف والوصف و التّصنيف، مرحلة التّفسير، ومرحلة التّصويب.

وجاء الفصل الثّاني من هذا البحث تحت عنوان " بين الخطإ والصّواب " ، فقد كان فصلا تطبيقيا توضيحيا، عمليا لتلك الأصول النّظرية في دراسة الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، حيث قمنا فيه بوصف عينة البحث، وتحليل المدونة التي جمعناها من خلال العمل الميداني الذي تتبّعنا فيه الأخطاء اللّغوية المكتوبة في منطقة بجاية، وكان ذلك بالاعتماد على منهج تحليل الأخطاء وانطلاقا من المراحل المذكورة قبلا، مع إحصاء هذه الأخطاء في جدول وتحويل النّسب المتحصّل عليها إلى دائرة نسبية.

أمّا الخاتمة فكانت ملخّصا تضمّن أهمّ النّتائج المتوصّل إليها في البحث، وقد ذيّلنا هذا الأخير بملحق عُرضت فيه صور للأخطاء اللّغوية المكتوبة في المنطقة، وكذا أسئلة وأجوبة المقابلات التي أجريت مع الأفراد الذين يقومون بكتابة لافتات المحلّات التّجارية، واللّوحات الإعلانية والإشهارية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ موضوع الأخطاء اللّغوية، قد نال نصيبا وافرا من الدّراسة والتّأليف سواء عند القدامى أوالمحدثين وعولج الأمر علاجا كبيرا.

وقد أولت بعض الكتب القديمة عنايتها لهذا الموضوع ولذلك اتخذناها كمصادر ومراجع أساسية في ثنايا هذا البحث مثل: " الخصائص " لابن جنّي، " المدخل إلى تقويم اللّسان " لابن هشام اللّخمي، " لحن القول " لعبد العزيز بن علي الحربي، و"الفروقات اللّغوية " لأبي هلال العسكري...إلخ.

ومن الكتب الحديثة التي استرعت اهتمامنا نجد: " التّقابل اللّغوي وتحليل الأخطاء " لمحمود اسماعيل صيني واسحاق محمّد الأمين، " علم اللّغة التّطبيقي وتعليم العربية " لعبده الراجحي، "أخطاء لغوية شائعة " لخالد بن هلال بن ناصر العبري، وغيرها من الكتب التي ذلّلت لنا الكثير من الصّعوبات التي كادت أن تعيق سير البحث، ولكنّ مع ذلك اعترضتنا مجموعة من العقبات التي نجملها في ما يلي:

ـ نقص المصادر والمراجع في هذا الموضوع.

ـ ارتباط معظم الكتب بمجال تعليمية اللّغات، ومعالجتها للأخطاء اللّغوية عند المتعلمين، في حين أنّ بحثنا هذا يسلّط الضّوء على الأخطاء اللّغوية المرتكبة خارج أسوار المدرسة، أيّ في المحيط بصفة عامّة ولذلك حاولنا قدر المستطاع البحث عن المراجع الأقرب والأفيد للدّراسة.

ولا يفوتنا هنا أن نتقدّم بالشّكر الجزيل لأستاذتنا الفاضلة " نوارة بوعياد " التي منحت بحثنا الرّعاية الكاملة، كما نشكر كلّ من مدّ لنا يدّ المساعدة من زملاء وأساتذة.

وفي الأخير لا ندّعي أنّ هذا البحث ألّم بجميع تفاصيل الموضوع، ولكنّ نأمل أنّنا أجبنا على بعض الأسئلة المتعلّقة بالموضوع، آملين أنّنا فتحنا الباب لباحثين آخرين لتدارك ما فيه من نقائص وصدق من قال: لكلّ شيء إذا تمّ نقصان.

<< وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وإليه أنيب >>

هود الآية: 88.

الفصل الأوّل: الخطأ واتّجاهات تحليله

أوّلا: الخطأ ومقاييسه

1 ـ 1 ـ مفهوم الخطإ

1 ـ 2 ـ الخطأ ومرادفاته

1 ـ 3 ـ موقف القدامى والمحدثين من الخطإ

1 ـ 4 ـ مقاييس الصّواب والخطأ اللّغويين

1 ـ 5 ـ مصادر الأخطاء اللّغوية

1 ـ 6 ـ أنواع الأخطاء اللّغوية

ثانيا: اتّجاهات تحليل الأخطاء

2 ـ 1 ـ الاتّجاه التقليدي

2 ـ 2 ـ الاتّجاه التقابلي

2 ـ 3 ـ اتّجاه تحليل الأخطاء

2 ـ 4 ـ الاتّجاه التّكاملي

ثالثا: مراحل تحليل الأخطاء

3 ـ 1 ـ مرحلة التّحديد والوصف والتّصنيف

3 ـ 2 ـ مرحلة التّفسير

3 ـ 3 ـ مرحلة التّصويب

إنّ المتأمّل في المسار التّاريخي لعلم اللّغة التّطبيقي يهدي إلى أنّ أوّل ظهور لهذا المصطلح كان في سنة 1946 وقد أصبح علما مستقلا بذاته ومعترفا به رسميا في جامعة (ميشيجان)، وكان السّبب الرّئيس الذي ظهر من أجله هذا العلم هو تحسين نوعية تعليم اللّغات[1].

ويعتقد " أنّ المدرسة الأولى لهذا العلم كانت في الو ـ م ـ أ في جامعة (أدنبره) والتي كان يترأسها **إيان كاتفورد (Iyan catford)** سنة 1958.

وفي سنة 1959 تأسّس مركز علم اللّغة التّطبيقي، وكان **تشارل فريز (charles fries)** أوّل رئيس له وتزايد الاهتمام بهذا العلم في أمريكا و أوروبا خاصّة، فظهرت بذلك جمعيات ساهمت بشكل فعّال في تطوير معالم هذا المجال منها: **الجمعية الأمريكية لعلم اللّغة التّطبيقي**"[2].

يعدّ " علم اللّغة التّطبيقي حقلا من الحقول المعرفية الحديثة، وهو في أساسه استثمار للمعطيات العلمية للنّظرية اللّسانية في ميادين معرفية "[3]. بمعنى أنّ هذا العلم ما هو إلّا الجانب التّطبيقي العمليّ للنّظريات اللّسانية في ميادين عملية في سبيل حلّ مشكلات استعمال اللّغة، مثل تعليم اللّغات واكتسابها مع اتخاذ اللّغة الموضوع الحقيقي، والوحيد لها وفي هذا الصّدد يقول **كوردر:** " استعمال ما توافر لدينا عن طبيعة اللّغة من أجل تحسين كفاءة عمل علمي ما وتكون اللّغة العنصر الأساسي فيه "[4]؛ اتّخاذ اللّغة وسيلة لغايات أخرى خارجة عن نطاقها.

يشكّل " علم اللّغة التّطبيقي علما وسيطا، فهو جسر يربط العلوم التي تعالج النّشاط اللّغوي الإنساني كعلوم اللّغة، النّفس، والاجتماع، والتّربية، أو هو النّقطة التي تلتقي عندها العلوم وأشباهها حين يكون الأمر خاصّا باللّغة، وإذا كان الأمر كذلك فإنّه يستند إلى قاعدة عملية، باستناده

---

[1] عبده الرّاجحي، علم اللّغة التّطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1995م، ص: 8.

[2] رتيبة بوفروم، " تعليمية اللّغة العربية في مرحلة ما بعد التّمدرس، دراسة تطبيقية في مراكز تعليم وتعليمية اللّغات للكبار "، مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف أحمد يوسف، جامعة وهران، 2008 ـ 2009م، ص: 9.

[3] المرجع نفسه، ص: 08.

[4] عبده الرّاجحي، علم اللّغة التّطبيقي وتعليم العربية، ص: 12.

إلى الأسس النّظرية في هذه العلوم "[1]. ومن هنا يظهر لنا بوضوح أنّ هذا العلم يعالج موضوعات عديدة منها: علم اللّغة النفسي، وعلم اللّغة الاجتماعي، وعلم اللّغة الجغرافي، علم الأسلوب، وفن صناعة المعاجم، وتعليمية اللّغات.

وفي هذا البحث سنحصر اهتمامنا في الأخطاء اللّغوية والتي تمثّل هي الأخرى موضوعا من المواضيع التي يتناولها علم اللّغة التّطبيقي بالدّراسة؛ يهتم هذا العلم بدراسة الأخطاء اللّغوية لأنّها تكشف عن حقيقة الكفاية اللّغوية لدى الأفراد المستعملين للّغة، تلك الكفاية التي لا تقف أهميتها على التّواصل اللّغوي بين النّاس فحسب، بل إنّها تتعدّى ذلك إلى كونها أكثر العوامل مسؤولية عن الفروق الفردية بين الأفراد في النّشاط العقليّ، والمعرفيّ.

وتقوم دراسة الأخطاء على السّعي للمحافظة على اللّغة العربية في صورتها الفصيحة، وفق ما آلت إليه بعد جمع اللّغة مادتها ووضعهم قواعدها.

ودراسة حديث الفرد وكتابته هو في الحقيقية دراسة أخطائه، لأنّ اللّغة الصّحيحة التي ينتجها ذلك الفرد لا تقّدم لنا معلومات كافية عن نظام اللّغة لديه.

وبهذا نقول أنّ علاقة علم اللّغة التّطبيقي بالأخطاء اللّغوية تكمن في كون هذه الأخيرة مجالا من مجالات هذا العلم، الذي يسعى بدوره إلى معالجة هذه الأخطاء باعتباره ميدانا تطبيقيا لاستعمال اللّغة، ولهذا جاء منهج تحليل الأخطاء في ضوء علم اللّغة التّطبيقي ليتخصّص في الأخطاء اللّغوية، إذ أنّه يقوم بدراستها وذلك بتحديدها ووصفها وتصنيفها، وكذا تفسيرها مع تقديم أسباب حدوثها.

[1] المرجع السّابق، الصّفحة نفسها.

أوّلا: الخطأ ومقاييسه

1 ـ 1 ـ مفهوم الخطإ

1 ـ 1 ـ 1 ـ لغة

جاء في معجم لسان العرب في مادة (خطأ) مايلي: << الخطأ والخطاء ضدّ الصّواب، وقد أخطأ، وفي التّنزيل: ((وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به))[1].

وقد عدّه بالباء لأنّه في معنى عثرتم، أو غلطتم وقول **رؤبة:** " يا ربّ إن أخطأت أونسيت فأنت لا تنسى ولا تموت ".

وأخطأ إذا طلب حاجته فلم ينجح ولم يصب شيئا، وخطئ الرّجل يخطئ، خِطأً وخِطأةً على وزن فِعلة أيّ: أذنب >>[2]. وخلاصة هذا التّعريف أنّ الخطأ لغة يعني أن يريد المرء أمرًا فيقع في غير ما يريد ويصادف فعله غير ما قصده.

1 ـ 1 ـ 2 ـ اصطلاحا

اختلفت تعاريف الخطإ باختلاف اللّغويين والباحثين قديما وحديثا:

الخطأ " مرادف للّحن قديما وموازٍ للقول فيما كانت تلحن فيه العامّة والخاصّة "[3]. فانطلاقا من هذا التّعريف يكون الخطأ مرادفًا للّحن، إذ يقصد بهذا الأخير مخالفة العربية الفصحى في الأصوات، أو في تركيب الجمل وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ وهذا ما كان يعنيه كلّ من ألّف في لحن العامّة من القدامى والمحدثين ويظهر ذلك بوضوح في الكتب التي ألّفوها.

---

[1] سورة الأحزاب، الآية: 05.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة . خطأ . دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مج 1، ط1، 2003م، ص: 80 ـ 81.

[3] فهد خليل زايد، الأخطاء النّحوية والصّرفية والإملائية، دار اليازوري للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، دط، دت، ص: 71.

وتطلق كلمة اللّحن في اللّغة العربية على عدّة معانٍ جمعها **(ابن برى)** في قوله:" للّحن ستة معانٍ: الخطأ في الإعراب، واللّغة، والغناء، والفطنة، والتّعريض، والمعنى "[1]. فاللّحن أصبح يطلق منذ عهدٍ مبكرٍ على كلّ خطإ إعرابي يقع عن قصد، أو عن غير قصد كما يطلق أيضا على ترك الصّواب في القراءة والنّشيد والمعنى ودلالة الألفاظ.

يقول **جميل صليبا:** " الخطأ هو التّقصير في اتّباع القواعد الواجبة خلقيا، أوفنيا، أوعلميا، أو منطقيا "[2]. يقصد بالخطإ هنا عدم تطبيق القاعدة المفروضة تطبيقا كاملا، سواء أكان ذلك من النّاحية الخلقية، والفنية، والعلمية، أوالمنطقية.

رغم التّعاريف المتعدّدة لهذا المصطلح ـ الخطأ ـ إلّا أنّنا نجدها تتشابه وتتّفق كلّها في فكرة جوهرية ألا وهي كون الخطإ يعني كلّ انحراف عمّا هو مقبول في اللّغة حسب المقاييس التي يوظّفها النّاطقون بتلك اللّغة.

فالخطأ إذًا هو عدم الوقوف على القواعد الإملائية، والصّرفية، والنّحوية، والدّلالية أثناء الحديث، أوالكتابة، بمعنى استخدام المادة اللّغوية بصورة مخالفة لقوانين اللّغة. والخطأ بأشكاله يعمل على إعاقة العملية التّواصلية بين الأشخاص بطريقة أو بأخرى، وبدرجات متفاوتة.

1 ـ 2 ـ الخطأ ومرادفاته

للمخالفات اللّغوية مصطلحات مختلفة أشهرها: الخطأ، الغلط، واللّحن، والزّلة، أوالهفوة، ولمّا تعدّدت تلك المصطلحات كان لابدّ من الوقوف عليها لتحديدها، ومعرفة الفروق بينها لتحليل الأخطاء بطريقة صحيحة، ثمّ محاولة توحيدها في مصطلح واحد في ضوء علم اللّغة التّطبيقي الحديث.

---

[1] رمضان عبد التّواب، لحن العامّة والتّطور اللّغوي، مكتبة زهراء الشّرق للنّشر، القاهرة، ط1، 1967م، ص: 13.

[2] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، ج01، دط، 1982م، ص: 530.

1 ـ 2 ـ 1 ـ الخطأ والغلط

***الغلط لغة**

جاء في معجم **مقاييس اللّغة لابن فارس** في مادة (غلط) مايلي: " الغين، واللّام، والطّاء، كلمة واحدة وهي الغلط خلاف الإصابة، يقال: غلط، يغلط، غلطا وبينهم أغلوطة، أيّ شيء لا يغالط به بعضهم بعضا "[1]. فالغلط يعني لغة الخروج عن الصّواب ومخالفته والفشل في الوصول إليه.

***الغلط اصطلاحا**

الغلط من وجهة نظر **كوردر** هو الذي يكون ناتجا عن فشل في مقاربة اللّغة ومواءمتها بالموقف [2].

فهذا يعني أنّ الغلط يكون نتيجة استخدام لغة أو لهجة معينة في سياق غير مناسب لها.

إنّ الفرق بين الأغلاط والأخطاء أمرٌ قائمٌ، فالاختلاف بينهما يكمن من النّاحية الفنيّة، إذ تشير (**الأغلاط**) إلى خطإ في الأداء اللّغوي؛ لذلك يسميها بعض الباحثين أخطاء الأداء وهي ليست ناتجة عن ضعف مقدرة أو معرفة المتكلّم بنظام اللّغة، بل هي ناتجة عن نقصانٍ عارضٍ لآلية الكلام وإنتاجه: كالتّردّد، التّعب، أوالتّعبيرات العشوائية الخاطئة نحويا، أوغير ذلك من الأخطاء الأدائية اللّغوية، وأهمّ ميزة لهذه الأغلاط أنّها غيرمنتظمة؛ لأنّ المتكلّم لا يكرّرها بانتظام.

أمّا (**الأخطاء**) فيقصد بها تلك المخالفات اللّغوية المنتظمة التي يطرّد مجيئها حول قاعدة، أوقواعد معينة لغويّة أو نحويّة، أو دلاليّة وتتمثّل في خروج المتكلّم ـ لقصور ملكته التّبليغية ـ عن المقاييس والقواعد المتعارف عليها في استعمال اللّغة وممارستها، فالخطأ يكون إذًا ناتجا

[1] ابن فارس، مقاييس اللّغة، تح:عبد السّلام محمّدهارون، دار الجيل، مج: 4، دط، دت، ص: 390.
[2] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم التّطبيقي، دار وائل للنّشر، عمان، ط01، 2005م، ص: 42.

عن نقص أو قصور في الكفاية أو القدرة اللّغوية فعندما نجد عبارة في الشّارع مكتوبة على هذا الشّكل: **(خضر والفواكه)**.

هذه العبارة تعكس مستوى من مستويات القدرة التي يحتاج فيها الفرد الذي كتب هذه الجملة إلى عدم إدخال **(الـ)** التّعريف على الاسم المعطوف **(فواكه)**؛ لأنّ هذا الأخير من التّوابع، فهو يتبع المعطوف عليه **(خضر)** في كلّ الحالات ومن بين هذه الحالات هنا حالة التّعريف والتّنكير[1].

وبناء على هذا يتّضح لنا أنّ الذي كتب هذه العبارة قد وقع هنا في خطإ لا في غلطٍ يكشف عن مستوى قدرته.

والأغلاط حسب **كوردر** تعزى إلى الأداء أكثر منه إلى المقدرة اللّغوية و بالتّالي تعتبر أقلّ خطورة من الأخطاء، إلّا أنّ مبدأ اعتبار الأغلاط أقلّ خطرا من الأخطاء يناقضه أسلوبهم في معالجة الأخطاء، إذ يعتبرون أخطاء المفردات المتكررة خطأ في كلّ مرّة يحدث فيها في حين أنّهم يعتبرون الخطأ النّحوي المتكرّر أقلّ خطورة عند حدوثه[2].

نستنتج ممّا سبق أنّ الغلط مرتبط بالأداء اللّغوي للفرد المتكلّم، في حين يرتبط الخطأ بقدرة الفرد على انتاج اللّغة وهذا ما يجعلنا نؤكّد على أنّ الغلط ليس مرادفا للخطإ، فهذا الأخير ماهو إلّا انحراف عن النّظام الصّحيح لقواعد اللّغة والصّفة المميّزة لهذه الأخطاء أنّها متكرّرة وتكرارها يدلّ على خلل في النّظام اللغوي الذي رسخ لدى الفرد؛ لذلك اعتبرها الباحثون أكثر خطورة من الأغلاط وخصّوها بالدّراسة، والتّحليل وأولوها عناية خاصّة وذلك من خلال تحديد مواطن الأخطاء، وتصنيفها على جميع مستويات اللّغة المكتوبة منها والمنطوقة، والبحث عن الأسباب التي تجعل الفرد يخفق في إنتاج جمل سليمة وصحيحة، لكي يتم تفاديها في المستقبل وتجنّبا للوقوع فيها ثانية، كلّ ذلك كان باتّباع منهج لغوي سمّي " بمنهج تحليل الأخطاء ".

---

[1] المرجع السّابق، ص: 50 ـ 52.

[2] محمّد إسماعيل صيني و إسحاق محمّد الأمين، التّقابل اللّغوي وتحليل الأخطاء، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرّياض، ط1، 1982م، ص: 150.

1 ـ 2 ـ 2 ـ الخطأ واللّحن

***اللّحن لغة**

جاء في معجم **أبي منصور الأزهري** في مادة (لحن) مايلي: " اللّحن ما تلحن إليه بلسانك، أيّ تميل إليه بقولك ومنه قوله عزّوجلّ: " ولتعرفنّهم في لحن القول " ، وكان رسول اللّه ـ ص ـ بعد نزول هذه الآية يعرف المنافقين من غيرهم إذا سمع نطقهم وكلامهم"[1]. وواضح أنّ اللّحن يقصد به إمالة وصرف الكلام عن جهته الصّحيحة وعمّا هو مقبول في اللّغة، وكذا الانحراف عن التّعبير العاديّ، الواضح والصّريح.

***اصطلاحا**

عرّفه **محمّد عيد** بقوله: " اللّحن هو خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصّحة في بنية الكلام، أو تركيبه، أو إعرابه بفعل الاستعمال الذي يشيع أوّلا بين العامّة من النّاس ويتسرّب بعد ذلك إلى لغة الخاصّة "[2]. واللّحن بهذه الصّفات أمر طارئ على الفصحى، إذ إنّ من المفروض في نطق العرب لها أوّلا هو الصّحة والسّلامة اعتمادا على الفطرة والسّليقة، فهذا هو الأصل فما حادا عن هذا الأصل الفطريّ المتوارث يعدّ لحنا.

كما عرّفه أيضا **عبد العزيز مطر** بقوله: " اللّحن هو الخطأ في اللّغة: أصواتها، أونحوها، أوصرفها، أو معاني مفرداتها "[3]. يتبيّن لنا من خلال هذا التّعريف أنّ هذا اللّغوي قد جعل اللّحن مرادفا للخطإ.

---

[1] أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، تح: عبد الله دويش، الدّار المصرية، ج5، دط، دت، ص: 60 ـ 62.

[2] محمّد عيد، المظاهر الطّارئة على الفصحى (اللّحن والتّصحيف التّوليد والتّغريب والمصطلح العلمي)، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1980م، ص: 12.

[3] عبد العزيز مطر، لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1981م، ص: 17.

مهما تعدّدت التّعاريف المقدّمة لمصطلح اللّحن إلّا أنّنا نخلص إلى نتيجة مؤداها كون اللّحن عيب لسانيّ يقوم على تحريف الكلام عن قواعد الصّرف والنّحو، ومخالفة النّطق الفصيح، واللّفظ السّليم. ومن أبرز حالاته: استبدال كلمة بأخرى، العجز عن لفظ الحروف، والكلمات، أوتحريك بعض الحروف بغير حركتها الأصليّة.

بعد أن قدّمنا تعريفا للّحن لغة واصطلاحا سنحاول الآن إبراز أهمّ الفروقات القائمة بينه وبين مصطلح الخطإ مستدلين في ذلك بقول **أبي هلال العسكري:** " اللّحن صرفك الكلام عن جهته، ثمّ صار اسما لازما لمخالفة الإعراب، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد ويكون في القول والفعل، واللّحن لا يكون إلّا في القول تقول: لحن في كلامه ولا يقال لحن في فعله، كما يقال: أخطأ في فعله على استعارة بعيدة "[1].هذا القول إشارة إلى أنّ اللّحن لا يكون إلّا في اللّغة والقول فقط، في حين أنّ الخطأ متعلّق بجانبي النّطق والفعل معا ممّا يدلّ أنّ اللّحن ليس مرادفا للخطإ ولا يعني الشّيء نفسه.

1 ـ 2 ـ 3 ـ الخطأ والزّلة (الهفوة أو العثرة)

عرّف **أبو هلال العسكري** الزّلة بقوله : " إنّ الزّلق اللّسان الذي لا يزال يسقط السّقطة، ولا يريدها ولكن تجري على لسانه "[2]. الزّلة انطلاقا من هذا القول تعني تلك الانحرافات التي تصدر عن المتكلّم بطريقة لا إرادية عند إنتاجه نسقا من وحدات اللّغة.

أمّا **إبراهيم أنيس** فيرى أنّ الزّلة تعني انحراف العربي عن طرق أداء سليقته وعن لغته الفصحى نتيجة لأمر طارئ، أو عندما يكون في حالة غضبٍ، أو عندما ينتابه انفعال معيّن، فمتقن اللّغة والعارف بقواعدها إذا حدث له وأن زلقت لسانه، فإنّه سيحسّ بذلك الانحراف ويدرك بسرعة خطأه، فيقوم بتصحيحه على الفور وبثقة عالية على عكس الشّخص الذي لا يتقن هذه

[1] أبو هلال العسكري، الفروقات اللّغوية، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص: 179.

[2] المرجع نفسه، ص: 68.

اللّغة فإنّه لا يحسّ بالأخطاء التي وقع فيها[1].

والزّلات تتعلّق باللّسان والنّطق فقط لا بالأقلام والكتابة، فكلمة زلّة تشير مباشرة إلى زلّة اللّسان، على عكس الخطإ المتعلّق بجانبي النّطق والكتابة معًا، وهنا يكمن الاختلاف بين المصطلحين، وفي هذا السّياق يقول **عبد القادر المغربي:** " أريد بقولي **(عثرات اللّسان)** الأغلاط اللّغوية التي إنّما يظهر خطؤها حين نطق الأفواه بها، وهي لو كتبتها الأقلام لمّا كان بين خطئها وصوابها فرق نحو كلمة **(أزمة)** بمعنى الضّيق والشّدة، يقال أزمة مالية مثلا؛ فإنّ الأقلام لا تغلط بكلمة **(أزمة)** إذا كتبتها، حتّى إذا تناولتها الأفواه بالنّطق غلطت بها: فبدل أن تنطقها **(أزمة)** بالتّخفيف كما هي في اللّغة الفصحى تتعثر وتقول **(أزمّة)** بالتّشديد، فالفمّ هو الذي يغلط أمّا القلم فلا ناقة له في هذا الغلط ولا جمل "[2]. وهذا القول إشارة واضحة إلى ارتباط الزّلة بالنّطق.

هذا فإنّ الألفاظ التي يعثر بها اللّسان كثيرة وهي تختلف باختلاف الحركة والسّكون والتّخفيف والتّشديد، حيث يكون أوّل الكلمة مفتوحا في فصيح اللّغة فيضمّه النّاس أو يكسرونه، أو مكسورا فيضمونه، أو يفتحونه، أويكون وسطه متحركا فيسكّنونه أو ساكنا فيحرّكونه، أو مشدّدا فيجعلونه مخفّفا والعكس صحيح. كلّ ذلك يفعلونه على خلاف الفصيح المعروف لدى أهل اللّسان[3].

وقد تناول **سجموند فرويد (sigmund freud)** مفهوم الهفوة من الجانب النّفساني، إذ يرى أنّ زلات اللّسان ما هي إلّا أعراض لقوى غير واعية أو صراع عقلي داخل الفرد نفسه، وتزداد قابلية وقوعنا في هذا النّوع من الأغلاط عندما نكون متعبين أومتوترين، أوفي حالة شدّ عصبيّ إلى حدّ ما[4].

---

[1] إبراهيم أنيس، محاضرات عن مستقبل اللّغة العربية المشتركة، جامع الدّول العربية، معهد الدّراسات العربية العليا، دط، 1960م، ص: 14.

[2] عبد القادر المغربي، عثرات اللّسان في اللّغة، المطبعة الهاشمية، دمشق، دط، 1949م، ص: 04.

[3] المرجع نفسه، ص: 4 ـ 5.

[4] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، ص: 41.

وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى ارتكاب هذه المخالفة اللّغوية ولعلّ أهمها ما يلي :

ـ السّبق البصري للكلمة وهو ملاحظة الكلمة بصورة ما ونطقها بصورة أخرى، كأن يبصر الفرد المتكلّم مثلا كلمة **(مؤتمرات)** وينطقها **(مؤشرات)**، إضافة إلى التّأثر بالنّطق العاميّ فهذه النّقطة الأخيرة من أهم الأسباب المؤدية أيضا إلى ارتكاب الهفوات؛ لأنّ الفرد يتأثّر باللّغة العاميّة التي يتحدّث بها خارج البيت، وهذا ما يجعله ينطق بعض الأصوات نطقا عاميّا والذي يختلف اختلافا كبيرا عن النّطق الفصيح لها[1].

بعد أن عرضنا المصطلحات التي لها علاقة بمصطلح الخطإ والمتمثّلة أساسا في: الغلط، اللّحن، و الزّلّة، وبعد أن قمنا بتحديد الفروقات الجوهرية القائمة بينها وبين الخطإ، وبعد أن تبيّن لنا أنّها ليست مرادفات له، نستنتج أنّ مصطلح **(الخطأ)** هو المصطلح الأنسب من بين تلك المصطلحات؛ إذ أنّه يدلّ على المخالفات اللّغوية بأنواعها ومستوياتها كافة، وبوصفه المصطلح الأكثر دورانًا وشيوعًا في الدّراسات اللّغوية التّطبيقية، حتّى باتت تعرف دراسات المخالفات اللّغوية بدراسات تحليل الأخطاء اللّغوية.

1 ـ 3 ـ موقف القدامى والمحدثين من الخطإ

1 ـ 3 ـ 1 ـ موقف القدامى

لاشكّ أنّ دخول الأعاجم في الإسلام، واختلاطهم بالعرب كان من أهمّ أسباب نشأة الخطإ، وانتشاره. يقول **الزّبيدي** في هذا السّياق: " ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر الإسلام، وماضي جاهليتها حتّى أظهر الإسلام على سائر الأديان، فدخل النّاس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا واتّبعت فيه الألسنة المتفرّقة واللّغات المختلفة، ففشا الفساد في اللّغة العربية واستبان

[1] صليحة خلوفي، مقال " الأخطاء اللّغوية الشّائعة في وسائل الإعلام: نماذج (من: الإذاعة، التّلفزة والصّحافة المكتوبة) "، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، منشورات مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر، 2011م، ص: 20.

منه في الإعراب الذي هو حليّها والموضّح لمعانيها "[1]. فالسّبب إذًا في تسرّب الخطإ إلى اللّغة هو اختلاط العرب بغيرهم، فما هو معلوم عن هؤلاء العرب أنّهم أصحاب سليقة لغوية؛ فهم لا يخطئون ما داموا في مجتمع عربيّ حتّى إذا خرجوا عنه، أو دخل إليهم من لا يملك لغتهم، باتوا عرضة للخطإ بسبب ما يحدثه ذلك الدّخيل ممّا لا يجري في لغتهم.

ويبدو أنّ الخطأ ظهر منذ عهد الرّسول ـ ص ـ بدليل أنّ قارئ القرآن قرأ قوله تعالى: وأذن من اللّهِ ورسولِه إلى النّاسِ يوم الحجِّ الأكبرِ أنّ اللّهَ بريءٌ من المشركين ورسولِه "، والتّقدير: إنّ اللّهَ ورسولَه بريءٌ من المشركين[2].

وبهذا فقد كان لتيار اللّحن الطارئ ردّ عنيف، فكان كلّ لحن يقابل بالرّفض والاستهجان، وظلّ الخلفاء والأمراء ينكرون اللّحن أشدّ الإنكار ويروى عن **أبي بكر الصّديق** أنّه قال: " لأن أقرأ فأسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن "، كما كان **عمر بن الخطاب** يأمر بعزل الكتّاب إن أخطؤوا أولحنوا فيقول: " تعلّموا العربية فإنّها تزيد في المروءة "، ويخطب في النّاس فيقول لهم: " تفقّهوا في السّنة وتفقّهوا في العربية، فإنّها من دينكم "[3].

ونتيجة لذلك خصّ **ابن جنّي** بابًا في كتابه **(الخصائص)** سمّاه **(باب في أغلاط العرب)** ذكر فيه الكثير من الاستعمالات التي خالف فيها الشّعراء كلام العرب[4].

وهذا وقد " عدّ اللّغويون القدامى كلّ خروج عن السّنن المألوف في اللّغة العربية خطأ لغويا، إذ وصفوه بأنّه قبح وعيب ينبغي عدم الوقوع فيه، الأمر الذي دعا إلى نشوء مبدأ تنقية اللّغة العربية، وعندما اقتضت الحاجة أن يضع علماء العربية القواعد الصّرفية والنّحوية، ويؤلّفوا

---

[1] أبو بكر محمّد الزّبيدي، طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص: 11.

[2] اميل يعقوب، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة، دار الملايين، بيروت، ط01، 1983م، ص: 22 ـ 23.

[3] عبد العزيز بن علي الحربي، لحن القول (تصويب وتغليط لألفاظ وجمل شائعة)، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2010م، ص: 07.

[4] اميل يعقوب، معجم الخطأ والصّواب في اللغة، ص: 14.

فيها تأليفهم كان التّطوّر اللّغوي مستمرّا، وأصبح الخروج عن القواعد التي وضعوها أكثر اتّضاحا وأشدّ بروزا لذلك سار التّأليف في التّنبيه عن الأخطاء اللّغوية جنبا إلى جنب مع التّأليف في العلوم اللّغوية عامّة، وقد سار التّدوين في اللّحن مع تدوين قواعد اللّغة العربية وقوانينها، هذا وقد ألّف **الكسائي** كتابه: **(ما تلحن فيه العوام)** "[1]. فهذا الكتاب يعدّ رسالة في اللّغة تتضمّن مجموعة من الأخطاء التي ينطقها العامّة على غير وجهها الصّحيح.

وفي الأخير نقول أنّ لانتشار اللّحن ردّات فعل عدّة منها:

ـ مقابلته بالاستهجان والاستنكار خاصّة من قبل الخلفاء والأمراء،

ـ الدعوة إلى وضع قواعد اللّغة،

ـ نشوء حركة تصحيح لغوية تنبّه على الأخطاء مشيرة في المقابل إلى وجه الصّواب.

1 ـ 3 ـ 2 ـ موقف المحدثين

إنّ " اللّغويين في العصر الحديث قد استمروا على نهج سلفهم اللّغويين القدامى في التّنبيه بالأخطاء اللّغوية، وقد أجمع اللّغويون المحدثون على أنّ **أبا الثّناء الألوسي** أوّل من ألّف في التّصحيح اللّغوي في العصر الحديث وكتابه **(كشف الطّرّة على الغرّة)**، ونشطت حركة التّصحيح اللّغوي في هذا العصر على أيدي جماعة من علماء اللّغة العربية كان دافعهم إلى التّأليف في التّصحيح اللّغوي مارأوه من أخطاء في استعمال اللّغة العربية على المستوى المكتوب لا على مستوى اللّغة العامّة، حيث لم يكن مدار بحثهم، وإنّما كان همّهم تصحيح أخطاء اللّغة المكتوبة "[2]. لقد سار اللّغويون المحدثون على خطى سابقيهم من القدامى في رفضهم للأخطاء اللّغوية، الأمر الذي يبدو واضحا في تأليفهم لكتب تصحيح اللّغة المكتوبة، والتي كان الهدف منها استظهار الخطإ، وتقديم الصّواب تجنّبا للوقوع فيه ثانية، أو ربّما التّنبيه إلى أخطاء

[1] فهد خليل زايد، الأخطاء الشّائعة النّحوية والصّرفية والاملائية، ص: 68.

[2] المرجع نفسه، ص: 69 ـ 70.

لم تقع ولكنّ يحتمل حدوثها، لذلك جاءت هذه الكتب في الأغلب شاملة للأخطاء في مستويات اللّغة جميعها.

1 ـ 4 ـ مقاييس الصّواب والخطإ اللّغويين

اهتمّ العديد من اللّغويين بتحديد معايير الصّواب، والخطإ اللّغويين، ومفهومهما وفق معالجة العالم اللّغوي **يسبرسن**، فالصّواب عنده هو الكلام المتّفق مع ما يتطلّبه العرف اللّغوي للجماعة اللّغوية التي ينتمي إليها المتكلّم، أمّا الخطأ اللّغوي هو ما خالف هذا العرف الجماعي[1].

من خلال وجهة نظر **يسبرسن** نجد أنّ الصّواب اللّغوي مقيّد بعرف الجماعة، فاللّغة الصّحيحة حسبه هو التّعبير الذي تقبله هذه الجماعة في عصر خاصّ، أمّا الخطأ فهو ما خرج عن هذا العرف، فالصّواب والخطأ اللّغويان موجودان إذًا لوجود هذه الجماعة اللّغوية .

وتجدر الإشارة إلى أنّه يمكن النّظر إلى الصّحة اللّغوية بوصفها درجات بعيدا عن التّقسيم المنطقي للتّعبير إلى صحيح أو خطإ، إذ أنّنا نجد اللّغة المفهمة التي تستعمل أداة ووسيلة للإفهام، والتّبليغ والتّواصل في أدنى درجاته، ونجد أيضا اللّغة الصّحيحة التي هي درجة أعلى من كونها أداة للإفهام فحسب، وأخيرا اللّغة البليغة التي تعلو على الصّحة اللّغوية.

فالتّعبير الصّحيح هو الذي يصل إلى الحدّ الأدنى الذي يتطلّبه العرف اللّغوي، ولا يعني الكلام الصّالح للإفهام فحسب؛ لأنّ الإفهام أمر قد يتحقّق دون تحقّق الصّواب اللّغوي نفسه[2].

وثمّة إمكانية أخرى للتّقويم اللّغوي، حيث يمكن تقويم اللّغة في عمومها بالقياس إلى المثالية اللّغوية، إذ تبرز صحّة اللّغة كلّما اتّصف التّعبير المتبادل بين المتكلّم والمخاطب بالدّقة والسّهولة دون الاستعانة بالوسائل التّعبيرية الأخرى التي تساهم في فهم التّعبير اللّغوي أكثر، كتوظيف الإشارات مثلا[3].

---

[1] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، ص: 68.

[2] المرجع نفسه، ص: 69.

[3] المرجع نفسه، ص: 69 ـ 70.

انطلاقا ممّا سبق يبرز لنا أنّ هناك نوع من المبالغة في اعتبار الصّواب اللّغوي هو التّعبير الذي تقبله الجماعة اللّغوية والذي يتماشى والأعراف الاجتماعية في عصر من العصور، والخطأ ما خالف هذه النّظم الاجتماعية؛ لأنّ ما يعدّ خطأً في عرف جماعة لغوية ما، وفي عصر من العصور قد يصبح صوابا لدى جماعة لغوية أخرى تالية للأولى، أو في العصر الذي يلي العصر الأوّل، أوالعكس فما يعدّ صوابا لدى جماعة ما أو في عصرما، قد يصبح غير مقبول في عصر آخر ولهذا السّبب رفض بعض المؤرخين اللّغويين الاعتراف بوجود ما يعرف بالصّواب والخطإ اللّغويين؛ لأنّ هؤلاء أدركوا بعد الدّراسة الممحصة للنّصوص اللّغوية في العصور المختلفة أنّ من خصائص اللّغات الإنسانيّة استعدادها الكبير للتّطوّر والتّغيّر[1].

وقد بيّن(**يسبرسن**) المذاهب والآراء التي قيلت في مقاييس الصّواب اللّغوي، وهي على النّحو الآتي[2]:

ـ المذهب الأدبي التّاريخي،

ـ المذهب الطّبيعي التّاريخي،

ـ المذهب المنطقي.

***المذهب الأدبي التّاريخي**

مقياس الصّواب وفق هذا المذهب هو الاتّفاق بين ما يقوله الفرد وبين الاستعمال اللّغوي للكتّاب والشّعراء في عصر خاصّ.

بمعنى أنّ تعبير الفرد كي يكون صحيحا لا بدّ أن يأتي على نمط استعمال الشّعراء والأدباء للّغة، وأن يرتقي إلى مقامهم.

[1] المرجع السّابق، ص: 70 ـ 72.

[2] المرجع السّابق، ص: 73 ـ 74.

***المذهب الطّبيعي التّاريخي**

يقوم هذا المذهب على الأسس التي سادت في القرن التّاسع عشر من حيث اعتبار اللّغة كائن طبيعي، حيّ تتطوّر وترقى في جوّ من الحرية الخالصة، لذلك فإنّ أيّ محاولة لتقييد المتكلّم بصواب أو خطإ تؤدي بالضّرورة إلى إفساد التّطوّر نحو الكمال اللّغوي.

وأنصار هذا المذهب يتركون تحديد الصّواب والخطإ اللّغويين لأنّهما ـ في نظرهم ـ من الأمور الاعتبارية الصّرفة فليس ثمّة صواب أو خطأ في اللّغة.

***المذهب المنطقي**

يرى **نورين** أنّ هذا المذهب هو المذهب الوحيد المعقول، لهذا سمّي بالمنطقي، فأصحّ التّعبيرات لديه هو التّعبير الذي يمكن للسّامع إدراكه في دقّة وسرعة، ويمكن للمتكلّم في الوقت نفسه النّطق به بسهولة وبلا تعنّت، أو تكلّف.

1 ـ 5 ـ مصادر الأخطاء اللّغوية

يعدّ وصف الخطإ نشاطا لغويا، فيحين يعدّ تفسيره والتّعرف على مصادره مجالا من مجالات علم اللّغة النّفسي، إذ يمكننا بمحاولة تحديد تلك المصادر أن نفهم علاقة الذّات المعرفية، والوجدانية بالنّظام اللّغوي وفيما يلي سنتناول تلك المصادر في ضوء اتّجاهات تحليل الأخطاء جميعا، وهي كالآتي:

ـ وجود لغتين: لغة الكتابة والقراءة وهي لغة اللّغة العربية الفصيحة ولغة الحديث اليوميّ التي يمارسها الأفراد ويسمعونها في الشّارع، ذلك أنّ مزاحمة لغة للّغة أخرى مشكلة اجتماعية خطيرة لابدّ من بذل الجهود للتّغلّب عليها.

وهناك جملة من العوامل مردّها التّقدير الشّكلي (التّقديم والتّأخير)، وأخطاء يفسّرها العزوف عن تقصير أبنية الكلم واختزالها مثل عدم حذف حرف العلّة من آخر الفعل المضارع المجزوم المعتلّ الأخير، بالإضافة إلى أخطاء الرّسم النّاجمة عن محاكاة المنطوق.

ـ غياب الاستقرار الانفعالي والعقلي والجسدي عند الأفراد، الانطواء وانخفاض مستوى الذّكاء وضعف التّذكر لديهم[1].

ـ النّواحي الجسمية ويقصد بها كلّ ما يتعلّق بالصّحة العامّة كالعلل الجسدية؛ قصر النّظر، ضعف السّمع، عيوب في النّطق وعدم الاتّساق الحركي[2].

ـ التّطوّر الدّلالي للغة من أهمّ المظاهر اللّغوية التي تؤدي إلى حدوث اللّحن، فمعاني الألفاظ ودلالتها في تغيّرٍ مستمرٍ فمعاني الألفاظ الي كانت مستخدمة في العصر الجاهلي مثلا لم تبق جامدة بعد الإسلام، بل لحقها التّغيّر قليلا أو كثيرا[3].

ـ الأسلوب الذي صارت تعرض به الأخطاء الشّائعة أسلوب منفر لا يزيد النّاس إلّا بعدا عن الصّواب، فأكثر الذين كتبوا في الأخطاء اللّغوية الشّائعة صاروا يكتفون عادة بالكلمة التي تحوي الخطأ ثمّ تقابلها الكلمة الصّواب فقط[4].

ـ الخوف من تعلّم مبادئ اللّغة العربية الفصحى واستصعاب علومها الشّريفة من علم الصّوت، والصّرف، والنّحو، والدّلالة.

ـ شيوع الخطإ والتّعوّد عليه إلى حدّ التّرسخ في المعجم اللّغوي لبعضهم.

ـ أثر وسائل الإعلام الحديثة بمختلف أنواعها والتي اتّفقت جميعا على تشويه اللّغة العربية وتسمية الأشياء بغير مسمياتها، وكذا تهجين المعجم اللّغوي فيها، وتغليب الألفاظ الأجنبية على اللّغة العربية، وإلغاء الإعراب تماما[5].

---

[1] فهد خليل زايد، الأخطاء الشّائعة النّحوية والصّرفية والإملائية، ص: 118.

[2] المرجع نفسه، ص: 120.

[3] صليحة خلوفي، مقال" الأخطاء اللغوية الشائعة في وسائل الإعلام الجزائرية نماذخ من: الإذاعة، التّلفزة، الصّحافة المكتوبة "، ص: 54.

[4] خالد بن هلال بن ناصر العبري، أخطاء لغوية شائعة، مكتبة الجيل الواعد، عمّان، ط1، 2006م، ص: 14.

[5] المرجع نفسه، ص: 16.

1 ـ 6 ـ أنواع الأخطاء اللّغوية

تعدّدت محاولات الكشف عن أنواع الأخطاء اللّغوية التي يقع فيها أفراد المجتمع، باستمرار البحث في دراسة تلك الأخطاء دراسة موضوعية اتّخذت اتّجاهات مختلفة؛ فإضافة إلى محاولة تحديد المخالفات اللّغوية بوصفها أخطاء، أوأغلاط، أوزلات... إلخ، أصبحنا نجد تحديدا أشمل وأدقّ في الوقت نفسه لتلك المخالفات اللّغوية بمختلف أشكالها وأنواعها على مستوى الدّراسات التّطبيقية، وتقسّم الأخطاء اللّغوية بناءً على ذلك إلى:

1 ـ 6 ـ 1 ـ الأخطاء الكلّية والجزئية

الأخطاء الكليّة: وهي الأخطاء التي تؤثّر على التّنظيم الكلّي للجملة و تعيق عملية التّواصل إعاقة واضحة، حيث تجعل قارئ الجملة المكتوبة يخطئ فهم الرّسالة[1].

وتتضمّن هذه الأخطاء في أكثر صورها انتظام الأنماط الآتية[2]:

ـ التّرتيب الخاطئ للكلمات، مثل لافتة كتب عليها: " **صالون حلاقة النّساء الأميرة** "، كلمات الجملة هنا مرتّبة ترتيبا خاطئا والصّواب كتابة: " **صالون الأميرة لحلاقة النّساء** ".

ـ أدوات ربط الجمل المحذوفة أو الواقعة في غير أماكنها، وجدنا لافتة كتب عليها: " **صابون فعّال إزالة الأوساخ** "، ففي هذه الجملة حذف لام الجرّ والذي من المفروض أن يكون مرتبطا بكلمة **(إزالة)** والصّواب إذا كتابة: " **صابون فعّال لإزالة الأوساخ** ".

ـ حذف المعينات التي تدلّ على الاستثناءات اللّازمة من القواعد النّحوية الشّائعة .

ـ تعميم قواعد النّحو الشّائعة على الاستثناءات ووفق التّعبير التّحويلي، وعدم مراعاة القيود على عناصر معجمية معينة.

---

[1] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، ص: 60 ـ 61.

[2] المرجع نفسه، ص:61.

والقسم الثّاني من الأخطاء يتمثّل في الأخطاء الجزئيّة، أو المحليّة ـ كما اصطلح على تسميتها البعض ـ وهي التي لا تعوق التّواصل بصورة مباشرة وظاهرة، لكونها تؤثّر في عنصر واحد فقط من مكونات الجملة، وتتضمّن هذه الأخطاء: تصريف الأفعال والأسماء، الأدوات، الأفعال المساعدة، وصوغ كلمات الكمّ (**Quatifier**)[1].

إنّ التّمييز بين الأخطاء الكليّة والجزئية ـ بناءً على ما سبق ـ هو أكثر المعايير شيوعا في تحديد الأهمية التّواصلية للأخطاء، ولهذا يجب على الأفراد الذين يكتبون باللّغة العربية الفصحى أن يجيدوا النّحو الكلّي لكي يضمنوا فهم الأفراد الآخرين لما يكتبونه.

1 ـ 6 ـ 2 ـ الأخطاء التّعبيرية والاستقبالية

تعرّف الكفاية على أنّها المعرفة التي تمكّن المتحدّث من فهم اللّغة واستخدامها بطلاقة ودقة، وبكيفية ملائمة للأغراض الاتّصالية جميعها في الأوضاع الثّقافية المناسبة[2].

بمعنى أنّ الكفاية هي المعرفة الإدراكية أواللّاشعورية باللّغة؛ فهي معرفة عقلية محضة، هذا وتعدّ هذه الكفاية اللّغوية موضوع المدرسة المعرفية (التّشومسكية).

هذا ويقترن بهذا المصطلح ـ الكفاية ـ مصطلح الأداء الذي يعني: الاستعمال الآني للّغة في سياق ما[3].

وانطلاقا من هذين التّعريفين" نقول أنّ هناك اتّفاق على أنّ الأخطاء نوعان: أخطاء القدرة **(COMPETENCE)** وأخطاء الأداء **(PERFORMANCE)** ووصف أخطاء القدرة مهمّ جدّا، إلّا أنّ معظم الجهود تتّجه مباشرة إلى أخطاء الأداء، والأداء ضربان: أداء إنتاجي وآخر استقبالي، والحقّ أنّ هذا الأخير له أخطاءه لكنّها أخطاء يصعب تحديدها والإمساك بها للأسف

[1] المرجع السّابق، الصّفحة نفسها.

[2] هكتر هامرلي، النّظرية التّكاملية في تدريس اللّغات ونتائجها العلمية، تر: راشد عبد الرّحمن الدّويش، جامعة الملك سعود، دط، 1994م، ص: 75.

[3] ميشال زكريا، الألسنية علم اللّغة الحديث، المبادئ والأعلام، المؤسسات الجامعية للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط2، 1983م، ص: 45.

الشّديد؛ لأنّ الفرد يتلقى كلاما من فرد آخر فتكون استجابته ايماءً، أو حركة معينة وقد يأوي إلى الصّمت وليس من السّهل أن نعرف أكان استقباله صحيحا أم خاطئا إلّا إذا أنتج كلاما، لذلك كلّه يتركّز تحليل الأخطاء على الأداء الإنتاجي أوالأداء التّعبيري "[1]. الأخطاء الاستقبالية بهذا المعنى أخطاء متعلّقة بالفهم، حيث يمكن دراستها عن طريق واحد غير مباشر وهو الاستنتاج من الاستجابة اللّغوية للفرد المتلقي، وغير اللّغوية لما يسمعه من قبل فرد آخر.

أمّا الأخطاء التّعبيرية فهي الأخطاء التي يمكن ملاحظتها بصورة واضحة، وهي أخطاء تقع في النّشاط التّعبيري نظرا لوجود أهمية لما يقوله المتكلمون أثناء أحاديثهم.

ومن هنا يتّضح لنا أنّ منهج تحليل الأخطاء يقتصر بطبيعته وإلى حدّ كبير على دراسة الأخطاء التّعبيرية سواء أكانت هذه الأخطاء منطوقة أومكتوبة، دون أن يعير أيّ اهتمام لجوانب فهم ما يقال، أويكتب. يقول **رشيد أحمد طعيمة** في هذا السّياق: " التّعبير في مجمله شفويا كان أم تحريريا، هو الصّورة النّهائية التي تفصح عن القدرة اللّغوية وتكشف عن مستوى الأداء اللّغوي "[2]. نفهم من هذا القول أنّ التّعبير سواءً شفويا أم كتابيا يعكس بصورة مباشرة القدرة اللّغوية للأفراد ومعرفتهم اللّاشعورية باللّغة.

ومن وجهة نظر عملية فمن الأسهل أن نقوم بدراسة منتظمة للأخطاء التّعبيرية المكتوبة، فهي التي يمكن ملاحظتها ومراجعتها، في حين أنّ الأخطاء التّعبيرية المنطوقة تحتاج إلى وسائل وتقنيات متطوّرة.

1 ـ 6 ـ 3 ـ الأخطاء الفردية والجماعية

إنّ أخطاء المجموعات هي التي تهمّنا في الدّراسة ولا تهمّنا الأخطاء التي تظهر لدى الفرد الواحد، إلّا أنّ دراسة أخطاء هذه الجماعات لا تصبح ذات فائدة إلّا إذا تجانست هذه المجموعة؛ عندما يتحدّث أفرادها اللّغة نفسها ويكون بينهم تماثل من النّواحي التّعليمية، الاجتماعية، والذّهنية

[1] عبده الرّاجحي، علم اللّغة التّطبيقي وتعليم العربية، ص: 51 ـ 52.

[2] رشيد أحمد طعيمة، الأسس العامّة لمناهج تعليم اللّغة العربية، إعدادها، تطويرها، وتقويمها، دار الفكرالعربي، القاهرة، ط2، 2000م، ص: 96.

كالعمر والمستوى، والمعرفة اللّغوية، وحتّى من حيث وحدة لغة الأمّ لهذه الجماعة؛ لأنّ الأخطاء التي تصدر عن مجموعة متباينة من حيث لغة الأمّ يؤدي إلى صعوبة في دراسة أخطائها وإيجاد تفسير وعلاج مناسب لها[1].

ثانيا: اتّجاهات تحليل الأخطاء اللّغوية

تعدّدت اتّجاهات تحليل الأخطاء اللّغوية، فتوزّعت على أربعة اتّجاهات: أوّلها الاتّجاه التّقليدي الذي ساد قديما، وما زال مستمرّا حتّى اليوم، وثانيها: الاتّجاه التّقابلي، وثالثها: اتّجاه تحليل الأخطاء، وهما الاتّجاهان (التّقابلي وتحليل الأخطاء) اللّذان نشأ منهما الاتّجاه الرّابع وهو الاتّجاه التّكاملي في تحليل الأخطاء اللّغوية.

2 ـ 1 ـ الاتّجاه التّقليدي

كان هذا الاتّجاه الأوّل في دراسات تحليل الأخطاء اللّغوية وقد كان وافرا جدّا، إذ جاءت دراسات الأخطاء اللّغوية القديمة كلّها مبنية عليه، إضافة إلى كثير من الدّراسات الحديثة في الموضوع نفسه[2].

ومن أشهر الكتب القديمة التي اختصّت بدراسة الأخطاء اللّغوية، واعتمدت على هذا الاتّجاه في دراستها مايلي[3]:

ـ " ما تلحن فيه العامّة " للكسائي (ت 189 هـ).

ـ " لحن العوام " لأبي بكر الزّبيدي (ت 379 هـ).

ـ " تثقيف اللّسان وتلقيح الجنان " لابن مكيّ الصّقلي (ت 501 هـ).

ـ " المدخل إلى تقويم اللّسان " لابن هشام اللّخمي (ت577 هـ).

---

[1] محمود اسماعيل صيني واسحاق محمّد الأمين، التّقابل اللّغوي وتحليل الأخطاء، ص: 142.

[2] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، ص: 125.

[3] المرجع نفسه، ص: 131.

والمقصود هنا بالعامّة ليس الطّبقة البسيطة من النّاس، فما كان يهمّ اللّغويون من أمرهم شيئا، وإنّما المقصود بهم ـ عند هؤلاء الكتّاب ـ المثقّفون الذين تتسرّب لغة التّخاطب والحياة اليوميّة إلى لغتهم الفصحى في كتاباتهم وأحاديثهم، وفي المجلّات العلمية والمواقف الجديدة كموقف الخطابة والوعظ مثلا.

ومن بين الكتب القديمة التي خصّصت جزءًا منها لدراسة الأخطاء اللّغوية[1]:

ـ " البيان والتّبيين " للجاحظ (ت 255 هـ).

ـ " أدب الكاتب " لابن قتيبة (ت 276 هـ).

ـ " العقد الفريد " لابن عبد ربه (ت 338 هـ).

وعلى الرّغم من عيوب هذا الاتّجاه، إلّا أنّه بقي مستمرّا حتّى عصرنا الحديث؛ لأنّ الباحثين لم يعملوا على تطويره، ولو من النّاحية الفنيّة، إضافة إلى نظرتهم للخطإ فهو في نظرهم لا يعدّ إلّا مخالفة لقواعد اللّغة.

ومن هنا نجد العديد من الكتب الحديثة التي سادها هذا الاتّجاه في دراستها للأخطاء اللّغوية وتتمثّل هذه الكتب في[2]:

ـ " نظرات في اللّغة والأدب " لمصطفى الغلاييني.

ـ " أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين " لصلاح الدّين الزعبلاوي.

ـ " محاضرات عن الأخطاء اللّغوية الشّائعة " لمحمّد عليّ النّجار.

لمّا انتشر اللّحن بين العرب بسبب اختلاط العجم بهم عند دخولهم الدّين الإسلامي، كان هدف هذه الكتب الحفاظ على سلامة اللّغة العربية وتخليصها من هذا اللّحن الذي شاع

[1] المرجع السّابق، الصفحة نفسها.

[2] المرجع السّابق، الصّفحة نفسها.

على ألسنة النّاطقين بها، والنّاطقين بغيرها، ولهذا كان الهمّ الأكبر لهؤلاء الكتّاب إعادة الخارجين عن اللّغة الفصحى إلى حظيرة اللّغة القديمة[1].

إلّا أنّ الملاحظ في هذه الكتب ـ كتب التّصحيح اللّغوي ـ أنّها لم تخضع لأيّ ترتيب يذكر حتّى مرحلة متأخرة من تاريخ التّأليف في هذا اللّون اللّغوي، التّرتيب الذي لم يرق بعد إلى ما نجده في اتّجاهات تحليل الأخطاء اللّغوية الأخرى.

كما اقتصرت طريقة عرض المواد فيها على ذكر الخطإ في مقابل الصّواب، أوالعكس أوالاقتصار على ذكر الصّواب فقط كما هو الأمر في كتاب " **فصيح ثعلب** " دون تقديم أيّ تفسير له إلّا ما نذر.

ومعنى هذا أنّ " **ثعلب** " في كتابه المذكور يقوم بإيراد الصّيغ الصّحيحة دون الإشارة إلى الأخطاء فيها، فهو بذلك يهدف إلى تقويم اعوجاج الألسنة.

وقد اختلف هؤلاء الكتّاب في مقياس الصّواب والخطإ اللّغويين، فمنهم من لا يرضى إلاّ بالأفصح ومنهم من يرضى بغير ذلك ما وجد إليه سبيلا في علم العربية باختلاف لهجاتها، دون أن يقصّر النّظر إلى اللّغة العربية المشتركة، بل ظلّ متعلّقا بأسدال تلك اللّهجات حتّى كاد أن يجوز لبعضهم مثل هذا القول: " **سلّمت على الرّجلان** " لأنّه يمكن تخريجه على لغة بلحارث بن كعب[2].

في الأخير نقول أنّ الاتّجاه التّقليدي اتّجاه يفتقر إلى أهمّ متطلبات العمل العلميّ، التّطبيقيّ ألا وهي الأصول النّظرية التي يقوم عليها التّطبيق في أيّ علمٍ من العلوم؛ لأنّها هي التي تمكّن العمل التّطبيقي من الاستمرار والعمل بنجاح، فهذا الاتّجاه اقتصر على جمع الألفاظ التي أخطأ فيها النّاس في ذلك الزّمان و تقديم الصّواب في المقابل بالرّجوع إلى المادة التي جمعها اللّغويون الأوائل من أفواه العرب، دون أيّ محاولة منهم لتصنيف الأخطاء أو تفسيرها.

[1] رمضان عبد التّواب، لحن العامّة والتّطوّر اللّغوي، ص: 70.

[2] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، ص: 155 ـ 156.

ولسنا هنا بصدد الإنقاص من شأن تلك الجهود أوالتّقليل من شأن أصحابها، لأنّ ضعفها ليس في ما بذلوه من جهود عظيمة في سبيل التّصحيح اللّغوي، ولكنّنا نرى الضّعف باديا في المنهج الذي اتّبعوه سواء أكان في ترتيب مواد كتبهم اللّغوية، أو في طريقة عرضها أو في مقياس الصّواب والخطإ فيها؛ ولهذا لم يكتب لكثير منها النّجاح فمعظم ما أُلّف بقي حبيسا لدى أصحابه في كتبهم المؤلّفة.

رغم هذه النّقائص والعيوب، إلاّ أنّنا نجد من الباحثين من لاينكر فضل هذه الكتب في إطلاعنا على جوانب التّطور اللّغوي، الذي حدث للّغة العربية أزمان تأليفها لا سيما من نواحي: الأصوات، الصّيغ، والدّلالة.

2 ـ 2 ـ الاتّجاه التّقابلي

ظهرت في بداية النّصف الثّاني من القرن العشرين بوادر حركة قوية في ميدان تعليم اللّغات الأجنبية، وكان من روّادها بعض الأساتذة في جامعة ميشيجان (آن أربر) الأمريكية، وقد أكّدت هذه الحركة على ضرورة إجراء دراسات تقابلية بين اللّغات المختلفة للتّعرّف على ما يجب تقديمه لدارسي اللّغات الأجنبية.

هذا وقد ظهر الاتّجاه التّقابلي في شكل منظّم بنشر كتاب **لادو (اللّغة عبر الثّقافات)** سنة 1957 والآراء الصّادرة عن **فريز** سنة 1945، وسرعان ما ظهر أثر هذا الاتّجاه في ستينات القرن العشرين في كثير من الدّراسات التّقابلية بين اللّغات المختلفة وبخاصّة تلك التي أجريت بين الإسبانية والإنجليزية[1].

التّحليل التّقابلي هو " مقابلة منظّمة لقواعد وعناصر لغتين، أولهجتين أولغة فصيحة ولهجة دونها لوصف أوجه التّشابه، أوالاختلاف بينهما في الشّكل، والتّوزيع والوظيفة والمعنى"[2].وعليه فالتّحليل التّقابلي يعني بنية في مقابل بنية، لمعرفة القسط النّوعي المشترك بينهما وغير المشترك.

[1] محمود إسماعيل صيني و اسحاق محمّد الأمين، التّقابل اللّغوي وتحليل الأخطاء، المقدمة.

[2] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، ص: 164.

يقول **خليل أحمد عمايرة:** " علم اللّغة التّقابلي هو أحد ميادين علم اللّغة التّطبيقي والذي يعدّ الجانب العملي التّطبيقي للدّراسات اللّغوية التّقابلية، إذ أنّها تمثّل جانبه النّظري، فيه يقوم الباحث بدراسة مقابلة لظاهرة لغوية معينة في لغتين، أو لهجتين لإثبات الشّبه أو الفروق بينهما"[1]. هذا القول إشارة إلى أنّ علم اللّغة التّطبيقي يشمل عدّة ميادين، ومن بينها علم اللّغة التّقابلي الذي يهدف إلى معرفة أوجه الاختلاف والتّشابه بين نظامين لغويين، وذلك للتّنبؤ بالأخطاء اللّغوية التي يقع فيها مستعملو اللّغة.

2 ـ 2 ـ 1 ـ الفرق بين علم اللّغة المقارن وعلم اللّغة التّقابلي

يقوم علم اللّغة المقارن على الدّراسة المقارنة المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة، كالمقارنة بين العبرية والعربية ـ وهما من الأصل السّامي ـ مهتما في المقام الأوّل بالاستخدام الأقدم للوصول إلى اللّغة الأصل في الأسرة اللّغوية، وهدفه بذلك يعدّ هدفا تاريخيا نظريا. أمّا علم اللّغة التّقابلي فلا يقتصر على دراسة لغتين من أسرة واحدة ولذلك يمكن مثلا أن نجري دراسة تقابلية بين اللّغتين الفرنسية والعربية، أو بين الإنجليزية والعبرية على سبيل المثال، فهما من أسرتين لغويتين مختلفتين وكلاهما ـ علم اللّغة التّقابلي وعلم اللّغة المقارن ـ فرع من علم اللّغة التّطبيقي[2].

ويعدّ " الاتّجاه التّقابلي في تحليل الأخطاء اللّغوية الاتّجاه الأوّل فعليا في ضوء علم اللّغة التّطبيقي لأنّ الرّبط بين النّظرية والتّطبيق لم يشكّل له أيّ صعوبة؛ ولذلك كان أبرز الدّلائل على اللّغويات التّطبيقية فكان أحد أهمّ مواضيعها "[3]. من هنا يتّضح لنا أنّ الاتّجاه التّقابلي كان أوّل الاتّجاهات الموضوعية في تحليل الأخطاء اللّغوية.

وتقوم فرضية التّحليل التّقابليّ التي تستمدّ جذورها من النّظريتين السّلوكية والبنوية على أنّ الحاجز الأساسيّ الوحيد الذي يؤدي إلى الخطإ هو تدخّل وتشابك أنظمة لغة الأمّ

---

[1] خليل أحمد عمايرة، في نحو اللّغة وتراكيبها، دارعالم المعرفة، وجدة، ط1، 1984م، ص: 20.

[2] محمّد سليمان ياقوت، في علم اللّغة التّقابلي، دراسة تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1985م، ص: 07.

[3] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، ص: 163 ـ 164.

في أنظمة اللّغة الثّانية، وهذا ما أثبتته دراسات اللّغويين من أصحاب التّحليل التّقابليّ، إذ يقصد بالتّدخّل اللّغويّ تدخّل اللّغة الأولى في اللّغة الثّانية ويسير ذلك عادة من اللّغة الأقوى إلى اللّغة الأضعف، حيث يسمّى هذا التّدخّل **بالتّدخل البيلغوي** أمّا الأخطاء النّاجمة عنه فتسمّى **الأخطاء البيلغوية**[1].

ومعنى هذا أنّ الفرد عندما يريد التّعبير كتابة أو شفاهة بلغة أخرى غير لغته الأمّ ، وهو لا يتقن هذه اللّغة بعد فإنّه يلجأ في تقديرنا إلى قواعد لغته الأمّ ويستمدّ منها الإطار البديل، للتّعبير في اللّغة الثّانية وتحصل بذلك الأخطاء عندما لا تتواءم القواعد في اللّغتين.

والتّدخّل يكون أقوى بين اللّغات المتقاربة منه بين اللّغات المتباعدة، فالدّراسات التّقابلية التي أجريت بين اللّغات المتقاربة أثبتت ذلك، وهذا ما أقرّه **عبده الرّاجحي** في كتابه[2].

كما أنّ أكثر التّدخّل يتمّ على المستوى الصّوتي، في النّطق والنّبر وتكون الأخطاء النّاجمة عن هذا التّدخّل في ذلك لدى الأطفال أقلّ منها لدى البالغين، إضافة إلى ارتباط التّدخّل بدرجة الإتقان فكلّما أتقن الفرد قواعد اللّغة الثّانية كما يتقن قواعد لغته الأمّ، فإنّ التّدخّل يقلّ أوينعدم نهائيا[3].

2 ـ 2 ـ 2 ـ إجراءات التّحليل التّقابلي

هناك أربعة إجراءات للتّحليل التّقابلي وهي[4]:

أوّلا: " الوصف الذي يقوم على أن يقدّم اللّغوي وصفا واضحا للّغة الثّانية ولغة الأمّ.

ثانيا: الاختيار وهو اختيار اللّغوي أشكالا معينة في إحدى اللّغتين سواءً أكانت جزئيات لغوية، أم قواعد رئيسية، وذلك بمقارنتها بنظائرها في اللّغة الأخرى؛ لأنّه من المستحيل أن يجري التّقابل

[1] المرجع السّابق، ص: 176 - 182.
[2] عبده الرّاجحي، علم اللّغة التّطبيقي وتعليم العربية، ص: 56.
[3] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، ص: 177.
[4] المرجع نفسه، ص: 183 ـ 184.

على كلّ جزء من اللّغتين.

ثالثا: التّقابل ذاته، وضع مخطّط لأحد النّظامين اللّغويين يتناسب مع النّظام الآخر لتحديد علاقة كلّ من النّظامين بالآخر.

رابعها: وضع تصوّر للتّنبؤ بالأخطاء اللّغوية، أوالصّعوبات بناءً على الإجراءات السّابقة". فالتّحليل التّقابلي بناءّ على هذا يقوم على مراحل وخطوات منتظمة ومرتّبة وفق تسلسلٍ منطقي، تبدأ بالوصف وتنتهي بوضع تصوّر للتّنبؤ بالأخطاء اللّغوية التي تعترض مستعمل اللّغة.

إنّ النّقد الموجّه للاتّجاه التّقابلي لم يقتصر على أنصار مدرسة **تشومسكي** فحسب، وإنّما شمل عددا من الباحثين الذين ينتمون إلى مدارس لغوية مختلفة، ومن بين هذه الانتقادات مايلي[1]:

ـ إنّ المداخلة من اللّغة الأصلية ليست المصدر الوحيد للوقوع في الأخطاء اللّغوية، فبعض الأخطاء فقط هي التي ترجع إلى التّأثير السّلبي للّغة الأمّ على اللّغة الثّانية، حيث أنّ هناك الكثير من الأخطاء مردّها عوامل وأسباب أخرى لا يمكن تجاهلها.

ـ ليس كلّ ما يتوقّع الباحث حدوثه نظريا يقع بالفعل، فهناك الكثير من الأخطاء التي يقع فيها الأفراد ولا يتنبّأ بها الباحث في التّحليل التّقابلي، وربّما لا يضعها في الحسبان إطلاقا. وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على قصورٍ واضحٍ في هذا الاتّجاه.

ـ ارتباط علم اللّغة التّقابلي بعلم النّفس السّلوكي وعلم اللّغة البنوي؛ لأنّ اللّغويون عند نشوء هذا الاتّجاه كانوا يحسّون بأنّ النّظرية البنوية تمكّنهم من تحديد الاختلافات بين لغتين، ووصف كلّ منهما وصفا دقيقا.

ـ عدم توافر المعايير الدّقيقة التي يمكن إجراء الدّراسة التّقابلية على أساسها، خاصّة في ضوء المناهج المتعدّدة والمختلفة لدراسة اللّغات وتحليلها.

[1] المرجع السّابق، ص: 194 ـ 205.

ـ اهتمام الاتّجاه التّقابلي بالجوانب التّعبيرية من اللّغة، دون أن يعير أي اهتمام لجوانب فهم مايقال أو يكتب.

ـ كما أنّ هذا الاتّجاه قد قصر عمله على أخطاء الجملة المفردة، فلم يتعداها إلى دراسة أخطاء الخطاب.

إنّ هذه الانتقادات الموجّهة إلى الاتّجاه التّقابلي ما هي في حقيقة الأمر إلّا أسباب ودوافع أساسية أدّت إلى ظهور اتّجاه جديد في تحليل الأخطاء اللّغوية ليسدّ نقائص الاتّجاه الأوّل، ويأتي بالبديل والتّفصيل في هذا الاتّجاه سيكون محور حديثا في الصّفحات الموالية من البحث.

2 ـ 3 ـ اتّجاه تحليل الأخطاء

في أواخر السّتينات من القرن العشرين وبداية السّبعينات ظهر اتّجاه مضادّ للاتّجاه القائم على التّقابل اللّغوي أوالتّحليل التّقابلي وحلّ محلّه، وقد كان للمدرسة المعرفية دور فعّال في نشوئه، والتّقليل من أهمية الاتّجاه التّقابلي وبخاصّة انتقادها للمدرسة البنوية والسّلوكية، ومن أبرز روّاده **كوردر** الذي أقرّ على أنّه من الخطإ الاعتماد على المنهج التّقابلي في تحليل الأخطاء اللّغوية وذلك نتيجة للأسباب المذكورة آنفا[1].

فالاتّجاه التّقابلي ـ كما رأينا ـ يبالغ كثيرا في ردّ أسباب الأخطاء إلى مصدر واحد وهو التّأثير السّلبي للّغة الأمّ، فأصحاب الاتّجاه الجديد وإن كانوا لا ينكرون تدخّل لغة الأمّ في لغة أخرى ثانية، إلّا أنّهم يرون أنّ هذا التّدخّل يكون في مجالٍ محدودٍ جدّا، ولذلك اقترحوا اتّجاها آخرا اصطلحوا على تسميته بـ " **منهج تحليل الأخطاء** "[2].

وفي ضوء هذا الاتّجاه بدأ النّظر إلى هذه الأخطاء على أساس أنّها يمكن أن تكون ناتجة عن قياس خاطئ على قاعدة سابقة، أو تعميم مبالغ فيه للقاعدة، أو نتيجة جهل بقيود القاعدة، أو نتيجة للمستوى التّعليمي للفرد إلى غير ذلك من الأسباب التي تساهم في حدوث الخطإ. بمعنى

[1] محمود اسماعيل صيني واسحاق محمّد الأمين، المقدمة.

[2] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، ص: 196.

أنّ هذا الاتّجاه الجديد يدرس الأخطاء التي تعزى إلى المصادر الممكنة كلّها ودون استثناء، ومن هنا نقول أنّه يوجد تدخّلا آخر يكون ضمن اللّغة في حدّ نفسها، والذي اصطلح على تسميته **بالتّدخّل الضملغوي** وتدعى الأخطاء النّاجمة عن مثل هذا التّدخّل **بالأخطاء الضملغوية**، أو**الأخطاء التّطورية**[1].

وفيما يأتي تفصيل تلك الأخطاء[2]:

أ ـ أخطاء المبالغة في التّعميم

وهي الأخطاء النّاجمة عن استعمال الاستراتيجيات السّابقة في مواقف جديدة، ويفيد بعض هذه الاستراتيجيات في تنظيم حقائق حول اللّغة، في حين قد يكون بعضها الآخر مضلّلا وغير قابل للتّطبيق.

وتشمل المبالغة في التّعميم عادة الاتيان ببنية خاطئة بدلا من بنيتين منتظمتين، وقد يكون ذلك ناتجا من محاولة الفرد تخفيف العبء عن نفسه، ولهذا ترتبط المبالغة في التّعميم بظاهرة تجنّب الحشو.

ب ـ أخطاء الجهل بقيود القاعدة

وهي الأخطاء النّاجمة عن تطبيق بعض القواعد في سياقات لا تنطبق عليها. ويمكن أن تعدّ هذه الأخطاء أنواعا من التّعميم والنّقل؛ لأنّ الفرد قد يستعمل قاعدة تعلّمها سابقا في موقف جديد.

ويمكن أن نفسّر بعض أخطاء هذا النّوع باستظهار القواعد عن ظهر قلب ومن أمثلتها ألّا يعرف الفرد أنّ قبل السين في كلمة **(الاستعمال)** همزة وصل اغترارا بقولهم: " إنّ همزة الوصل تأتي عند بدء النّطق بساكن " فيقطع الهمزة.

[1] المرجع السّابق، ص:199 ـ 203.

[2] محمود اسماعيل صيني واسحاق محمّد الأمين، التّقابل اللّغوي وتحليل الأخطاء، ص: 121 ـ 126.

ج ـ أخطاء التّطبيق النّاقص للقواعد

يمكننا أن نلاحظ بسبب التّطبيق النّاقص للقواعد حدوث تراكيب يمثّل الخطأ فيها درجة تطوّر القواعد المطلوبة لأداء جمل صحيحة، ويمكن تفسير بعض أخطاء هذا النّوع بدافع الاتّصال اللّغوي على حساب الصّحة اللّغوية.

ولم يسلم اتّجاه تحليل الأخطاء من النّقد فكانت حاله في ذلك حال الاتّجاه التّقابلي، لكنّ بحدّة أقلّ ومن بين هذه الانتقادات الموجّهة إليه ما يلي[1]:

ـ الاهتمام بالجوانب التّعبيرية من اللّغة دون الاهتمام بجوانب فهم ما يقال أو يكتب، أيّ الاهتمام بالأخطاء التّعبيرية دون الأخطاء الاستقبالية.

ـ الاهتمام بأخطاء الأفراد دون الاهتمام بالتّراكيب الصّحيحة لديهم في الوقت نفسه.

نستنتج ممّا سبق أنّه على الرّغم من هذه الانتقادات الموجّهة لاتّجاه تحليل الأخطاء اللّغوية، إلّا أنّه بقي منهجا قائما بذاته، منهج يقوم على أسسٍ موضوعية، منهجية وواضحة المعالم، فهو يقوم على خطوات ومراحل أساسية في تحليله للأخطاء اللّغوية وتتمثل أساسا في: التّعرّف على الأخطاء الحقيقية وتمييزها عن الأخطاء النّاجمة عن السّهو وعدم الاكتراث الكافي عند استخدام اللّغة، ثمّ وصف هذه الأخطاء وتصنيفها إلى أخطاء: صوتية، صرفية، ونحوية، ودلالية، وإملائية، وأخطاء الإضافة، أوالحذف والإبدال، والتّرتيب، وبعد ذلك تفسير هذه الأخطاء والبحث عن أسبابها، مع تقديم الصّواب لها، فهذا الاتّجاه إذًا لا يردّ أسباب الأخطاء جميعها إلى التّدخّل اللّغوي كما سبق وأن بيّننا ذلك في الاتّجاه التّقابلي، بل يؤكد على تنوّع وتعدّد مصادر هذه الأخطاء، وهذه النّقطة بالذّات كانت مكمن الاختلاف بين الاتّجاهين، بمعنى أنّ الاختلاف بينهما يكمن في مرحلة تفسير الخطإ.

والحديث بالتّفصيل عن الخطوات السّابقة ذكرها سيأتي في الجزء المخصّص من هذا البحث لمراحل تحليل الأخطاء اللّغوية.

[1] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، ص: 205.

ونحن بدورنا قد اعتمدنا على هذا المنهج في تحليلنا للأخطاء اللّغوية المكتوبة في منطقة بجاية، نظرا لفعاليته ودقّة النّتائج التي يحققها.

2 ـ 4 ـ الاتّجاه التّكاملي

يقول **محمود اسماعيل صيني:** " وكما هو معروف عند وجود الطّرفين المتعارضين نلاحظ دائما وجود فريق معتدل، يؤمن بأنّ خير الأمور الوسط ويرى الجمع بين وجهتي النّظر للاستفادة منهما كليهما، ولاستكمال نواقص احداهما بحسنات الأخرى، فسمعنا الدّعوة إلى العمل الجادّ للاستفادة من كلّ من التّحليل التّقابلي جنبا إلى جنب مع تحليل الأخطاء بصورة تكمّل فيها احداهما الأخرى، وهو ما ذهبنا إليه "[1]. وما هذا القول إلّا إشارة إلى وجود اتّجاه آخر يجمع بين الاتّجاه التّقابلي واتّجاه تحليل الأخطاء والذي يدعى بالاتّجاه التّكاملي، الذي ظهر نتيجة لعيوب كلّ من الاتّجاهين السّابقين في محاولة منه لسدّ واستكمال نقائص أحدهما بالآخر.

ومن أنصار الاتّجاه التّكاملي نجد: **عاتكة أحمد، مهدي بن مسعود، حاج ياسر بن إسماعيل**[2]، إلّا أنّه في المقابل نجد الكثير ممّن يدعو إلى ضرورة التّمسّك بأحد الاتّجاهين على حساب الآخر، ومن بينهم **هكتر هامرلي** الذي يقول: " ليس هناك ما يمكن أن يحلّ محلّ التّحليل التّقابلي باعتباره وسيلة لمقارنة لغتين "[3]. فهذا القول إذًا تأكيد على أهمية الاتّجاه التّقابلي في المقابلة بين لغتين.

بناءً على ما سبق نخلص إلى أنّ الاتّجاه التّكاملي أثبت حقا جدواه وفعاليته، فبعد أن كان الاتّجاه التّقابلي واتّجاه تحليل الأخطاء يلتقيان ويتّفقان في تحديد الأخطاء، ووصفها، وتصنيفها، دون أن يتّفقا في تفسيرها وحول الأسباب التي أدّت بالأفراد إلى ارتكابها، أصبحنا نجدهما يتّفقان في ذلك كلّه من خلال هذا الاتّجاه الجديد الذي جمع بينهما.

---

[1] محمود إسماعيل صيني و إسحاق محمّد الأمين، التّقابل اللّغوي وتحليل الأخطاء، المقدمة.

[2] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، ص: 206.

[3] هكتر هامرلي، النّظرية التّكاملية في تدريس اللّغات ونتائجها العلمية، تر: راشد عبد الرّحمن الدّويش، ص: 101.

وبعد أن كان هذان الاتّجاهان مقصورين كذلك على دراسة أخطاء الكتابة، والتّحدّث على مستوى الجمل المفردة أخذنا نجد الآن في ضوء الاتّجاه التّكاملي دراسات في تحليل أخطاء الخطاب اللّغوي وأخرى في تحليل أخطاء القراءة.

ثالثا: مراحل تحليل الأخطاء اللّغوية

هناك ثلاث مراحل لتحليل الأخطاء: مرحلة التّعرّف والوصف والتّصنيف، مرحلة التّفسير ومرحلة التّصويب، وهي مراحل تعتمد منطقيا على بعضها البعض، فالوصف مثلا لا يمكن أن يبدأ إلّا بعد التّعرّف على الخطإ، ويرى بعض الباحثين أنّه باستطاعتهم التّعرّف على الخطإ بمجرد حدوثه وهم ربّما كانوا مخطئين في هذا الزّعم، ذلك لأنّ الفرد قد يأتي بتعبيرات كتابية حسنة الصّياغة ظاهريا لكنّها لا تعبّر عن المعنى المقصود، ومن الممكن أن نفسّر تلك التّعبيرات تفسيرا خاطئا لذلك فإنّ التّعرّف على الخطإ يعتمد اعتمادا كبيرا على التّفسير الصّحيح لمقاصد مستعمل اللّغة. وسنقوم بتفصيل مراحل تحليل الأخطاء كما يلي:

3 ـ 1 ـ تحديد الخطإ ووصفه وتصنيفه

3 ـ 1 ـ 1 ـ تحديد الخطإ

إنّ أوّل خطوة يقوم بها محلّل الأخطاء اللّغوية هي تحديد مواطن الأخطاء، ولقد أوضحنا من قبل أنّ الفرد قد يأتي بتعبيرات جيّدة الصياغة ظاهريا وصحيحة نحويا، تمّ فيها مراعاة جميع علاقات الإسناد وتكون شبيهة لما يأتي به النّاطق الأصلي في مناسبة ما، لكنّ عندما نضع هذه التّعبيرات في السّياق الذي وردت فيه لا يكون تفسيرها مقبولا؛ لأنّها تعبيرات لا تعبّر عن مقاصد الفرد؛ تعبيرات باطنة الخطإ. فهذا من جهة أمّا من جهة أخرى فقد تصدر عن هذا الفرد تعبيرات أخرى محرّفة ظاهريا، وتحمل أخطاء نحوية فادحة، إلّا أنّها تلقى قبولا من قبل السّامع[1].

[1] محمود اسماعيل صيني واسحاق محمّد الأمين، التّقابل اللّغوي وتحليل الأخطاء، ص: 144.

إنّ الصّحة وعدم الصّحة النّحوية لتعبير الفرد لا تشكّل إلّا جزءًا من عملية التّعرّف على الخطإ، لذلك فإنّ تحديده يعتمد بصورة أساسية على قيام المحلّل بتفسير صحيح للمعاني التي يقصدها ذلك الفرد[1].

من خلال ما سبق يتبيّن لنا أنّه يوجد نوعان من الأخطاء؛ أخطاء ظاهرة وأخرى باطنة، فالأخطاء الظّاهرة هي تلك التي لا تتفق بلا شكّ والقواعد النّحوية على مستوى الجملة، أمّا النّوع الثّاني منها فيتمثّل في تلك التّراكيب الصّحيحة نحويا على مستوى الجملة لكنّها غير مفهومة داخل السّياق.

3 ـ 1 ـ 2 ـ وصف الخطإ وتصنيفه

وهذه الخطوة تأتي مباشرة بعد تحديد موضع الخطإ، فلا بدّ من وصف وتصنيف الخطإ بدقّة محكمة، وهذا الوصف يكون بمقارنة العبارة التي تمّ انتاجها بالعبارة الصّحيحة، يقول **كوردر**: "وصف الخطإ هو في الأساس عملية مقارنة مادتها العبارات الخاطئة والعبارات المصحّحة، وتسير العملية على نحو يشبه العمل في التّحليل التّقابلي وذلك بغضّ النّظر عن حقيقة أنّه توجد لدينا دراسات وصفية متعدّدة "[2]. فنحن في مرحلة الوصف عندما نقارن العبارات الصّحيحة بالخاطئة فإنّنا في الأساس نقوم بمقابلة منظّمة لعناصر العبارتين.

لقد ذكرنا فيما سبق أنّ منهج تحليل الأخطاء يركّز اهتمامه على أخطاء الجماعات لا على أخطاء الأفراد، وأنّ هذه الجماعات يجب أن تكون متجانسة من جميع النّواحي: التّعليمية، الاجتماعية، والذّهنية وهناك شرط آخر لا يقلّ أهمية عن هذه الشّروط، وهو كون منهج تحليل الأخطاء يعنى فقط بالأخطاء التي لها صفة الاطّراد والشّيوع في الجماعة المتجانسة، حيث أنّنا لا نستطيع القيام بذلك التّحليل إلّا في حالة توافر المادة المناسبة للبحث؛ لأنّ المثال الواحد للخطإ قد لا يكون سوى هفوة، أو غلطة، أو مجرد تخمين ويجب ألّا نتحدّث عن القواعد

[1] المرجع السّابق، الصّفحة نفسها.

[2] المرجع السّابق، ص: 145.

التي يتّبعها الفرد ونحاول أن نصف في ضوئها لهجته هو إلّا حين نلاحظ اطّراد في ورود نفس الأخطاء[1].

يجري وصف الخطإ في كلّ مستويات الأداء في الكتابة، الأصوات والصّرف والنّحو والدّلالة وبديهي أنّ وصف الخطإ يتمّ في إطار نظام اللّغة، بمعنى أنّ خطأ ما إنّما يدلّ على خلل ما في قاعدة من قواعد النّظام فالأخطاء الكتابية مثلا ليست مجرد خطإ في حرف من حروف الهجاء، ولكنّها قد تكون دليلا قويا على فقدان قاعدة في نظام اللّغة.

فحين يخطئ الفرد فيكتب كلمة **(محطّة)** بالهاء **(محطه)** إنّما يخطئ في قاعدة من قواعد النّظام اللّغوي؛ لأنّه لا يفرّق بين التّاء المربوطة الدّالة على التّأنيث وهاء الضّمير[2].

لقد جرت دراسات كثيرة في تحليل الأخطاء وانتهت إلى أنّ هذه الأخطاء تكاد تنحصر في أنواع: حذف عنصر، أو زيادة عنصر، أو اختيارعنصرغير صحيح، لذلك فإنّ وصف الأخطاء يتّجه في الغالب إلى هذا التّصنيف[3].

3 ـ 2 ـ تفسير الخطإ

يأتي تفسير الخطإ منطقيا بعد تحديده ووصفه فهذا الأخير هو بشكل عام نشاط لغوي، بينما يعتبر تفسيره مجالا من مجالات علم اللّغة النّفسي **(psycholiguistique)**، إذ يدور البحث فيه عن أسباب وكيفية حدوث الخطإ، فهو بذلك يحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية: لماذا تقع الأخطاء؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء حدوثها؟[4].

يمكن " أن يعتبر تفسير الخطإ مشكلة لغوية، أيّ تقريرا للطّريقة التي خالف بها الفرد قواعد التّحقيق، أو النّطق في اللّغة التي استعملها عند صياغة الجملة أيّ تعريفا بالقاعدة التي خالفها

[1] المرجع السّابق، ص: 146 .

[2] عبده الرّاجحي، علم اللّغة التّطبيقي وتعليم العربية، ص: 52 ـ 53.

[3] دوجلاس براون، أسس تعلم اللّغة وتعليمها، تر: عبده الرّاجحي وعلي أحمد شعبان، دار النّهضة العربية للطّباعة والنّشر، بيروت، لبنان، دط، 1994م، ص: 210 ـ 211.

[4] محمود إسماعيل صيني و إسحاق محمّد الأمين، التّقابل اللّغوي وتحليل الأخطاء، ص: 146.

واستبدل بها غيرها أو تجاهلها، كما يمكن أيضا اعتبار التّفسير مشكلة لغوية نفسية تتعلّق بالأسباب التي أدّت إلى مخالفة القاعدة في اللّغة "[1]. فتفسير الخطإ مجالا من مجالات علم اللّغة النّفسي فبتحديد أسباب الخطإ نفهم علاقة الذّات العرفية والوجدانية بالنّظام اللّغوي.

ولهذا فإنّ الهدف من تحليل الأخطاء هو تفسير الخطإ لغويّا ونفسيا لمساعدة الواقع فيه على تجنّبه، إلّا أنّ المشكلة التي تواجه الباحثين هو عدم توفّر معايير ثابتة وجامعة في مجال تفسير الأخطاء، لذلك تعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل التّحليل، ومع ذلك يمكن التّعرّض إلى أهمّ التّفسيرات التي توصّلت إليها معظم الدّراسات في تحليل الأخطاء:

تدخّل لغة الأمّ: أثبتت الدّراسات اللّغوية أنّ الفرد يميل إلى نقل بنية لغته الأمّ إلى اللّغة الثّانية، فهذا الشّخص عندما يجهل بعض قواعد اللّغة الثّانية فهو إمّا أن يلتزم الصّمت، أويستعمل ممّا لديه أقرب القواعد شبها أيّ قواعد لغته الأمّ، فينتج عن ذلك الوقوع في الخطإ[2]، وقد أثبت الاتّجاه التّقابلي جدواه وفعاليته في هذا المجال كما أثبت اتّجاه تحليل الأخطاء فاعليته فيه أيضا، إلّا أنّ هذا الأخير لا يرّد أسباب جميع الأخطاء إلى التّدخّل السّلبي للّغة الأمّ، بل يرى أنّ هناك أسبابا أخرى إلى جانب التّدخّل اللّغوي تؤدي إلى الوقوع في الخطإ من بينها:

المبالغة في التّعميم، الجهل بقيود القاعدة، التّطبيق النّاقص للقواعد، وقد سبق لنا وأن شرحنا هذه الأسباب ووضّحنا أنّها أسباب تنبثق جميعها من داخل اللّغة[3].

إضافة إلى هذه الأسباب هناك أسباب أخرى مرتبطة بالمستوى الّتعليمي للأفراد مثلا، وبحالتهم النّفسية والجسدية، إلى جانب إهمالهم للمطالعة وعدم الاهتمام باللّغة العربية والبحث فيها أصلا، والأسباب كثيرة ومتنوّعة سيتمّ عرضها بالتّفصيل في الجانب التّطبيقي من هذا البحث.

---

[1] المرجع السّابق، ص: 144.

[2] المرجع السّابق، ص: 146.

[3] محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، ص: 199 ـ 203.

3 ـ 3 ـ تصويب الخطإ

لا يقتصر دور منهج تحليل الأخطاء على تحديد مواطن الأخطاء وتصنيفها، ومعرفة أسبابها فحسب، فالباحثون لا يقومون بعبء تحليل الأخطاء رغبة في عملية التّحليل ذاتها، إذ أنّه من المعروف أنّه ليس لمنهج تحليل الأخطاء غاية في ذاته بل يسعى الباحثون من وراء ذلك إلى غاية أبعد، وهي التّصدي للأخطاء اللّغوية وعلاجها والقضاء عليها نهائيا، فمن الواضح أنّ كلّ شيء في علم اللّغة التّطبيقي يدرس للإسهام في حلّ مشكلة عملية فما يهمنا هنا إذا هو كيف نواجه الأخطاء؟

وواضح أيضا أنّ مرحلة تصويب الأخطاء لا تتمّ إلّا بعد معرفة أسبابها والعوامل التي أدّت إلى الوقوع فيها، وقد عرفنا ـ فيما مضى من البحث ـ أنّ هذه الأسباب متنوّعة، فمنها ما يعود إلى التّدخّل اللّغوي، ومنها ما يعود إلى الجهل بقواعد اللّغة، ومنها ما تكون نتيجة لعوامل نفسية...إلخ[1].

[1] عبده الرّاجحي، علم اللّغة التّطبيقي وتعليم العربية، ص: 56 ـ 57.

الفصل الثّاني: بين الخطإ والصّواب

أوّلا: وصف المدونة

ثانيا: تحليل أخطاء العينة

2 ـ 1 ـ الأخطاء الشّكلية

2 ـ 1 ـ 1 ـ الأخطاء الإملائية

2 ـ 1 ـ 2 ـ الأخطاء الصّرفية

2 ـ 1 ـ 3 ـ الأخطاء النّحوية

2 ـ 2 ـ الأخطاء الدّلالية

ثالثا: أسباب الأخطاء اللّغوية

3 ـ 1 ـ أسباب عامّة

3 ـ 2 ـ أسباب خاصّة

رابعا: الحلول المقترحة

إنّ أبناء اللّغات الإنسانية خاصّة اللّغويين والمتخصّصين منهم يجمعون على ذلك الأثر السّلبي الذي يتركه فيهم الخطأ اللّغوي نفسيا، واجتماعيا، وحضاريا، إضافة إلى أثره اللّغوي على مستوى التّواصل بمختلف أشكاله، وفي مختلف مقاماته التي يرد فيها، فالأخطاء بأشكالها تعيق عملية الفهم والتّواصل، حيث تنعدم هذه الأخيرة أو تضعف كلّما استمرّت تلك الأخطاء في الوقوع دون تصحيح لها.

وتكون درجة خطورة الخطإ متعدّدة وفق أثره وطبيعته، فبعض الأخطاء تكون بسيطة والأخرى أشدّ تعقيدا لكنّ أخطرها ما ينجم عنها صعوبات في التّواصل.

ولعلّنا جميعا نشعر بما يبدو علينا من علامات الارتياح والقدرة على التّواصل كلّما سمعنا تعبيرا هنا، وآخر هناك أو قرأناهما مكتوبين خاليين من الأخطاء في كلتا الحالتين، ناهيك بما يتركه ذلك من أثر إيجابي في المتلقي، ولذلك فلا ريب في جعل العرب خاصّة ـ حتّى يومنا هذا ـ خلوّ التّعبير من الخطإ موضع افتخارٍ بالفصاحة اللّغوية التي تعني لديهم بالضّرورة الرّقي الاجتماعيّ.

ونظرا لخطورة الأمر قمنا في دراستنا الميدانية بجمع أكبر عددٍ ممكن من الأخطاء اللّغوية المكتوبة من منطقة بجاية، قصد تحليلها وتقديم الحلول المناسبة لها.

أوّلا: وصف المدونة

تعتبر بجاية واحدة من أبرز المدن الجزائرية وأكثرها جمالا وروعة، تقدّر مساحتها بقرابة 120 كلم مربع. تمتاز هذه الولاية بحضارة وتاريخ عريق، الأمر الذي جعلها في مقدّمة المدن، إلّا أنّ الملاحظ في شوارعها ومؤسساتها ارتفاع نسبة الأخطاء اللّغوية المكتوبة فيها التي شوّهت صورة المدينة بأكملها في الوقت الذي يفترض أن تكون لغتها من المقومات التي تعكس المستوى الثّقافي، والتّاريخي، والحضاري لأبناء المنطقة.

اعتمدنا في دراستنا الميدانية على لافتات المحلّات التّجارية والمؤسسات العمومية والخاصّة، وعلى اللّوحات الإعلانية والإشهارية، قصد استخراج الأخطاء اللّغوية المكتوبة بكلّ مستوياتها وتحليلها وفق منهج تحليل الأخطاء.

وقد بدأنا بجمع هذه الأخطاء من المنطقة في الفترة الممتدّة ما بين شهر جانفي من سنة 2017 إلى غاية شهر أفريل من السّنة نفسها.

وتتوزّع هذه الأخطاء إذًا على:

ـ **لافتات المحلّات التّجارية:** وهي تلك اللّوحات التي تستخدم للتّعريف بالأعمال والأنشطة التّجارية المتواجدة في المحلّات والتّرويج لها[1].

ـ **لافتات المؤسسات العمومية والخاصّة:** وهي تلك اللّوحات التي توضع على واجهات المؤسسات العمومية كالمحاكم، والمدارس والبلديات، وعلى واجهات المؤسسات الخاصّة كالشّركات ورياض الأطفال.

ـ **اللّوحات الإعلانية والإشهارية:** يقصد باللّافتات الإعلانية كلّ لوحة أو تركيبة، أو وسيلة تستعمل لمباشرة الإعلان عليها بالكتابة أوالنّقش، أمّا اللّافتات الإشهارية فهي التي تستخدم لترويج الأعمال التّجارية والمنتجات والأنشطة وتتضمّن في الغالب شعارا أو اسما للشّركة المروّج لها[2].

ومن أنواعها:

***الملصقات:** وهي صور ملوّنة وثابتة، تحمل محورًا محدّدًا ومرفقة بتعليقٍ قصيرٍ.

***اللّافتات المرسومة:** وهي التي يتمّ رسمها وإعدادها من قبل الفنانين[3].

***االلّافتات المضيئة:** وهي التي تقام عادة في الميادين الرّئيسية سواءً على واجهات المباني أو على أسطح العمارات المقامة في المواقع الاستراتيجية.

*اللّافتات الإعلانية الموضوعة على ارتفاع عالٍ وعلى حامل ذي هيئة أسطوانية معدنية.

[1] اللّافتات التّجارية www.mm. gov.om يوم: 04 – 06 – 2017م.
[2] اللّوحات الإعلانية https://lcaclebanon. Com يوم:04 - 06 - 2017.
[3] فريدة قبول، " دراسة لسانية أيقونية في اللّافتة السّياحية "، مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللّغة العربية، تخصّص لسانيات وسياحة، إشراف: نعيمة سعدية، جامعة محمّد خيضر بسكرة، 2014 - 2015م، ص: 11 – 12.

***اللّافتات الثّلاثية المتحرّكة:** وهي التي تحمل ثلاثة إعلانات[1].

ثانيا: تحليل أخطاء العيّنة

اعتمدنا في تحليلنا للأخطاء اللّغوية المكتوبة في منطقة بجاية على منهج تحليل الأخطاء، والذي يقوم على ثلاث مراحل أساسية وهي: مرحلة التّعرّف والوصف والتّصنيف، مرحلة التّفسير، وأخيرا مرحلة التّصويب.

ولا يتوقّف دور هذا المنهج على التّعرّف على أصناف الأخطاء اللّغوية وتفسيرها فحسب، بل يتعداها إلى التّعرّف على درجات شيوع كلّ نوع من هذه الأخطاء، وهذا ما سيبينه الجدول الآتي:

أنواع الأخطاء اللّغوية		عددها	نسبتها المئوية
الأخطاء الشّكلية	الأخطاء الإملائية	40	% 65,57
	الأخطاء الصّرفية	04	% 06,56
	الأخطاء النّحوية	16	% 26,23
الأخطاء المضمونيّة		01	% 01,64
المجموع		61	%100

جدول رقم**01:** " يوضّح عدد الأخطاء اللّغوية المكتوبة في منطقة بجاية ونسبها المئوية "

[1] المرجع السّابق، ص: 13 - 14.

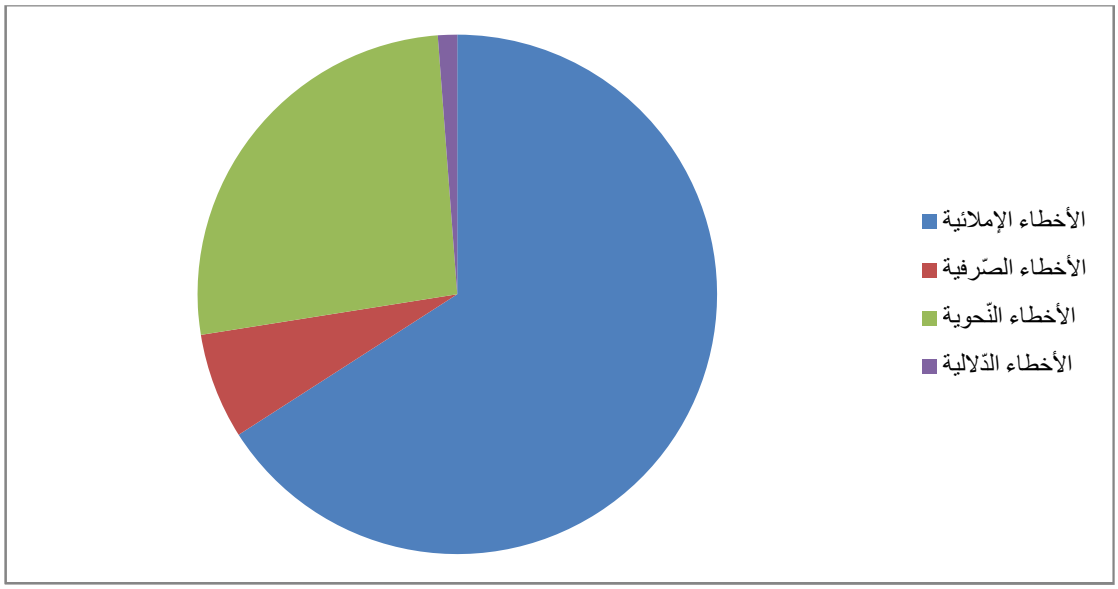

" رسم تمثيلي يبيّن النّسب المئوية الإجمالية لأنواع الأخطاء اللّغوية ".

يتضّح لنا من خلال الجدول الإحصائي والدّائرة النّسبية المرسومة أعلاه ما يلي:

أنّ مجموع الأخطاء اللّغوية بكلّ مستوياتها هو: 61 خطأ، وقد أظهر حساب النّسب المئوية الموضّحة في الجدول والرّسم التّمثيلي وجود تباين واختلاف بين هذه النّسب، حيث سجّلنا ارتفاع نسبة الأخطاء الإملائية والتي قدّرت بـ 65,57 **%** أيّ ما يعادل 40 خطأ، ثمّ تليها الأخطاء النّحوية بنسبة 26,23 %، وبعدها مباشرة تأتي الأخطاء الصّرفية بنسبة تقدّر بـ 06,56 **%**، وهي نسبة منخفضة جدّا مقارنة مع النّسب الأخرى، في حين سجّلت الأخطاء الدّلالية أدنى نسبة قدّرت بـ 01,64 **%** .

2 ـ 1 ـ الأخطاء الشّكلية

2 ـ 1 ـ 1 ـ الأخطاء الإملائية

الإملاء هو" رسم الكلمات العربية عن طريق التّصوير الخطيّ للأصوات المنطوقة، برموز تتيح للقارئ أن يعيد نطقها تبعا لصورتها الأولى وفق قواعد مرعيّة وصفها علماء اللّغة "[1]. بمعنى أنّ الإملاء يقوم على تحويل الأصوات المسموعة، المفهومة إلى رموز مكتوبة هي الحروف، على أن توضع هذه الحروف في مواضعها الصّحيحة من الكلمة، وذلك لاستقامة اللّفظ وظهور

[1] فهد خليل زايد، الأخطاء الشّائعة النّحوية، الصّرفية والإملائية، ص: 194.

المعنى المراد، فالخطأ الإملائي " هو قصور الفرد على المطابقة الكليّة، أو الجزئية بين الصور الصّوتية، أوالذّهنية للحروف والكلمات مدار الكتابة الإملائية مع الصّور الخطيّة لها وفق قواعدالكتابة الإملائية"[1]. وهذا يعني أنّ الخطأ الإملائي هو كتابة الكلمة بشكل لا يتّفق مع قواعد الإملاء، كزيادة حرف لم تنصّ القاعدة الإملائية على زيادته، أو الاستعمال الخاطئ لهذه القواعد.

والخطأ الإملائي يؤدي بدوره إلى تحريف المعنى وغموض الفكرة ممّا يساهم في إعاقة فهم الجملة، إلى جانب تشويه الكتابة وزعزعة ثقة المتلقي بالكاتب.

هذا وقد شملت الأخطاء الإملائية :

1 ـ الإعجام،

2 ـ همزة الوصل،

3 ـ همزة القطع،

4 ـ الهمزة المتوسّطة والمتطرّفة،

5 ـ الحركات القصيرة والحركات الطّويلة،

6 ـ زيادة حرف أو حذفه،

7 ـ كتابة الهاء والتّاء المربوطة،

8 ـ التّاء المربوطة والمفتوحة،

9 ـ كتابة الضّاد والظّاء،

10 ـ الفصل والوصل،

11 ـ علامات التّرقيم.

[1] المرجع السّابق، ص: 71.

- **الإعجام**

الإعجام كما سبق لنا وأن عرفناه هو" نقط الحروف والملاحظ في نصف حروف الهجاء معجم وقد يختلف عدد النّقط باختلاف صور حرف الهجاء المنقوطة "[1].

ومن أمثلة أخطاء الإعجام مايلي:

" **ممنوع التدحين** "... **خ01**

" **عمال يشتعلون** "...**خ02**

" **حمام رحال** "...**خ03**

موضع الخطإ في هذه الأمثلة يكمن في الكلمات التي تحوي حروفا غير منقّطة: **التّدحين، يشتعلون، رحال.**

ولعلّنا نلاحظ في البداية أنّ أخطاء الإعجام مقارنة بأنواع الأخطاء الإملائية الأخرى ليست حادّة؛ لأنّ اللّبس من جراء خطإ في وضع النّقاط نادر أويمكن تداركه بسرعة، فأيّ منّا يستطيع قراءة تلك الكلمات بأخطائها الإعجامية، دون أن تسبّب له لبسا حادّا في فهمها خاصّة إذا وردت ضمن سياقاتها التي وقعت فيها.

ففي المثال الأوّل حذفت النّقطة من حرف **(الخاء)** في كلمة **(تدخين)**، وفي المثال الثّاني حذفت النّقطة من حرف **(الغين)** في الفعل **(يشتغلون)**، كما حذفت النّقطة أيضا من حرف **(الجيم)** في كلمة **(رجال)** في المثال الثّالث.

ويبدو أنّ سبب هذه الأخطاء الإعجامية هو أنّ معظم كتّاب اللّافتات واللّوحات الإعلانية والتّجارية لا يميّزون شكل الحروف المعجمة من غيرها، خاصّة عندما يتعلّق الأمر بالحروف المتشابهة في الرّسم والكتابة كالجيم، الحاء، الخاء، الضّاد والظّاء والصّاد، الزّاي والرّاء، والسّين والشّين.

[1] المرجع السّابق، ص: 78.

ويمكن معالجة هذه الأخطاء بالتّدرّب المستمر على تمييز شكل الحروف المعجمة من غيرها، والتّنبيه إلى أنّ إعجام تلك الأشكال ثابت لا يتغيّر فلا يجوز إهمال إعجامها؛ لأنّ ذلك يؤدي اختلاطها بحروف أخرى وتؤدي إلى تغيير معنى الكلمة الواردة فيها.

والصّواب إذًا كتابة:

" **ممنوع التدخين** "

" **عمال يشتغلون** "

" **حمام رجال** "

- **إهمال همزة الوصل**

همزة الوصل " همزة أوّلية زائدة، الغرض من استعمالها التّخلّص من الابتداء بالسّاكن، وهي التي تثبت لفظا في الابتداء، وتسقط في درج الكلام "[1].

إنّ " الكثير من الكتّاب يخطئون حين يرسمون همزة القطع تحت ألف المصدر الخماسي والسّداسي، وكذلك مع ألف الوصل في الأسماء المبدوءة بألف الوصل، ويزداد الخطأ أكثر عند القراءة بهمزة القطع والصّواب أن ترسم عارية من الهمزة "[2].

وأمثلة إهمال همزة الوصل كثيرة ومتنوّعة وهي كالآتي:

" **إكتشفوا الجيل الثالث 3G++** " ...خ**04**

" **إنتهزوا هذه العروض القيمة** "...خ**05**

" **إنتخبو 45** "...خ**06**

" **إلتحق بنا** " ...خ**07**

---

[1] عمر فاروق الطّبّاع، الوسيط في قواعد الإملاء والإنشاء، مكتبة المعارف، بيروت، ط01، 1993م، ص: 36

[2] عبد العزيز بن علي الحربي، لحن القول (تصويب وتغليط لألفاظ وجمل شائعة)، ص: 232.

" **إلعب معنا في البحر**"...خ08

" **إدفع** "...خ09

" **إجمع واربح** "...خ10

" **إرمو الأوساخ** "...خ11

" **إحترام مسافة الأمان** "...خ12

" **إنتباه الأشغال** "...خ13

" **الخبز، العمل، الحرية، من أجل الإشتراكية** "...خ14

" **الإستعجالات** "...خ15

" **مكتبة الإستقامة** "...خ16

يكمن موضع الخطإ في الأمثلة السّابقة في الأفعال الخماسية المتصرّفة في الأمر مع ضمير الجمع المخاطب (أنتم)، وضمير المفرد المذكّر المخاطب (أنتَ): **إكتشفوا، إنتهزوا، إنتخبو، إلتحق،** ومصادر الأفعال الخماسية والسّداسية: **إحترام، إنتباه، الإشتراكية، الإستعجالات، الإستقامة،** وكذلك في الأفعال الماضية المتصرّفة في الأمر مع ضميري المخاطب (أنتَ) و(أنتم): **إلعب، إدفع، إجمع، إرمو.**

هذه الأفعال والمصادر كتبت بهمزة قطعٍ والصّواب أن تكتب بهمزة وصلٍ؛ لأنّ من المواضع القياسية لهمزة الوصل أن تكتب في بداية ماضي، وأمر الأفعال الخماسية والسّداسية ومصادرها، وكذلك مع أمر الأفعال الثّلاثية في بداية الكلام[1].

ولعلّ سبب وقوع الأفراد الذين قاموا بكتابة هذه اللّافتات في هذا النّوع من الأخطاء الإملائية، يعود إلى جهلهم لقواعد كتابة همزة الوصل، لذلك نجدهم يهملون كتابتها بشكل صحيح على الرّغم من أهميتها في فهم المكتوب، " مع العلم أنّه توجد قواعد عديدة للتّفرقة بين همزتي

[1] زهدي أبو خليل، الإملاء الميسّر، دار أسامة للنّشر، عمان، ط1، 1998م، ص: 33.

الوصل والقطع، لكنّ أسهل طريقة هي أن نعتمد على فطرتنا اللّغوية التي كثيرا ما تسعفنا، حيث نضيف واو العطف أو فاء العطف قبل الكلمة، فإن سقطت الهمزة من النّطق كانت همزة وصل، وإن بقيت كانت همزة قطع "[1]، وهذا السّقوط يكون في النّطق فقط وليس في الرّسم.

ومن الأسباب الأخرى التي أدّت بهؤلاء الأفراد إلى كتابة الهمزة بهذا الشّكل هو تشديدهم النّبر على مقطعها عند النّطق بها.

والصّواب إذًا كتابة هذه الأفعال والمصادر على االنّحو التّالي:

" **اكتشفوا الجيل الثالث ++3G** "

" **انتهزوا هذه العروض القيمة** "

" **انتخبو 45** "

" **التحق بنا** "

" **العب معنا في البحر**"

" **ادفع** "

" **اجمع واربح** "

" **ارمو الأوساخ** "

" **احترام مسافة الأمان** "

" **انتباه الأشغال**"

" **الخبر، العمل، الحرية من أجل الاشتراكية** "

" **الاستعجالات** "

" **مكتبة الاستقامة** " ، وذلك بإثبات همزة الوصل دون إهمالها.

[1] حياة الياقوت، من ذا الذي قدّد البيان؟ أخطاء وخطايا لغوية مصوّرة، الكويت، ط2، 2009م، ص: 75.

- **إثبات همزة الوصل محل همزة القطع**

همزة القطع هي همزة ينطق بها دائما في وصل الكلام وفي قطعه وفي أثناء الكلام وفي أوّله[1].

في هذه الحالة حدث عكس ما حدث في الحالة الأولى، حيث استبدلت همزة القطع بهمزة الوصل ومن الأمثلة على ذلك:

" **40 ادنى سرعة** "...خ17

الكلمة الخطأ في هذا المثال هي " **ادنى** " التي كتبت بهمزة وصل، والأصحّ أن تكتب بهمزة قطع، لأنّ هذه الأخيرة كما سبق وأن ذكرنا " همزة تلفظ وترسم على (ء) سواءً وقعت في أوّل الكلام أو وسطه "[2].

وأسباب الوقوع في هذا الخطإ هي نفسها أسباب الوقوع في أخطاء إهمال همزة الوصل، فمعظم الأفراد يجهلون تمامًا قاعدة كتابة همزة القطع، فهم يعتقدون أنّ ألف تلك الكلمة هي ألف وصل، ولذلك نجدهم يتهرّبون من إثباتها خوفا من الوقوع في الخطإ.

إضافة إلى الجهل بأصول الكلمات ومشتقاتها، وهذا ما يؤدي بهم إلى الخلط بين الهمزتين، فلو أدرك هؤلاء الأفراد أنّ الهمزة زائدة لكتبوها وصلا دائما، ولو عرفوا بأنّها أصلية لكتبوها قطعا.

ومن الأسباب أيضا إهمال جانب المطالعة والتّطلّع على مختلف الكتب أين تكتب فيها الكلمات صحيحة، خالية من الخطإ .

والصّواب كتابة:

" **40 أدنى سرعة** " بإثبات همزة القطع.

---

[1] عمر فاروق الطبّاع، الوسيط في قواعد الإملاء والإنشاء، ص: 36.

[2] بسّام قطوس، المختصر في النّحو والإملاء والتّرقيم، مؤسسة حمادة للخدمات والدّراسات الجامعية، الأردن، ط1، 2000م، ص: 108.

- **الهمزة المتوسّطة والهمزة المتطرّفة**

الهمزة المتوسّطة همزة تأتي في وسط الكلمة وتكتب بحسب حركتها وحركة الحرف الذي قبلها، أمّا الهمزة المتطرّفة فهي التي تأتي في طرف الكلمة وآخرها.

ومن أمثلتها:

" **إدارة شئون** "...خ18

" **شوائ** "...خ19

كتبت الهمزة المتوسّطة في كلمة **(شئون)** على النّبرة وما هو معلوم لدينا أنّ الهمزة تكتب على النّبرة إذا كانت مكسورة أو ما قبلها مكسور، وفي هذه الكلمة لم تأت الهمزة مكسورة ولم تسبق بكسر، بل جاءت مضمومة وما قبلها مضموم، ولهذا فالأصحّ أن تكتب على الواو لأنّ الضّمة تناسبها الواو[1].

أمّا الهمزة في كلمة **(شوائ)** فجاءت متطرّفة مكتوبة على ألف مقصورة وهذا خطأ ومخالف للقاعدة الإملائية؛ لأنّ الهمزة المتطرّفة تكتب على حرف من جنس حركة ما قبلها؛ إذا جاء الحرف الذي قبل الهمزة مكسورا تكتب على الألف المقصورة وإذا جاء مضموما تكتب على الواو وإذا جاء مفتوحا تكتب على الألف، في حين أنّها تكتب على السّطر إذا سبقت بساكن كما هو شأن الهمزة المتطرّفة في هذا المثال[2].

ونفسّر أسباب الوقوع في أخطاء الهمزة المتوسّطة والمتطرّفة بتعدّد وتشعّب صور كتابة هذين النّمطين من الهمزة، وصعوبة إدراكها ممّا يؤدي إلى الخلط فيما بينها، إضافة إلى ارتباط القواعد الإملائية بقواعد النّحو والصّرف، فالفرد قبل أن يمارس كتابة الهمزة لابدّ أن يكون متحكّما في القواعد النّحوية والصّرفية، أيّ أن يعرف الموقع الإعرابي والأصل الاشتقاقيّ للكلمات التي

[1] عبد السّلام محمّد هارون، قواعد الإملاء، مكتبة الأنجلو مصرية للنّشر، القاهرة، دط، 1993م، ص: 14 ـ 17.

[2] زهدي أبو خليل، الإملاء الميسّر، ص: 46.

بها همزة .

فإذا أردنا أن نسهّل على هؤلاء الأفراد أمر كتابتها فإنّه يتوجّب علينا إضافة إلى شرح قواعدها، أن نبيّن لهم أنّ اختلاف الشّكل الخطيّ للهمزة يشير إلى قاعدة صوتية.

والصّواب كتابة:

" **إدارة شؤون** "

" **شواء** "

- **إطالة الحركات القصيرة أوتقصير الحركات الطّويلة**

الحركات نوعان: قصيرة وطويلة، فالحركات القصيرة هي: الفتحة، والضّمة، والكسرة، أمّا الطّويلة فتتمثّل في: الألف، والواو، والياء.

ومن أمثلة الأخطاء التي تقع في هذين النّوعين من الحركات مايلي:

" **إستعجلات** "...**خ20**

" **الإنتخبات التشريعية** "...**خ21**

" **خضر والفوكه** "...**خ22**

" **طبيب مختصّ في جراحة العظام والمفاصيل** "...**خ23**

" **خضارنا طازجة** "...**خ24**

" **حذاري خروج الشاحنات** "...**خ25**

" **ساعات لك أنتي** "...**خ26**

حذفت ألف المدّ في الأمثلة السّابقة من الكلمات التّالية: **استعجالات، الانتخابات، فواكه،** إذ أنّه لم يتم مدّ حرف الجيم في **(استعجالات)**، وحرف الخاء في **(الانتخابات)**، وحرف الواو

في كلمة **(فواكه)** أمّا في الكلمات: **(المفاصيل)**، **(خضرنا)**، **(حذاري)**، **(أنتي)** فقد وقع العكس، فمن المفروض ألّا نضيف ياءً لحرف الصّاد في كلمة **(مفاصل)**، ولا ألفا لحرف الضّاد في كلمة **(خضر)**؛ لأنّ الخضر جمع لخضرة، أمّا خضارة فتجمع على خضار[1].

كما أنّنا لا نضيف ياءً في نهاية اسم فعل الأمر **(حذارِ)**، ولا نضيفها في نهاية ضمير المؤنّث المخاطب **(أنتِ)**، لأنّ " تاء ضمير المخاطب تكون مكسورة في حالة التّأنيث ومفتوحة في حالة التّذكير"[2].

وما هذه الأخطاء إلّا نتيجة لعدم القدرة على التّفريق، والتّمييز بين الحركات الطّويلة والحركات القصيرة، لذلك يحدث نوع من الخلط بين حركة طويلة وأخرى من جنسها.

كما أنّ هذا قد يكون ناتجا عن اختلاف النّبر والمقاطع في اللّغة العربية الفصحى واللّغة الأمازيغية، أو إلى نبر الحرف في غير موضعه.

والصّواب كتابة:

" **استعجالات** "

" **الإنتخابات التشريعية** "

" **خضر والفواكه** "

" **طبيب مختصّ في أمراض العظام والمفاصل**"

" **خضرنا طازجة** "

" **حذار خروج الشاحنات** "

" **ساعات لك أنتِ** "

---

[1] أحمد مختار عمر، أخطاء اللّغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين، عالم الكتب للنّشر، القاهرة، ط1، 1991م، ص: 59.

[2] حياة الياقوت، من ذا الذي قدّد البيان؟، أخطاء وخطايا لغوية مصوّرة، ص: 57.

- **زيادة حرف أو حذفه**

هناك حروف تزاد في آخر الأسماء و الأفعال ولا نتلفّظ بها، وهناك من جهة أخرى حروف ننطق بها ولكنّنا نحذفها أثناء الكتابة.

" **إرمو الأوساخ هنا** "...خ27

" **إنتخبو45** "...خ28

" **ساهمو في بناء مسجد التوبة لقرية إغيل إسلي تيشي** "...خ29

" **يمنع استخدام المنبه ما بين الساعة 09 مساءًا . 06 صباحا** "...خ30

ارمو، إنتخبو، ساهمو، أفعال متصرّفة في الأمر مع ضمير جمع المخاطبين (أنتم)، والملاحظ في هذه الأفعال أنّ ألف التّفريق قد حذفت من آخرها، والأصل أن تثبت لأنّها ألف تزاد بعد واو الجماعة للتّفريق بينها وبين الواو التي هي من أصل الفعل، والواو التي تكون في الجمع المذكّر السّالم عند جمع نونه للإضافة[1].

وسبب الوقوع في هذا الخطإ الإملائي يعود إلى القياس الخاطئ للقاعدة، فالفرد الذي قام بكتابة هذه اللّافتات يعرف القاعدة التّالية: عدم كتابة ألف التّفريق بعد الواو الأصلية في الأفعال المنتهية بها، ولكنه قاس على ذلك كلّ الأفعال المنتهية بواو، ولم ينتبه إلى أنّ الواو في الأفعال: "**ارموا** "، " **انتخبوا** "، " **ساهموا** "، هي واو الضّمير وليست واوا أصلية، لذلك فإنّ إثبات ألف التّفريق هنا واجب.

إضافة إلى اختلاف الصّورة اللّفظية لهذه الأفعال عن صورتها المكتوبة، أيّ افتراق رسم الحرف عن صوته، حيث يفترض أن يكون رسم الحروف مطابقا لأصواتها، فكلّ ما ينطق يكتب وكلّ ما لا ينطق به لا يكتب، غير أنّ اللّغة العربية يجري في بعض كلماتها ما هو مخالف لذلك المفروض، فهناك حروف تكتب ولا تنطق كما هو الأمر في ألف التّفريق، ولهذا نقع في الأخطاء.

[1] زهدي أبو خليل، الإملاء الميسّر، ص: 59.

أمّا في المثال الأخير فنجد إضافة ألف المدّ إلى آخر كلمة **(مساء)** وليس حذفها، الهمزة في هذه الكلمة جاءت متطرّفة مسبوقة بمدّ ومنونة بتنوين الفتح، والصّواب ألّا نضع ألفا بعد الهمزة المنونة كما هي العادة مع تنوين الفتح[1].

وهذا الخطأ أيضا ما هو إلّا نتيجة لقياس خاطئ للقاعدة، فالفرد الذي كتب هذه العبارة يعرف قاعدة إضافة الألف إلى آخر الأسماء المنونة بالفتح، ثمّ قاس على هذه القاعدة كلّ الأسماء المنونة، دون أن يستثني من تلك الأسماء ما ختم بهمزة متطرّفة، مسبوقة بمدّ.

والصّواب كتابة:

" **ارموا الأوساخ هنا** "

" **إنتخبوا 45** "

" **ساهموا في بناء مسجد التوبة لقرية إغيل إسلي تيشي** "

" **يمنع استخدام المنبه ما بين الساعة 09 مساءً. 06 صباحا** "

- **الخلط بين الهاء والتّاء المربوطة**

" **محطه نقل المسافرون "...خ31**

كتبت كلمة **(محطة)** في المثال السّابق بهاء في الأخير، والأصل أن تكتب بتاء مربوطة منقّطة؛ لأنّ **(محطة)** اسم مؤنّث .

ولعلّ التّأثر باللّهجة العاميّة كان من بين الأسباب التي أدّت إلى ارتكاب هذا النّوع من الخطإ، فهذه اللّهجة تقف على التّاء المربوطة بالهاء في الغالب، ومن هنا نجد نوع من التّشابه في النّطق والكتابة بين الحرفين، فالعاميّة العربية تتدخّل في العربية الفصيحة أكثر من تدخّل هذه الأخيرة فيها ولهذا تقع الأخطاء.

[1] حياة الياقوت، من ذا الذي قدّد البيان؟ أخطاء وخطايا لغوية مصوّرة، ص: 89.

وقد يعود السّبب أيضا إلى عامل النّسيان وضعف التّركيز، فهذا الفرد ربّما نسي وضع النّقطتين فوق الهاء في هذه الكلمة أثناء الكتابة.

والصّواب كتابة:

" **محطة نقل المسافرون** "

- **الخلط بين التّاء المربوطة والتّاء المفتوحة**

التّاء المربوطة هي تاء متحرّكة مفتوح ما قبلها يوقف عليها بالهاء، أمّا التّاء المفتوحة فهي التي يوقف عليها بلفظها[1].

إنّ الخلط بين التّاء المربوطة والمفتوحة من الأخطاء التي تكثر في الكتابة ومن أمثلتها:

" **إصلاح مضخاة الديازال** "...خ32

جاءت كلمة **(مضخاة)** على صيغة الجمع المؤنّث السّالم، إلّا أنّها كتبت بتاء مربوطة وهذا مخالف للقاعدة الإملائية، والأصل أن تكتب بتاء مفتوحة، لأنّ من مواضع كتابة التّاء تاءً مفتوحة هي:

ـ أن تكون في آخر الجمع المؤنّث السّالم كما هو الشّأن في كلمة **(مضخاة)**، وفي آخر كلّ اسم ثلاثي ساكن الوسط ينتهي بتاء **كبيْت، زيْت،** وفي آخر كلّ فعل سواءً أكانت حروفه أصلية أم زائدة[2].

ويعود هذا الخطأ إلى عدم قدرة الفرد على معرفة نوع الشّكل الخطي للتّاء الواجب كتابتها هنا

فالتّاء تملك شكلين خطيين، فهي إمّا أن تكتب مربوطة أومفتوحة، فالمربوطة تسقط لفظا في حين تبقى التّاء المفتوحة أثناء النّطق.

[1] عبد العليم ابراهيم، الإملاء والتّرقيم في الكتابة العربية، مكتبة غريب القاهرة، دط، 1975م، ص: 93

[2] بسّام قطوس، المختصر في النّحو والإملاء والتّرقيم، ص: 127 ـ 128.

كما يعود السّبب أيضا إلى قلّة الممارسات والتّدريبات التّطبيقية التي تعمل على ترسيخ قواعد كتابة التّاء المفتوحة والمربوطة.

الصّواب كتابة:

" **إصلاح مضخات الديازال** "

- **كتابة الضّاد والظّاء**

الضّاد صوت أسناني، لثوي، انفجاري، مجهور ومفخم، ينطق عندما تلتصق مقدّمة اللّسان باللّثة، والأسنان العليا التصاقا يمنع مرور الهواء الخارج من الرّئتين، في حين أنّ مخرج الظّاء هو طرف اللّسان مع أطراف الثّنايا العليا[1].

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

" **تنضيف الملابس** "...خ33

" **مرحبا بكم إلى الحضيرة الوطنية لقوراية** "...خ34

" **إصلاح مخفظ الصوت للسيارات** "...خ35

الخطأ في الكلمات: **تنضيف، الحضيرة،** متعلّق باستبدال حرف الظّاء بحرف الضّاد، أمّا في كلمة (**مخفظ**) فنجد العكس، حيث حلّ حرف الظّاء محلّ حرف الضّاد.

وهذا الخطأ راجع بلا شكّ إلى النّطق الخاطئ لهذه الحروف، وعدم إخراجها من مخرجها بشكل صحيح، الأمر الذي جعل الخطأ ينتقل من الجانب المنطوق إلى الجانب المكتوب، إضافة إلى عدم القدرة على التّمييز بين الأصوات المتقاربة في المخرج والخلط بين صورها فالظّاء والضّاد حرفان متقاربان في الصّفة والمخرج، واستبدال أحدهما بالآخر يؤدي إلى تغيير معنى الكلمة أو الجملة نهائيا.

[1] أبو البركات الأنباري، زينة الفضلاء في الفرق بين الضّاد والظّاء، تح: رمضان عبد التّواب، دار الأمانة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، دط، 1971م، ص: 15 ـ 16.

والصّواب كتابة:

" **تنظيف الملابس** "

" **مرحبا بكم إلى الحظيرة الوطنية لقوراية** "

" **إصلاح مخفظ الصوت للسيارات** "

- **الفصل والوصل**

الفصل هو كتابة الكلمة مفصولة عمّا قبلها وعمّا بعدها، أمّا الوصل فهو جعل كلمتين فأكثر بمنزلة الكلمة الواحدة.

" **إنشاء اللّه تعالى** "...خ36

" **الافتتاح عنقريب** "...خ37

المتأمّل في هذه الأمثلة سيلاحظ أنّ الحرف **(إن)** قد وُصل مع الفعل الماضي **(شاء)** ليصبحا بعدئذ على هذا الشّكل: **(إنشاء)**، وكذلك وُصل حرف الجرّ **(عن)** مع الاسم المجرور **(قريب)** فتحصّلنا على كلمة **(عنقريب)**.

والأصل " أنّ ما صحّ الابتداء به والوقف عليه وجب فصله عن غيره مثل الحرف **(إن)** والفعل **(شاء)**، وما لا يصحّ الابتداء به وجب وصله بما قبله، كالضّمائر المتّصلة ونوني التّوكيد، وعلامة التّأنيث، وعلامة التّثنية، والجمع المذكّر السّالم "[1].

ونفسّر أسباب تغيّر حدود الكلمات بالكلام السّريع، إذ يبدو فيها للسّامع نوع من التّداخل والانتقال؛ لأنّ تمييز الكلمات بعضها عن بعض مسألة وثيقة الصّلة بالنّطق، حيث يتمّ تعرّفنا إلى الكلمة بالمقاطع الصّوتية والنّبر والتّنغيم.

كما نجد للتّدخّل اللّغوي بين لغة الأمّ واللّغة العربية الفصيحة دورا فعّالا في حدوث أخطاء الفصل والوصل بين الكلمات، ففي اللّغة الأمازيغية ننطق الحرف **(إن)** مع الفعل الماضي **(شاء)**

[1] زهدي أبو خليل، الإملاء الميسّر، ص: 86 .

دفعة واحدة، الأمر الذي جعل الفرد الذي كتب هذه العبارة يتأثّر بلغته الأمّ، ويكتب الجملة كما ينطقها في هذه اللّغة.

والصّواب كتابة:

" **إن شاء الله تعالى** "

" **الافتتاح عن قريب** "، وذلك بفصل هذه الحروف عمّا بعدها.

- **علامات التّرقيم**

هي رموز اصطلاحية معينة توضع بين أجزاء الكلام المكتوب، بيانا لمواقف النّبرات الصّوتية أثناء القراءة[1].

" **مكتبة كتب. أشرطة علمية. دينية وثقافية** "...**خ38**

" **تبغ كبريت وحلويات** "...**خ39**

" **مكتبة هدايا وعطور**"...**خ40**

الخطأ الإملائي في هذه الأمثلة متعلّق بعلامات التّرقيم، ففي المثال الأوّل وضعت النّقطة بين أجزاء الجملة في المكان الذي يفترض أن توضع فيه الفاصلة وهذا خطأ، والملاحظ أيضا في هذا المثال عدم وضع النّقطة في نهاية الجملة؛ لأنّ النّقطة لا توضع في وسط الكلام وإنّما تجعل في نهاية كلّ فقرة أو في نهاية الكلام كلّه[2].

أمّا في المثالين الثّاني والثّالث، فنحن لا نلاحظ وجود أيّ علامة أو رابط بين كلمات الجملة، فمن المفروض أن نضع الفاصلة بين الكلمات: " **تبغ** "، " **كبريت** "، " **حلويات** " في المثال الثّاني، وأن نضعها أيضا بين الكلمات: " **مكتبة** "، " **هدايا** "، "**عطور**" في المثال الثّالث لأنّ

[1] عبد العليم ابراهيم، الإملاء والتّرقيم في الكتابة العربية، ص: 95.

[2] زهدي أبو خليل، الإملاءالميسّر، ص: 53.

" الفاصلة وقف قصير تستعمل لفصل بعض أجزاء الكلام عن بعضها البعض"[1].

وما هذه الأخطاء إلّا نتيجة لغياب المعرفة بالدّور الذي تلعبه كلّ علامة في تركيب ما.

والصّواب إذًا أن نكتب:

" **مكتبة، كتب، أشرطة علمية، دينية، وثقافية** "

" **تبغ، كبريت، وحلويات** "

" **مكتبة، هدايا، وعطور** "

2 ـ 1 ـ 2 ـ الأخطاء الصّرفية

الصّرف هو " التّغيير في أحوال بنية الكلمة وما بها من زيادة، حذف، إعلال وإبدال، إفراد وتثنية وتغيير المصدر إلى فعل، الوصف المشتق منه كاسم فاعل اسم المفعول وصيغة المبالغة. ويتحدّد الصّرف في ثلاثة أشياء:

ـ تحويل بنية الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتّصغير، التّكسير، وصيغ أسماء الفاعلين والمفعولين.

ـ تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر ينحصر في الزّيادة، الحذف، الإبدال، القلب، والنّقل.

ـ بيان أحكام بنية الكلمة وتصريفها إلى أجناس وأنواع بحسب وظائفها "[2]. فعلم الصّرف بناءً على هذا يعدّ ميزان العربية، فهو يعنى بدراسة بنية الكلمة من حيث الأصول والزوائد، وكيفية توالد الكلمات، وتزايدها والاهتمام بدلالات الصّيغ، كما يعنى أيضا بالظّواهر اللّغوية التي تؤثر في البنية الدّاخلية للكلمة، فالخطأ الصّرفي هو كلّ خطإ يرتكب في بناء الكلمة من حيث صياغة بنيتها الأوّلية، وما يلحق هذه البنية من أجزاء صرفية كالسّوابق، اللّواحق، والحشو، وكذلك الخطأ

[1] بسّام قطوس، المختصر في النّحو والإملاء، ص: 116 ـ 117.

[2] فهد خليل زايد، الأخطاء الشائعة النّحوية، والصّرفية والإملائية، ص: 175 ـ 176.

في تحقيق التّفاعل السّليم بين هذه العناصر، كاختيار بنية لغوية خاطئة، أو حذف عنصر لغويّ، أوزيادة عنصر آخر، أو الخطأ في ترتيب هذه العناصر، ناهيك عن الخطإ في عمليات الإعلال، الإبدال، والإدغام وهذا الخطأ يقود حتما إلى ضعف في النّظام اللّغوي برمته ممّا يعيق عملية الاتّصال والتّواصل التي ينشدها الفرد.

فعلم الصّرف علم دقيق الصّنعة لم يأمن من اللّبس والزّلق والخطإ فيه أحد حتّى من انصرفوا للاشتغال به.

وقد شملت الأخطاء الصّرفية: موضوعي الجمع، والنّسبة.

- **جموع لاتصح ولا أصل لها**

" الجمع هو ما زيد على مفرده حرف، أو نقص حرف من حروفه، أو ما حدث تبديل في حركاته "[1].

ومن أمثلة الأخطاء التي تقع في الجمع مايلي:

" **كريم أساس بعطر الورود** "...خ**41**

جاءت كلمة **(الورود)** جمعا للمفرد **(وردة)** وهذا خطأ لأنّ العرب لم تستعمل هذا الجمع قطّ، إذ أنّه لم يرد في ما هو معتل الفاء مثل **(ورد)** أن يجمع على (فعول): ورود.

والورود في اللّغة مصدر الفعل (وَرَدَ) فنقول: وَرَدَ، يرِد، ورودًا، أيّ الحضور[2].

وبهذا يصبح الجمع الصّحيح للمفرد **(وردة)** وردٌ أو وردات، فنكتب كمايلي: " **كريم أساس بعطر الورد** ".

[1] مبارك مبارك، قواعد اللّغة العربية، الشّركة العالمية للكتاب ش م ل، طباعة، نشر وتوزيع، بيروت، ط3، 1992م، ص: 31.

[2] خالد بن هلال بن ناصر العبري، أخطاء لغوية شائعة، ص: 86 .

" **المركز المتخصص في حماية الشبيبة** "...خ42

شاع استعمال كلمة **(شبيبة)** جمعا لشابّ وهذا خطأ، فالشّبيبة مصدر من الفعل **(شبّ)** فنقول: شبَّ، يشِبّ، شبيبة، أمّا مفرد **(شابّ)** فيجمع على شبّان أو شباب[1]، ولهذا نكتب: " **المركز المتخصص في حماية الشباب** ".

" **مجوهرات الأفراح** "...خ43

نقول: جوهر، أو جوهرة والجوهر هو كلّ حجر يستخرج منه شيء ينتفع به وهو على وزن (فوعل)، وجمعها جواهر على وزن (فواعل) ومثلها مثل جورب، جوارب وفندق، فنادق.

والصّواب كتابة: " **جواهر الأفراح** ".

يبدو أنّ تشابه الكلمات: وردة مع الورود، وتشابه شابّ مع شبيبة وجوهر مع مجوهرات في الجذر اللّغوي كان السّبب الرّئيس الذي سوّغ على مستعملي اللّغة هذا الجمع، دون أيّ محاولة منهم لمعرفة معنى هذه الألفاظ دلالتها.

- **النّسبة**

هي " زيادة ياء مشدّدة في آخر الاسم، مكسورا ما قبلها للدّلالة على نسبة شيء إليه "[2].

ومن أمثلة أخطاء النّسبة:

" **أخصائي في أمراض العظام والمفاصل** " ...خ44

(أخصائيّ) كلمة لا أصل لها لغويًّا ولم ترد في المعاجم العربية، لأنّ **(أخصّاء)** جمع **(خصّيص)**، كأتقياء جمع تقيّ، والملاحظ في هذه الكلمة أنّها منسوبة إلى الجمع وكما هو معلوم لدينا النّسبة إلى الجمع لا تجوز[3].

---

[1] المرجع السّابق، ص: 78.

[2] مبارك مبارك، قواعد اللّغة العربية، ص: 52.

[3] حياة الياقوت، من ذا الذي قدّد البيان؟ أخطاء وخطايا لغوية مصوّرة، ص: 39.

وأسباب الخطإ هنا تعود إلى تعدّد القضايا والمواضيع والأبواب في المستوى الصّرفي: تصريف الأفعال بكلّ أنواعها، الإعلال، الإبدال، التّصغير، النّسبة، وصيغ المبالغة...إلخ، وهذا ما جعل الأفراد غير قادرين على الإلمام بكلّ هذه القواعد الصّرفية، فهذا من جهة أمّا من جهة أخرى نجد أنّ موضوع النّسبة في حدّ ذاته موضوعا متشعّبا ومتفرّعا، فيه النّسبة إلى الاسم المقصور، المنقوص، والممدود، والنّسبة إلى المثنى والجمع وإلى العلم المركّب كذلك الأمر الذي أدّى إلى غياب المعرفة بأحكام وقواعد هذا الموضوع.

والصّواب أن نضع كلمة **(اختصاصيّ)** المنسوبة إلى المصدر **(اختصاص)** محلّ كلمة **(أخصائيّ)**.

2 ـ 1 ـ 3 ـ الأخطاء النّحوية

ذهب المصنفون الأوائل إلى أنّ ظهور النّحو كان سببه انتشار اللّحن وشيوعه في اللّغة العربية، حيث اتسعت دائرة المجتمعات العربية لما كان من الفتوح الإسلامية التي نشرت هذه اللّغة في المجتمعات الإسلامية، التي اعتنقت الإسلام فأقبلت على العربية تتعلّمها على أنّ هذا اللّحن لم يكن مقصورا على غير العرب ممّن شملهم الإسلام، ذلك على العرب أنفسهم، ومن أجل ذلك فكّر أهل العلم في وضع ضوابط يستعين بها المعربون لئلا يرتكبوا شيئا من اللّحن. فما معنى النّحو؟ وماذا نعني بالخطأ النّحوي؟.

يقول **خالد الأزهري:** " النّحو علم بأصول يعرف بها أحوال بنية الكلم إعرابا وبناءً "[1]. أيّ أنّ النّحو هو ذلك العلم الذي يبحث في أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب ومواضع الكلمات ووظيفتها، فهو مجموعة من الكلمات التي تنظّم هندسة الجملة، أو مواقع الكلمات، لهذا فالقواعد النّحوية ذات أهمية بالغة في أيّ لغة كانت، فبها تتحقّق أهداف اللّغة وأيّ فرد لا يستطيع قراءة، أو كتابة أيّ نصّ لغوي بطريقة صحيحة إلّا إذا كان ملمّا بالقواعد الأساسية اللّازمة.

[1] خالد الأزهري، شرح التّصريح على التوضيح، تح : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ط1، 2000م، ص: 14.

أمّا الخطأ النّحوي فهو" قصور في ضبط الكلمات وكتابتها ضمن قواعد النّحو المعروفة والاهتمام بنوع الكلمة دون إعرابها في الجملة "[1]. وهذا يعني أنّ الخطأ في النّحو هو نقص أو عدم القدرة على صياغة الكلمات ضمن قواعد النّحو، وذلك لعدم اتباع القاعدة النّحوية، كالخلط في استعمال الحركات الإعرابية، ووضعها في غير أماكنها الصّحيحة.

وقد شملت الأخطاء النّحوية مايلي:

1 ـ الإعراب،

2 ـ المضاف والمضاف إليه،

3 ـ الاسم المعطوف،

4 ـ الخبر،

5 ـ الفعل المعتل،

6 ـ الاسم المنقوص،

7 ـ حروف الجرّ.

- **الإعراب**

هو تغيير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظا أو تقديرا.

ومن أمثلته:

" **كن بطلٌ بانقاذِ حياة "...خ45**

" **نقل المسافرون "...خ46**

" **المسافة المحددة بين المجمعان السكنيين لتيزي الواد وملبو 5 كلم "...خ47**

[1] فهد خليل زايد، الأخطاء الشّائعة النّحوية والصّرفية والإملائية، ص: 71.

موضع الخطإ في المثال الأوّل يكمن في خبر كان **(بطلٌ)** الذي جاء مرفوعا بالضّمة وهذا خطأ، فالنّظام اللّغوي في اللّغة العربية يرفض مثل هذه الخروقات والواجب إذًا أن ننصب الخبر لأنّ " كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر، فيرفعن المبتدأ ويسمّى اسمهنّ حقيقة وفاعلهنّ مجازا، وينصبن الخبر ويسمّى خبرهنّ حقيقة ومفعولهنّ مجازا "[1].

أمّا الخطأ في المثال الثّاني فقد ورد في الجمع المذكر السّالم **(المسافرون)** الذي يعرب مضافا إليه، فالملاحظ هنا مجيء هذا الجمع مختوما بواو ونون وهي العلامة الإعرابية له وهذا مخالف للقاعدة، لأنّ الجمع المذكّر السّالم يرفع بالواو وينصب ويجرّ بالياء[2].

وفي المثال الأخير ورد الخطأ في الاسم المجرور **(المجمعان)**، الذي جاء على صيغة المثنى وعلامة إعرابه الألف والنّون، وهذا خطأ أيضا ومخالف للقاعدة النّحوية، لأنّ المثنى يجرّ وينصب بالياء والنّون، ويرفع بالألف والنّون[3].

ترجع أسباب الوقوع في مثل هذه الأخطاء إلى كون الإعراب نشاطا صعبا ليس بإمكان أيّ شخص ممارسته، فهو يأخذ أوجه إعرابية كثيرة، فبمجرد قلب الكلمة أو تغيير موضعها في الجملة يتغيّر إعرابها.

فسبب الخطإ في رفع خبر كان يعود إلى جهل هؤلاء الأفراد لقواعد الجملة الاسمية التي تتكوّن من مبتدإ وخبر، حيث يأتي المبتدأ اسما مرفوعا والخبر كذلك، لكنّ بمجرد دخول النّواسخ عليها (كان وأخواتها) تتغيّر حركات إعراب أركانها، حيث تبقي المبتدأ مرفوعا ويسمّى اسمها وتنصب الخبر ويسمّى خبرها[4].

---

[1] ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، دار أنباء التّراث العربي للطّباعة والنّشر، بيروت، ط1، 2001م، ص: 100.

[2] مبارك مبارك، قواعد اللّغة العربية، ص: 91.

[3] عماد علي جمعة، قواعد اللّغة العربية (النّحو والصّرف الميسّر)، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2006م، ص: 48.

[4] المرجع نفسه، ص: 35 ـ 36.

أمّا سبب الخطإ في المثالين الثّاني والثّالث فيعود إلى عدم تمييز الأفراد للعلامات الإعرابية، فهم لا يفرّقون بين حالات الرّفع بالألف والنّون في المثنى، والواو والنّون في الجمع، وبين حالات الجرّ والنّصب بالياء والنّون في المثنى والجمع[1].

كما يعود السّبب أيضا إلى إهمال التّدريبات النّحوية على مثل هذه المواضيع؛ لأنّ القواعد ترسّخ في الذّهن بالدّربة والممارسة.

والصّواب كتابة:

" **كن بطلًا بإنقاذِ حياة**"

" **نقل المسافرين** "

" **المسافة المحددة بين المجمعين السكنيين لتيزي الواد وملبو 5 كلم** "

- **المضاف والمضاف إليه**

المضاف هو الاسم الذي يسبق المضاف إليه، ويعرب حسب موقعه في الجملة، أمّا المضاف إليه فهو الاسم المجرور الذي يحدّد نوع الاسم الذي قبله.

ومن أمثلته:

" **المصلحة الشباك الموحد** "...خ48

جاءت كلمة **(المصلحة)** معرفة بالألف واللّام وهي في الوقت نفسه مضافة إلى معرفة **(الشّباك)** و هذا خطأ، لأنّ المضاف إليه يأتي معرفة، بينما يأتي المضاف نكرة، فزيادة على كون المضاف يعرب حسب موقعه في الجملة، ولا يأتي منونا ولا تلحقه نون المثنى ولا نون الجمع، فهو أيضا في الإضافة لا يصحّ تعريفه، ذلك لأنّ الإضافة تعدّ تعريفا للمضاف ومن ثمّة فإنّ دخول **(الـ)** على المضاف يعني اجتماع أداتي التّعريف على اسم واحد **(الـ والإضافة)**[2].

[1] مبارك مبارك، قواعد اللّغة العربية، ص: 90 ـ 91.

[2] المرجع نفسه، ص: 251.

هذا الخطأ يعود إلى الضّعف القاعدي لدى هؤلاء الأفراد الذين قاموا بكتابة هذه اللّوحة، فهم لم يتلقوا تكوينا كافيا في المرحلة الابتدائية، إذ أنّه لم يتم شرح هذا الموضوع بدقّة من قبل المعلّم في هذه المرحلة، الأمر الذي انعكس عليهم سلبا وأدّى بهم إلى عدم معرفة أحكام المضاف والمضاف إليه وكيفية ورود كلّ منهما.

وقد يرجع هذا أيضا إلى توهّم الوصف إذ خُيّل لمن كتب هذه العبارة أنّ لفظة **(الشّباك)** صفة للموصوف **(المصلحة)**، ولهذا قام بإضافة **(الـ)** التّعريف إلى الموصوف **(مصلحة)**.

والصّواب كتابة:

" **مصلحة الشباك الموحد** "

" **صالونُ حلاقة النساء الأميرةِ** "...**خ49**

" **وكالةُ الأعشاب الطبية الهلالِ** "...**خ50**

الخطأ في هذه الأمثلة متعلّق بقضية الفصل بين المضاف والمضاف إليه، حيث جُعل المضاف في أوّل الجملة **(صالون ... مثال1، وكالةُ... مثال2)**، بينما وُضع المضاف إليه في آخرها **(الأميرةِ... مثال1، الهلالِ... مثال2)**، في حين أنّه لا يجوز الفصل بينهما وهذا ما ذهب إليه الكثير من النّحاة وحجّتهم في ذلك: " المضاف إليه بمنزلة الجزء من الأوّل، كما لا يفصل بين أجزاء الاسم الواحد كذلك لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه"[1].

وقد وقعت هذه الأخطاء نتيجة لغياب المعرفة بالقواعد النّحوية، وكذا المعرفة بعلاقات الإسناد؛ لأنّ الجملة العربية لكي تكون ذات دلالة وسياق صحيح ومنظّم لابدّ أن تتكوّن من مسند ومسند إليه وما المضاف إليه إلاّ " اللّفظ المكمّل لمعنى في المضاف وعندما لا يذكر المضاف إليه لا يكتمل المعنى المقصود من المضاف "[2].

[1] المرجع السّابق، ص: 257 ـ 258.

[2] أبو بكر علي عبد العليم، دروس في الإعراب للطّلاب والمعلمين، مكتبة القرآن للطّباعة والنّشر، القاهرة، دط، دت، ص: 08.

والصّواب أن نكتب:

" **صالونُ الأميرةِ لحلاقةِ النساءِ** "

" **وكالةُ الهلالِ للأعشابِ الطبيةِ** "

- **الاسم المعطوف**

الاسم المعطوف " تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف "[1].

ومن أمثلته مايلي:

" **خضر والفواكه "...خ51**

" **تركيب والصيانة الصناعية لكل الأجهزة والمحركات والمعدات "...خ52**

ورد الخطأ هنا في الاسم المعطوف **(الفواكه...مثال1، الصيانة...مثال2)** وقد جاءت هذه الأسماء معرفة، في حين جاء الاسم المعطوف عليه نكرة **(خضر...مثال1، تركيب...مثال2)**.

وسبب الخطإ في هذه الأمثلة يعود إلى الجهل بأحكام العطف، فالاسم المعطوف من التّوابع، فهو يتبع المعطوف عليه في كلّ الحالات، في الحالة الإعرابية، في التّعريف والتّنكير، في الإفراد والتّثنية والجمع، فهو إذًا شبيه بالصّفة والموصوف[2].

والصّواب كتابة:

" **خضر وفواكه** ".

" **تركيب وصيانة صناعية لكل الأجهزة والمحركات والمعدات** ".

[1] مبارك مبارك، قواعد اللّغة العربية، ص: 276.

[2] سليمان فيّاض، النّحو العصري، دليل مبسّط لقواعد اللّغة العربية، مركز الأهرام للتّرجمة والنّشر، ط1، 1995م، ص: 162.

- **الخبر**

هو الجزء الذي تتمّ به الفائدة والذي تتألّف منه مع المبتدإ الجملة[1].

ومن أمثلته مايلي:

" **أثاث الملكي** "...خ53

" **نقل الجامعي** "...خ54

هذه الجمل جاءت جملا اسمية مكوّنة من جزئين: الجزء الأوّل منها هو المبتدأ **(أثاث، نقل)**، والجزء الثّاني منها هو الخبر **(الملكي، الجامعي)** وقد وقع الخطأ في هذا الجزء الأخير، أيّ في الخبر الذي جاء معرفة والأصل فيه أن يكون نكرة.

السّبب هنا يرجع إلى نسيان من كتب هذه اللّوحات قواعد وأحكام كلّ من المبتدإ والخبر التي تعلّمها في المدرسة في المراحل التّعليمية الأولى، أو ربّما يعود إلى ضعف التّركيز أثناء الكتابة، الأمر الذي أدّى إلى تعريف الخبر بدل جعله نكرة.

والصّواب كتابة:

" **أثاثٌ ملكيٌ** "

" **نقلٌ جامعيٌ** "

- **الفعل المعتّل**

هو كلّ فعل كان أحد حروفه الأصلية حرفا من حروف العلّة.

" **صلي على النبي صلى اللّه عليه وسلم** "...خ55

" **لا تنسى بسم اللّه** "...خ56

[1] عبد الهادي الفضلي، مختصر النّحو، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع والطّباعة، ط07، 1980م، ص: 69.

ورد الخطأ هنا في فعل الأمر **(صلّي)** المتصرّف مع ضمير المفرد المذكّر المخاطب (أنتَ)، وكذلك في الفعل المضارع المجزوم بلام النّهي **(تنسى)** المتصرّف أيضا مع ضمير المفرد المذكّر المخاطب (أنتَ)، وهذان الفعلان هما في الأصل فعلان ناقصان (معتلا الأخير)، إلّا أنّ الملاحظ فيهما عدم حذف حرف العلّة من آخرهما عند تصريفهما.

وواضح أنّ سبب الخطإ هوعدم الانتباه إلى الحالة الإعرابية لسياق تلك الكلمات، إذ ورد الفعل الأوّل فعل أمرٍ والثّاني فعلا مجزوما بحرف الجزم (لا) وذلك يستدعي حذف لام الفعلين (حرف العلّة)، وهذا الخطأ يكثرلدى الأفراد فنراهم لا ينتبهون إطلاقا إلى مثل سياقات تلك الأفعال من حيث حالاتها الإعرابية.

والكتابة الصّحيحة لهذه الأفعال هي:

" **صل على النبي صلى اللّه عليه وسلم** "

" **لا تنس بسم اللّه** "

- **الاسم المنقوص**

الاسم المنقوص اسم آخره ياءً لازمة مكسور ما قبلها.

" **بنزين خالي من الرصاص** "...خ57

الخطأ في هذا المثال متعلّق بالاسم المنقوص **(خالي)** الذي جاء اسما نكرة، مرفوعا، غير مجرّد من الياء .

ولعلّ القياس الخاطئ للقاعدة هو العامل الأساسي وراء الوقوع في مثل هذا الخطإ، فالفرد هنا قد أدرك قاعدة كون الاسم المنقوص اسم معرب، مختوم بياء ثابتة مكسور ما قبلها، ولهذا فقد قاس جميع الأسماء المنقوصة على هذه القاعدة، دون النّظر إلى الحالة الإعرابية لهذا الاسم وإلى اقترانه بالألف واللّام أو تجرّده منها، ذلك لأنّ حكم الاسم المنقوص أن تحذف ياؤه

لفظا وخطًا عندما يكون نكرة وفي حالتي الرّفع والنّصب كما هو الأمر في الاسم **(خالي)**، وفي المقابل يجب أن تثبت هذه الياء في حالة النّصب وعندما يكون هذا الاسم معرفة لا نكرة[1].

ومن جهة أخرى نقول أنّ للمستوى التّعليمي أيضا دور في حدوث هذا الخطإ، فالفرد الذي قام بكتابة هذه العبارة لا يملك مستوى كافٍ يؤهله لكتابة الاسم المنقوص كتابة صحيحة خالية من الخطإ؛ فهو لم يصل بعد إلى المستوى الذي يعرف ويكتسب فيه كلّ ما يتعلّق بهذا الاسم.

والصّواب كتابة:

" **بنزين خالٍ من الرصاص** " بحذف الياء من آخر الاسم المنقوص.

- **حروف الجرّ**

هي أحد أنواع حروف المعاني العاملة التي تغيّر من إعراب الجملة عند دخولها عليها.

من أبرز الأخطاء الشّائعة في استعمال حروف الجرّ، إبدال حرف جرّ بحرف آخر، حيث يترك الحرف الصّحيح الملائم للمعنى، ويوضع مكانه حرف آخر لاعتقاد مستخدميه صحّته مع أنّ الأمر ليس كذلك ومن الأمثلة على ذلك:

" **الوحدة الجهوية للتخزين للوسط** "...**خ58**

" **ممنوع الالتفات لليمين** "...**خ59**

" **موقف خاصّ للسيارات لا للأشخاص** "...**خ60**

اللّام حرف جرّ يفيد معنى الملكية جاء في المثال الأوّل مقترنا بالاسم المجرور **(الوسط)** وهذا خطأ؛ لأنّ الحرف الذي يلائم هذا السّياق هو حرف الجرّ **(في)** الذي يدلّ على الظّرفية

[1] مبارك مبارك، قواعد اللّغة العربية، ص: 26.

المكانية[1].

والخطأ في المثال الثّاني متعلّق أيضا بحرف الجرّ **(اللّام)** المستعمل في غير موضعه فنحن نقول: يتّجه ويلتفت إلى، أو يلتفت نحو أيّ إلى مكان ما، ولهذا يجب أن نضع مكان **(اللّام)** حرف الجرّ **(إلى)**[2].

كما وضع أيضا حرف الجرّ **(اللّام)** في المثال الثّالث في غير مكانه الصّحيح، لأنّ السّيارات لا تمتلك الموقف، والصّواب أن نضع مكان هذا الحرف حرف **(الباء)**[3].

وما هذه الأخطاء إلّا دليل واضح على عدم معرفة الأفراد الذين قاموا بكتابة هذه اللّافتات معاني حروف الجر، ووظائفها ووجوه استعمالاتها، والسّياقات التي يجب أن ترد فيها، ولهذا استعملت استعمالا اعتباطيا لم تراع الدّقة في توظيفها.

والصّواب إذًا كتابة:

" **الوحدة الجهوية للتخزين في الوسط** "

" **ممنوع الالتفاف إلى اليمين** "

" **موقف خاص بالسيارات لا بالأشخاص** "

2 ـ 2 ـ الأخطاء المضمونية (الدّلالية)

كما هو معلوم لدينا اللّغة لفظ ومعنى، أو دال ومدلول، فإن كان اللّفظ قد نال اهتمام الدّراسات اللّغوية على مرّ العصور والأجيال إلى درجة أن نشأت علوم كثيرة حوله كعلم الصّرف والنّحو والصّوتيات، فإنّ المعنى يمثّل هو الآخر نصف اللّغة، فقد اهتمّ به أيضا العلماء ونشأ حوله علم واحد ألا وهو علم الدّلالة.

---

[1] محمّد علي أبو العبّاس، الإعراب الميسّر، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة، دط، دت، ص: 163 ـ 165.

[2] حياة الياقوت، من ذا الذي قدّد البيان؟ أخطاء وخطايا مصوّرة، ص: 26.

[3] محمّد علي أبو العبّاس، الإعراب الميسّر، ص: 162.

علم الدّلالة " هو ذلك الفرع من علم اللّغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو هو ذلك الفرع الذي يدرس الشّروط الواجب توافرها في الرّمز حتّى يكون قادرا على حمل المعنى "[1]. هذا العلم إذًا يبحث في معاني الكلمات والمفردات والعلاقات القائمة بينها ويكشف عن مشكلاتها وعن تطوراتها، فهو علم يختصّ بكلّ ما يقوم بدور العلامة أو الرّمز سواءً أكان لغويا أم غير لغوي.أمّا الخطأ الدّلالي فيقصد به الخطأ في صياغة المعنى المراد.

ومن أمثلة الأخطاء الدّلالية مايلي:

" **أكل خفيف** "...خ61

موضع الخطإ في هذا المثال يكمن في كلمة (خفيف)، والتي هي ترجمة للكلمة الإنجليزية **(FAST)** التي تعني في هذه اللّغة سريع وليس خفيف.

وواضح أنّ سبب الخطإ هنا يعود إلى التّرجمة الخاطئة من اللّغة الانجليزية إلى العربية، فالشّخص الذي قام بكتابة هذه اللّوحة لا يعرف دلالة **(FAST)** في اللّغة الانجليزية، ولذلك قام بترجمتها على أساس أنّها تعني خفيف.

والصّواب كتابة:

" **أكل سريع** "

ثالثا: أسباب الأخطاء اللّغوية

بعد تحليلنا للأخطاء اللّغوية المكتوبة في منطقة بجاية، وبعد أن قدّمنا أسباب الخطإ في كلّ مثال من أمثلة العينة التي قمنا بجمعها من خلال العمل الميداني، وبعد أن قمنا بإجراء المقابلات مع الأفراد المعنيين بكتابة اللّوحات الإعلانية والإشهارية، ولافتات المحلّات التّجارية وطرح أسئلة وإملاء فقرة عليهم يمكننا الآن أن نجمل أسباب الأخطاء اللّغوية كالآتي:

[1] أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط07، دت، ص:11 .

3 ـ 1 ـ أسباب عامّة: هناك مجموعة من الأسباب المشتركة بين جميع المستويات اللّغوية والتي يمكننا حصرها في النّقاط التّالية:

ـ الجهل بقواعد اللّغة العربية من قواعد إملائية، صرفية، ونحوية ودلالية.

ـ القياس الخاطئ للقواعد اللّغوية .

ـ التّدخّل اللّغويّ ويكون ذلك بتدخّل لغة الأمّ، في اللّغة العربية الفصيحة لغة القراءة والكتابة، إلى جانب تأثير العاميّة العربية؛ لغة الحديث اليوميّ على اللّغة الفصحى.

ـ المستوى التّعليمي للفرد، فمن خلال المقابلات التي قمنا بإجرائها مع الأشخاص الذين يكتبون هذه اللّافتات، لاحظنا وجود تفاوت وتباين في مستواهم التّعليمي، فأغلبهم كان يملك مستوى ابتدائي، وهذا ما لم يسمح لهم باكتساب ومعرفة جميع قواعد اللّغة العربية؛ لأنّ في هذه المرحلة الابتدائية يتمّ تدريس الموضوعات اللّغوية وتقديمها للتّلميذ دون التّعمّق فيها.

ـ الضّعف القاعدي وعدم تكوين الأفراد في المرحلة الابتدائية، فالطّرائق المتّبعة في تدريس القواعد اللّغوية تنحصر في أسلوب تلقين المعلومات، وتحفيظها من جانب المعلّم (الطّريقة التّقليدية)، بالإضافة إلى سوء اختيار المادة اللّغوية المناسبة فهذه المواد المختارة لا تلبّي حاجات المتعلمين ورغباتهم ولا تثير فيهم الدّافعية للتّعلّم، الأمر الذي يدفعهم إلى العزوف عن الإقبال عليها وكذا القصور في إعداد المعلّم، فهذا الأخير كغيره من المدرّسين يحتاج إلى أن يعدّ إعدادا علميا، منهجيا حتّى يكون متمكّنا من معرفة اللّغة العربية بفروعها وأقسامها وملمّا بأساليب تدريسها.

ـ استهانة أفراد المجتمع بالأخطاء اللّغوية وعدم الاكتراث لها، الأمر الذي فتح شرعية الوقوع فيها.

ـ ورود الأخطاء اللّغوية في وسائل الإعلام كالمجلّات، والجرائد، والتّلفزة من الأسباب المؤدية إلى تضخيم حجم المشكلة؛ لأنّ هذه الوسائل تعدّ مصدر توثيق بالنّسبة للأفراد.

ـ عدم وجود جهات تتكفّل بالأخطاء اللّغوية، وتضع شروطا معينة للكتابة باللّغة العربية الفصيحة.

ـ عدم الاعتماد على أصحاب الاختصاص في تدوين اللّافتات واللّوحات الإعلانية.

ـ عوامل عقلية تتعلّق بضعف الذّكاء والتّركيز، النّسيان، وضعف القدرة على التّذكّر.

ـ عدم الاهتمام باللّغة العربية والبحث فيها، واتّجاه الأنظار إلى اللّغات الأجنبية .

ـ إهمال جانب المطالعة؛ لأنّ هذه الأخيرة تعدّ الأداة الرّئيسية لمعرفة الصّواب.

3 ـ 2 ـ أسباب خاصّة: أمّا بالنّسبة للأسباب الخاصّة بكلّ مستوى من مستويات اللّغة فيمكننا تحديدها كالآتي:

3 ـ 2 ـ 1 ـ الأخطاء الإملائية

أثبتت الدّراسة الإحصائية للأخطاء اللّغوية أنّ الأخطاء الإملائية كانت أكثر الأخطاء كثرة وشيوعا، حيث قدّرت نسبتها بـ 65,57 **%** وبعد تأملنا لهذه الأخطاء لاحظنا مجيء أخطاء همزة الوصل في مستوى متقدّم، والتي ارتفع عددها مقارنة بأنواع الأخطاء الإملائية الأخرى، هذا وقد أحصينا في هذا النّوع 13 خطأ.

وتعود أسباب وقوع الأفراد في الأخطاء الإملائية إلى:

***من النّاحية العضوية**

ـ الضّعف السّمعي، وضعف القدرة على المتابعة والإصغاء ومواكبة وحدات اللّغة المسموعة، ممّا يؤدي إلى ضعف قدرة المتلقي على التّمييز بين الأصوات المتقاربة في المخرج، وعدم تمثيل الطّول المناسب للحركات القصار، فالمستمع الجيّد يجب أن يقوى على التّمييز بين أصوات الحروف لكي يستطيع كتابتها كتابة صحيحة.

ـ الضّعف البصري يؤدي إلى عدم الرؤية السّليمة للحروف والكلمات.

ـ النّطق الخاطئ للحروف والأصوات وعدم إخراجها من مخرجها بشكل صحيح.

من الناحية الكتابية

ـ البعد بين النّظام الكتابي والمنطوق في بعض الجوانب المحدودة، كالمدّ الذي يلفظ ولا يكتب، أوالحروف التي تكتب ولا تلفظ، هذا الاختلاف بين المنطوق والمكتوب، أوبعبارة أخرى عدم تمثيل المنطوق للمكتوب أوالعكس من الأسباب المؤدية إلى الوقوع في الأخطاء.

ـ التّشابه في النّطق والكتابة كما في التّاء المربوطة والهاء، لأنّ التّاء المربوطة تنطق هاءً عند الوقف.

ـ عدم تمييز شكل الحروف المعجمة من غيرها، خاصّة عندما يتعلّق الأمر بالحروف المتشابهة في الرّسم والكتابة، مثل السّين والشّين والصّاد والضّاد...إلخ.

ـ قلّة التّدريبات التّطبيقية التي تساهم في ترسيخ القواعد الإملائية في الذّهن.

ـ الكثرة والتّفريع في بعض القواعد الإملائية الخاصّة بموضوع معيّن، مثل القواعد المرتبطة بكتابة الهمزة بأشكالها المختلفة، وما زاد الكتابة صعوبة أنّه لا يكتفي في بعض الأحيان بمعرفة القاعدة الإملائية وحدها، بل يجب معرفة المسائل الإملائية التي تخرج عن تلك القاعدة.

ـ ارتباط قواعد الإملاء بقواعد النّحو والصّرف، حيث أدّى ربط الإملاء بهذين العلمين إلى تعقيد أمره وإثقاله بكثير من العلل النّحوية والصّرفية، فساعد ذلك على فتح باب فسيح للتّأويل وتعارض الآراء.

ـ تعدّد صور الحرف الواحد باختلاف موضعه.

ـ استعمال الصّوائت القصار: فاستخدام الحروف التي تمثل الصّوائت القصار توقع الأفراد في صعوبة التّمييز بين قصار الحركات وطوالها، وهذا ما أدخلهم في باب اللّبس فرسموا الصّوائت القصار حروفا.

3 ـ 2 ـ 2 ـ الأخطاء الصّرفية

احتلّت الأخطاء الصّرفية المرتبة الثالثة وقد قدّرت نسبتها بـ 06,56 % وهي نسبة منخفضة جدّا مقارنة بنسب الأخطاء اللّغوية الأخرى، ولكنّ على الرّغم من انخفاض هذه النّسبة إلّا أنّه يمكننا أن نجمل أهم الأسباب المؤدية إلى حدوثها كالآتي:

ـ تعدّد الأبواب والقضايا في المستوى الصّرفية: النّسبة، التّصغير، الإعلال، الإبدال ، صيغ المبالغة، تقسيمات الفعل من حيث زمنه، صحته واعتلاله تجرّده وزيادته، إذ أنّه لا يمكن الإلمام بهذه المواضيع كلّها، وما يزيد الأمر صعوبة هو تعدّد حالات وأحكام كلّ موضوع على حدة فموضوع الإعلال مثلا نجد فيه: الإعلال بالحذف، والإعلال بالقلب، والإعلال بالتّسكين، وأخيرا الإعلال بنقل الحركة.

ـ تداخل المستوى الصّرفي مع المستويات اللّغوية الأخرى وخاصّة مع المستوى النّحوي، حيث أنّ التّرابط بين هذين العلمين كبير وعميق، والفصل بينهما لا يمكن بحال، فكلّ منهما يؤدي إلى الآخر، فالصّرف يعنى ببنية الكلمة من حيث الأصول والزّوائد وكيفية تولّد الكلمات وتزايدها، وذلك في مقابل النّحو الذي يدرس العلاقة الأفقية بين الكلمات وكيف تنضام هذه الكلمات تحت روابط الإسناد والفاعلية.

3 ـ 2 ـ 3 ـ الأخطاء النّحوية

جاءت هذه الأخطاء في المرتبة الثّانية، و كانت نسبتها مقدّرة بـ 26,23%، أيّ ما يعادل 16 خطأ وهي نسبة منخفضة نوعًا ما مقارنة بنسبة الأخطاء الإملائية، وأسباب الوقوع في هذه الأخطاء تعود إلى:

ـ صعوبة المادة العلمية وجفافها، ويرجع ذلك إلى القوانين التّجريدية والتّحليل والاستنباط والتّعليل، وهذا يتطلب مجهودا ذهنيا وقدرة عقلية عالية لا تتوافر لدى جميع الأفراد.

ـ إهمال التّدريبات النّحوية التي تعمل على ترسيخ القواعد النّحوية في الذّهن.

ـ القصور في فهم النّحو.

ـ كثرة الأوجه الإعرابية المختلفة والتّعاريف المتعدّدة، ممّا يشغل كاهل مستعملي اللّغة العربية: حالات إعراب الأفعال الماضية الصّحيحة منها والمتّصلة بالضّمائر، وإعراب التّوابع، وأحكام العدد، ومحل إعراب الجمل... إلخ.

3 ـ 2 ـ 4 ـ الأخطاء المضمونية

سجّلنا في هذا النّوع من الأخطاء اللّغوية خطأ واحدا فقط، أيّ بنسبة 01,64 **%** وتعود أسباب وقوع الأفراد فيها إلى:

ـ ترجمة الألفاظ الأجنبية بما لا يتّفق مع اللّغة العربية، فالتّرجمة حين يتولّى أمرها من ليس أهلا بها فإنّ ذلك يؤدي إلى أخطاء دلالية عديدة.

ـ جهل الأفراد الذين يكتبون باللّغة العربية الفصحى اللّوحات الإشهارية والإعلانية لمعاني ودلالة الكلمات في اللّغتين؛ في لغة المصدر ولغة الهدف.

رابعا: الحلول المقترحة

إنّ الهدف من منهج تحليل الأخطاء هو إيجاد العلاج المناسب للمشكلات التي تعترض مستعملي اللّغة العربية، فالكشف عن الأسباب الكامنة وراء الأخطاء اللّغوية يساعدنا على التّوصّل إلى العلاج المناسب لها، ويمكننا أن نجمل أهم الحلول التي نراها مناسبة للقضاء على هذه الأخطاء بصفة عامّة أو على الأقلّ التّقليل منها كما يلي:

ـ تكوين التّلميذ تكوينا جيّدا في المرحلة الابتدائية، وعدم الاعتماد على الطّرائق التّقليدية في عملية التّدريس، واتّباع الطّرق التّعليمية الحديثة التي تولي الأهمية للمتعلّم وتجعله عنصرا إيجابيا فاعلا في العملية التّعليمية، إلى جانب تكوين المعلّمين والأساتذة في مختلف مراحل التّعليم العامّ، وإعدادهم إعدادا علميا وبيداجوجيا؛ لأنّ المعلّم الضّعيف الشّخصية والمعلومات هو من الأسباب الرّئيسية في تدني المستوى.

ـ الإكثار من القراءة والمطالعة لأنّ الصّلة وثيقة بين القراءة والكتابة، حتّى أنّ بعض أنواع الإملاء يستلزم القراءة السّليمة أوّلا قبل الكتابة من خلال احتفاظ الذّاكرة البصرية بأشكال الكتابة.

ـ تنمية المهارات الحسيّة الحركيّة.

ـ تدريب الأذن على حسن الإصغاء لمخارج الحروف، ويكون ذلك عن طريق التّعرّض لموقف الاستماع لكي يستطيع التّمييز بين أصوات الحروف، وكذلك تدريب العين على الرؤية الصّحيحة للكلمة، واللّسان على النّطق الصّحيح والإكثار من التّهجي الشّفوي للكلمات قبل كتابتها.

ـ تطبيق أصول الكتابة السّليمة من وضع للنّقاط والهمزات في أماكنها الصّحيحة.

ـ الإكثار من التّدريبات حول المواضيع الصّرفية والنّحوية والإملائية.

ـ التّركيز الجيّد أثناء الكتابة باللّغة العربية الفصيحة.

ـ تعويد الفرد نفسه على استعمال اللّغة العربية، والاهتمام بها والبحث فيها.

ـ أن تكون كتابة لافتات المحلّات التّجارية، واللّوحات الإعلانية والإشهارية باللّغة العربية الفصحى من قبل الأفراد الذين يملكون مستوى تعليمي عالٍ، يؤهّلهم للكتابة دون أخطاء.

ـ وضع هيئة أو مصلحة تتكفّل بالأخطاء اللّغوية، حيث تعمل على تقديم التّصريحات أوّلا لكتابة هذه اللّافتات، وتقوم بوضع مجموعة من الشّروط التي يجب توفّرها في الأفراد الذين يكتبون باللّغة العربية كالمستوى التّعليمي مثلا، ومراقبة هذه اللّوحات بعد كتابتها.

خاتمة

إنّ معاينة الأخطاء اللّغوية في مجال اللّسانيات التّطبيقية ليس بالأمر السّهل أو الهيّن، إذ يتعيّن على الباحث التّسلّح بترسانة من المفاهيم والأدوات التّحليلية التي تمكّنه من معاينة هذه الأخطاء ومعرفة مصادرها، ثمّ تصويبها وفق ما يمليه منهج تحليل الأخطاء.

وعموما يمكن رصد أهم النّتائج التي أفضى إليها البحث في النّقاط التّالية:

ـ الأخطاء اللّغوية بأشكالها تعيق عملية التّواصل، حيث يضعف هذا الأخير أو ينعدم كلّما استمرّت تلك الأخطاء في الوقوع دون تصحيح لها.

ـ الأخطاء اللّغوية أهمّ مصدر من مصادر المعلومات عن طبيعة المعرفة اللّغوية للأفراد، على الرّغم من أنّ تلك الأخطاء بأنواعها المختلفة لا تقدّم لنا معيارا مباشرا لمعرفتهم تلك، لكنّ بدراسة أخطائهم يمكننا التّنبؤ بطبيعة معرفتهم اللّغوية.

ـ إنّ أكثر الأخطاء التي تجري على الألسنة والأقلام أخطاء لا تعدّ ولا تحصى، ولا يكاد يسلم منها إلّا القليل فهي ليست محصورة في أبناء بجاية فحسب، وإنّما يعاني منها النّاس أجمعين ولا سيما في لغة الإعلان التّجاري.

ـ إنّ التّمييز بين الأغلاط والأخطاء أمر مهمّ جدّا، نبّه إليه اللّغويون الغرب ولم يعن به العرب قديما إلّا **أبي هلال العسكري**، الذي أشار إلى الفرق الجوهري بين هذين المصطلحين في كتابه **(الفروقات اللّغوية)**، والتي تطابق ما توصّل إليه الباحثون الغرب اليوم وتكمن أهمية التّمييز بين المصطلحين في أحقية الأخطاء بالدّراسة، والتّخلي عن الأغلاط لأنّ هذه الأخيرة تزول بزوال مسبباتها، في حين يتواتر ظهور الأخطاء وهنا يكمن مصدر خطورتها.

ـ بعد أن وضّحنا المصطلحات الدّالة على المخالفات اللّغوية؛ الغلط، اللّحن والزّلة، توصّلنا إلى أنّ مصطلح الخطإ هو أنسب تلك المصطلحات.

ـ لقد نبّه اللّغويون العرب القدامى ـ أصحاب الاتّجاه التّقليدي ـ إلى مسألة الخطإ اللّغوي وأدركوا مدى خطورته على مستعمل اللّغة العربية ـ لغة القرآن الكريم ـ فعمدوا إلى تأليف المصنفات اللّغوية التي نبّهوا من خلالها إلى الأخطاء التي تشيع بين العامّة وحتّى الخاصّة، ولكنّ دون

أيّ محاولة منهم لايجاد تعليلات مناسبة لهذه الأخطاء، في حين أولت الدّراسات اللّسانية الغربية الحديثة الخطأ اللّغوي عناية خاصّة، حيث أكّدت على أهميته وكونه أمرًا طبيعيًا؛ لأنّ المعرفة تبنى من خلال هدم الخطإ فنتج عن هذا الاهتمام وضع مناهج علمية لدراسة الأخطاء، فدراسة الأخطاء في ضوء علم اللّغة التّطبيقي دراسة لغوية موضوعية تقوم بتفسير الأخطاء بعد تحديدها ووصفها، ثمّ تسعى إلى تقويمها وبيان طرائق علاجها مستفيدة في سبيل ذلك من علم اللّغة إلى جانب العلوم الأخرى كعلمي الاجتماع والنّفس.

ـ يعدّ الاتّجاه التّقابلي أوّل الاتّجاهات الموضوعية في تحليل الأخطاء اللّغوية، إضافة إلى كونه الطّريق الأوّل للمقابلة بين لغتين لتحديد أوجه الشّبه والاختلاف بينهما، إلّا أنّ هذا الاتّجاه قد أثبت قصوره في أحيان كثيرة لأنّه يردّ جميع الأخطاء إلى تدخّل لغة الأمّ في اللّغة الثّانية، ولهذا ظهر على أنقاضه اتّجاه آخر وحلّ محلّه وهو الاتّجاه الذي اصطلح على تسميته باتّجاه تحليل الأخطاء الذي لا يردّ جميع الأخطاء إلى التّأثير السّلبي للّغة الأمّ على اللّغة الثّانية، بل بالعكس يردّها إلى جميع المصادر الممكنة. بمعنى أنّ هذين الاتّجاهين يتّفقان في تحديد الأخطاء اللّغوية ووصفها دون أن يتّفقا في تفسيرها، فإلى جانب اتّفاقهما في تحديد الأخطاء ووصفها نجدهما أيضا يتّفقان في الاهتمام بالجوانب التّعبيرية سواءً أكانت مكتوبة أو منطوقة، دون أن يعيرا أيّ اهتمام لجوانب فهم ما يقال أو يكتب، ولعلّ هذه النّقطة الأخيرة كانت من أبرز الانتقادات الموجّهة لهذين الاتّجاهين.

ـ يعتبر منهج تحليل الأخطاء المنهج المعتمد عليه في دراستنا هذه كونه لا يكتفي فقط بالإشارة إلى مواطن الأخطاء وبيان أوجه صوابها كما كان اللّغويون العرب القدامى ـ أصحاب الاتّجاه التّقليدي ـ يفعلون في مصنفاتهم وكتبهم، كما أنّه لا يكتفي ـ كما أشرنا سابقا ـ إلى ردّ الأخطاء كلّها إلى مصدر واحد كما هو الشّأن في الاتّجاه التّقابلي، بل يتتبّع هذا المنهج خطوات إجرائية، منهجية تبدأ بالبحث عن مواطن الأخطاء وتصنيفها، ثمّ تعمل على البحث عن جميع الأسباب المؤدية إلى حدوثها ليسهّل على الباحث في الأخير إيجاد الحلول المناسبة لها تجنّبا لحدوثها

مستقبلا، هذا وقد مكنّنا تطبيق هذا المنهج في تحليل عيّنة البحث من التّوصّل إلى النّتائج الآتية:

ـ إنّ ارتباط المستوى الكتابي بسائر المستويات اللّغوية الأخرى يستدعي معرفة بقواعد النّحو، والصّرف المتعلّقة بكلمة ما لمعرفة الكتابة الصّحيحة لها، فرسم الهمزة المتوسّطة مثلا يتحدّد بحسب موقع الكلمة من الإعراب، فهي تكتب على الواو عندما تكون في موضع الرّفع وتكتب منفردة في حالة النّصب، بينما تكتب على ياءٍ عندما تكون في موضع الجرّ أو مسبوقة بكسرة.

ـ الصّرف بؤرة النّظام اللّغوي ونقطته المركزية، فالخطأ الصّرفي ليس كغيره من الأخطاء فهو خطأ مفصلي يترتّب عنه أخطاء متعدّدة في المستويات: الإملائية، والنّحوية، والدّلالية فعندما تقلّ الأخطاء الصّرفية تقلّ نسبة الأخطاء في المستويات الأخرى.

ـ يعدّ النّحو العربي الرّكيزة الأساسية في اللّغة العربية لكونه من مقومات التّواصل الصّحيح، السّليم فالخطأ في الإعراب وفي ضبط الكلمات قد يؤثر في المعنى المقصود تماما ممّا يؤدي إلى العجز عن فهمه، فالذي لا يفهم الجملة الفعلية والاسمية وتركيبهما لا يستطيع إدراك المواقف التي تلائم استعمال كلّ منهما.

ـ التّعرّف على أنواع الأخطاء اللّغوية المكتوبة المرتكبة من قبل الأفراد في منطقة بجاية، حيث أثبتت هذه الدّراسة أنّ الأخطاء قد مسّت كلّ المستويات اللّغوية، باستثناء المستوى الصّوتي الذي يتعذّر علينا حصر أخطائه في المنطقة، نظرًا لطبيعة موضوع بحثنا الذي يسلّط الضّوء على الأخطاء المكتوبة فقط.

ـ مكنّنا منهج تحليل الأخطاء من التّعرّف على جميع المصادر والأسباب الحقيقية لهذه الأخطاء، فضلا على التّعرّف على أنواع الأخطاء فهذه الأسباب كما رأينا متنوّعة ومتعدّدة فمنها ما يعود إلى الجهل بقواعد اللّغة، ومنها ما يعود إلى تدخّل لغة الأمّ في اللّغة الثّانية ومنها أيضا ما يعود إلى المستوى التّعليمي للفرد الذي يكتب باللّغة العربية والأسباب كثيرة.

ـ التّعرّف على أنواع الأخطاء المرتكبة في كلّ مستوى على حدة: في المستوى الإملائي، الصّرفي، النّحوي والدّلالي، فالأخطاء الإملائية قد شملت: الإعجام، همزتي الوصل والقطع، الهمزة المتوسّطة

والمتطرّفة، الحركات القصيرة والحركات الطّويلة، زيادة حرف أوحذفه، التّاء المربوطة والمفتوحة، الفصل والوصل...إلخ. أمّا الأخطاء الصّرفية فمسّت موضوعي النّسبة والجمع، في حين شملت الأخطاء النّحوية: الإعراب، المضاف والمضاف إليه، والاسم المعطوف، والخبر، ومعاني حروف الجرّ.

إنّ تحليل الأخطاء اللّغوية المكتوبة لا يرتبط بمجالات ضيّقة أو عيّنات مستقلّة، بل بالعكس المسألة مرتبطة بمجالات كثيرة ومتنوّعة فنحن في هذا البحث قد سلّطنا الضّوء على الأخطاء اللّغوية المكتوبة الواردة في لافتات المحلّات التّجارية واللّوحات الإعلانية بمنطقة بجاية، ولكنّ هذا لا يمنعنا من تحليل هذه الأخطاء في ميادين أخرى، كتحليل أخطاء التّلاميذ في المحيط المدرسي أو أخطاء الطّلبة في المحيط الجامعي، ناهيك عن تحليل الأخطاء اللّغوية الشّائعة في لغة الصّحافة ووسائل الإعلام على حدّ سواء.

ملاحق

ملحق رقم: 01

إنّنا بصدد إعداد بحث أكاديمي حول الأخطاء اللّغوية المكتوبة في منطقة بجاية، ولهذا نرجو أن تساعدونا في الإجابة عن أسئلة هذه المقابلة التي تمثّل جزءًا حسّاسا من بحثنا، آملين أن تكون إجابتكم بكلّ صدق، ونطمئنكم بأنّ الغرض من هذا العمل علمي خالص.

أسئلة المقابلة

ـ ماهو مستواك الدّراسي؟ وما هي الشّهادات المتحصّل عليها؟.

ـ ما هي لغتك الأمّ؟.

ـ ما هي مهنتك؟ ولماذا اخترتها؟.

ـ بأيّ لغة تكتب؟ وهل لديك رصيد كافٍ في تلك اللّغة؟.

ـ هل تكتب بلغات أخرى غير تلك اللّغة؟.

ـ هل تكتب بمفردك أم يساعدك أحد في عملك؟.

ـ لمن تكتب؟.

ـ في نظرك ما هي الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الأخطاء أثناء الكتابة باللّغة العربية؟.

ـ ما رأيك في ظاهرة الأخطاء الشّائعة في منطقة بجاية؟ .

الفقرة التي تمّ إملاؤها على الأفراد الذين يكتبون اللّافتات واللّوحات الإعلانية باللّغة العربية :

يعدّ الإنسان ويمهّد لرحلاته التي ينوي أن يقوم بها، وكلّ امرئ إذا ارتحل يتزوّد بالماء والطّعام وكذلك يفعل الحيوان، فإذا اقترب موعد الهجرة أقبل أفراده على التّزويد بالماء والطّعام، فتكتنز أجسامها وتقوى، ثمّ لا تلبث أن تتجمّع نتيجة اتّصال أفراد القطيع بعضها ببعض بطريقة ما، مثل إصدار أصوات، أو نغمات معينة، حتّى إذا اتّسعت واكتمل التّجمّع، وحان الوقت بدأت هجرتها التي لا تنتهي حتّى لا تعود مثلها في عامٍ قادمٍ.

ملحق رقم:02

أجوبة المقابلة

ف01

ـ المستوى: السّنة الأولى متوسّط.

ـ لغة الأمّ: اللّغة الأمازيغية.

ـ المهنة: كتابة لافتات المحلّات التّجارية، وقد اخترت هذه المهنة لأنّني أوّلا أحبّ فن الرّسم، وهذا الأخير له علاقة وطيدة بكتابة هذه اللّوحات.

ـ أكتب باللّغة الفرنسية كثيرا لأنّني أتقنها جيّدا وأملك رصيدا كافيا فيها.

ـ نعم، أكتب بلغات أخرى غير اللّغة الفرنسية، وذلك حسب الحاجة، فمثلا أكتب باللّغة العربية.

ـ أكتب بمفردي ولا أحد يساعدني في مهنتي، إلّا أنّني من حين لآخر أستعين بالقاموس.

ـ أكتب هذه اللّافتات لأصحاب الفنادق، ولأصحاب المحلّات التّجارية، وأكتب أيضا للمؤسسات العمومية والخاصّة منها.

ـ حسب رأيي الأسباب المؤدية إلى هذه الأخطاء متعدّدة ومتنوّعة، فمنها مثلا ما يعود إلى المستوى التّعليمي الذي وصل إليه الفرد.

ـ الأخطاء اللّغوية بأنواعها تنقص من أهمية وقيمة اللّغة .

فقرة الإملاء

يعدّ الإنسان لرحلته التي ينوي أن يقوم بها وكل إمرإ إذا إرتحل يتزود بالماء والطعام وكذلك يفعل الحيوان فإذا إقترب موعد الهجرة أقبل أفراده على التزويد بالماء والطعام فتكتنز أجسامها وتقو ثم لا تلبث أن تتجمع نتيجة إتصال أفراد القطيع بعضها ببعض بطريقة ما مثل إصدار أصوات معينة

أو نغمات معينة حتى إذا إتسعت وإكتمل التجمع وحان الوقت بدأت هجرتها التي لا تعود مثلها في عام قادم

ف02

ـ المستوى: السّنة السّادسة ابتدائي.

ـ لغة الأمّ: اللّغة الأمازيغية.

ـ المهنة: رسّام وأكتب أيضا اللّوحات الإعلانية ولافتات المحلّات .

ـ اخترت هذه المهنة لأنّها مهنة سهلة، وليس لي مستوى كافٍ يسمح لي بممارسة مهن أخرى.

ـ أكتب باللّغة العربية وحدها، لأنّني أتقنها قليلا، ولا أكتب بلغات أخرى غيرها لكوني لا أعرف قواعدها.

ـ أكتب بمفردي ولا يساعدني أحد.

ـ أكتب لأصحاب المحلّات التّجارية.

ـ أسباب وقوع الأفراد في الأخطاء ربّما تعود إلى عدم معرفة القواعد اللّغوية من قواعد إملائية، صرفية ونحوية، إضافة إلى عدم معرفة دلالة الألفاظ ومعانيها.

ـ ما يمكنني قوله عن الأخطاء اللّغوية أنّ هذه الأخيرة من بين الأسباب المؤدية إلى إعاقة عملية الفهم والتّواصل بين الأفراد.

فقرة الإملاء

يعد الإنسان لرحلاته التي ينوي أن يقوم بها وكل إمرء إذا إرتحل يتزود بلماء وطعام وكذلك يفعل ألحيوان فإذا إقترب موعد ألهجرة أقبل أفراده على أتزويد بلماء وطعام فتكتنز أجسمها وتقو ثم لا تلبث أن تتجمع نتيجة إتصل أفراد ألقطيع بعضها ببعض بطريقة ما مثل إصدر أصوات أو نغمات معينة حتى إذا إتسعت وإكتمل أتجمع وحان ألوقت بدأت هجرتها التي لا تنته حتى لا تعود مثلها

مثلها في عام قادم

ف03

ـ المستوى: السّنة الرّابعة جامعي، نظام كلاسيكي، متحصل على شهادة اللّسانس في الحقوق.

لغة الأمّ: اللّغة الأمازيغية.

ـ المهنة: أقوم بكتابة اللّوحات واللّافتات الإشهارية، وقد اخترت هذه المهنة لأنّني لم أحصل بعد على وظيفة في التّخصّص الذي أملكه.

ـ أكتب باللّغتين العربية والفرنسية لكوني أتقنهما جيدا ولديّا رصيد وزاد معرفي كافٍ فيهما، ولا أكتب بلغات أخرى؛ لأنّني لا أعرف لغات أخرى غير هاتين اللّغتين.

ـ أكتب بمفردي.

ـ أكتب لأصحاب الفنادق والمؤسسات العمومية وكذلك لأصحاب المحلّات التّجارية.

ـ يقع الأفراد في الأخطاء اللّغوية خاصة أثناء الكتابة باللّغة العربية ومن أسباب ذلك: جهل قواعد الإملائية والنّحوية ، ضعف التّركيز أثناء الكتابة، عدم الاهتمام بالمطالعة.

ـ الأخطاء اللّغوية التي تقع على أعيننا ومسامعنا كثيرا ما تأتي بنتائج سلبية ولعلّ من بينها شيوع الخطإ بين أبناء المنطقة، وترسّخه في أذهانهم.

فقرة الإملاء

يعدّ الإنسان لرحلاته التي ينوي أن يقوم بها، وكلّ امرئ إذا ارتحل يتزود بالماء والطّعام وكذلك يفعل الحيوان، فإذا اقترب موعد الهجرة، أقبل أفراده على التزويد بالماء والطّعام، فتكتنز أجسامها وتقوى ولا تلبث أن تتجمع نتيجة اتصال أفراد القطيع بعضها ببعض بطريقة ما، مثل إصدار أصوات، أو نغمات معينة حتّى إذا اتّسعت، واكتمل التّجمّع وحان الوقت بدأت هجرتها التي لا تنتهي حتّى لا تعود مثلها في عام قادم.

ف04

ـ المستوى: السّنة الثّانية ثانوي.

ـ لغة الأمّ: اللّغة الأمازيغية.

ـ المهنة: كتابة لافتات المحلّات التّجارية واللّوحات الإشهارية، وقد اخترت هذه المهنة لأنّها مهنة غير متعبة.

ـ أكتب باللّغة العربية لأنّني ملمّا بقواعدها في كلّ مستوياتها.

ـ لا أكتب بلغات أخرى غير هذه اللّغة.

ـ لا أكتب بمفردي، بل بمعية صديق لي يساعدني في عملي.

ـ أكتب لأصحاب المحلّات التّجارية والمؤسسات العمومية والخاصّة.

ـ الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الأفراد للأخطاء اللّغوية هو صعوبة القواعد اللّغوية خاصّة النّحوية منها.

ـ حسب رأيي الأخطاء اللّغوية الشّائعة في بجاية عملت على تشويه اللّغة العربية، وأدّت إلى تحريفها عن قواعدها الصّحيحة.

فقرة الإملاء

يعد الإنسان ويمهد لرحلاته التي ينوي أن يقوم بها وكل إمرء إذا إرتحل يتزود بالماء والطعام وكذلك يفعل الحيوان فإذا إقترب موعد الهجرة أقبل أفراده على التزود بالماء والطعام فتكتنز أجسامها وتقو ثم لا تلبث أن تتجمع نتيجة إتصال أفراد القطيع بعضها ببعض بطريقة ما مثل إصدار اصوات أو نغمات معينة حتى إذا إتسعت واكتمل التجمع وحان الوقت بدأت هجرتها التي لا تنتهي حتى لا تعود مثلها في عام قادم

ملحق رقم: 03

خ01

خ02

خ03

خ04

خ05

خ06

خ07 - 08

خ09

خ10

خ11

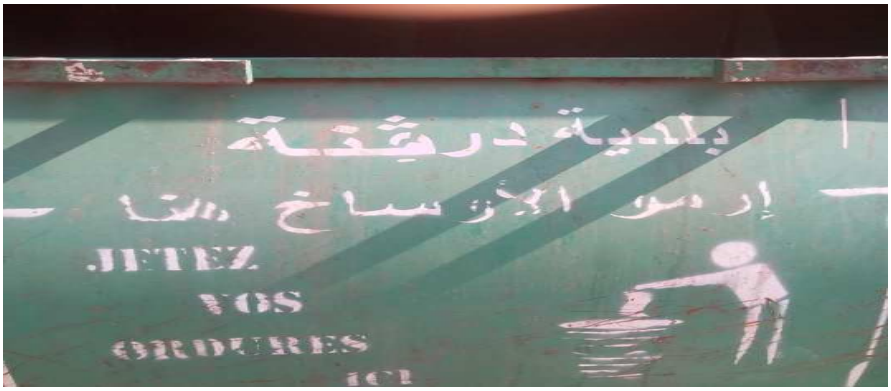

خ12

خ13

خ14

خ15

خ16

خ17

خ18

إدارة شئون ال

خ19

دجاج
سمك
شواى

خ20

إستعجـــــلات طبيـــــة
URGENCES MEDICALES

خ21

خ22

خ23

خ24

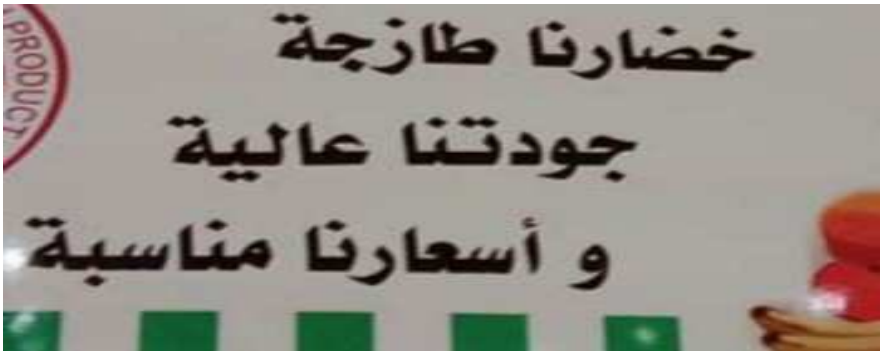

خ25

خ26

خ27

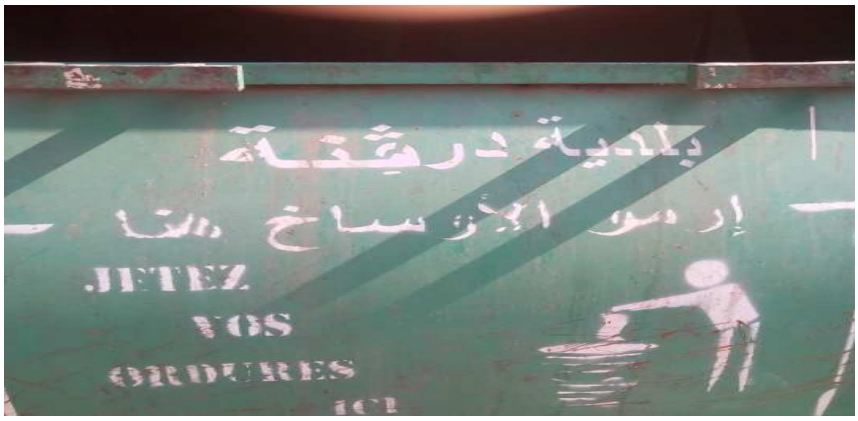

خ28

خ29

خ30

خ31

خ32

خ33

خ34

خ35

خ36 - 37

خ38

خ39

خ40

خ41

خ42

خ43

خ44

خ45

خ46

خ47

خ48

خ49

خ50

خ51

خ52

خ53

خ54

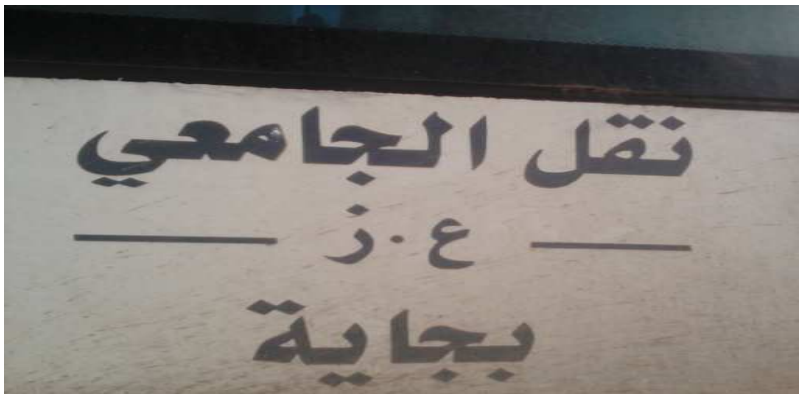

خ55

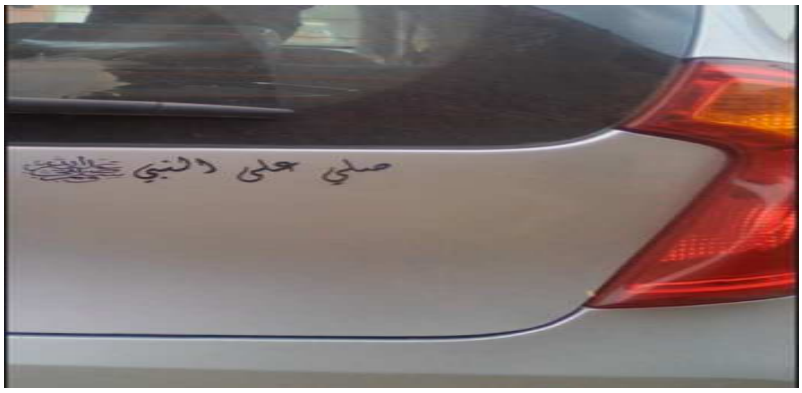

خ56

خ57

خ58

خ59

خ60

خ61

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ـ إبراهيم (عبد العليم)، الإملاء والتّرقيم في الكتابة العربية، مكتبة غريب للنّشر، االقاهرة، دط، 1975م.

ـ ابن فارس (بن زكريا أبو الحسين)، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، مج: 04، دط، دت.

ـ ابن منظور (أبو الفضل جمال الدّين محمد ابن مكرم)، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مج01، ط01، 2003م.

ـ أبو خليل (زهدي)، الإملاء الميسّر، دار أسامة للنّشر، عمّان، الأردن، ط01، 1998م.

ـ أبو الرّب (محمّد)، الأخطاء اللّغوية في ضوء علم اللّغة التّطبيقي، دار وائل للنّشر، عمّان، الأردن، ط01، 2005م.

ـ أبو العبّاس (محمّد عليّ)، الإعراب الميسّر دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة، دار الطّلائع للنّشر والتّوزيع والتّصدير، دط، دت.

ـ الأزهري (أبو منصور محمّد ابن أحمد)، معجم تهذيب اللّغة، ح: عبد اللّه دويش، الدّار المصرية، ج05، دط، دت.

ـ الأزهري (خالد)، شرح التّصريح على التّوضيح، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ج01، ط01، 2000م.

ـ الأنباري (أبو البركات)، زينة الفضلاء في الفرق بين الضّاد والظّاء، تح: رمضان عبد التّواب، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، دط، 1970م.

ـ الأنصاري (ابن هشام)، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، دار أنباء التّراث العربي للطّباعة والنّشر، بيروت، ط01، 2001م.

ـ أنيس (إبراهيم)، محاضرات عن مستقبل اللّغة العربية المشتركة، جامع الدّول العربية، معهد الدّراسات العربية العالية، القاهرة، دط، 1960م.

ـ براون (دوجلاس)، أسس تعلّم اللّغة وتعليمها، تر: الرّاجحي عبده وعليّ أحمد شعبان، دار النّهضة العربية للطّباعة والنّشر، بيروت، دط، 1994م.

ـ جمعة (عماد عليّ)، قواعد اللّغة العربية (النّحو والصّرف الميسّر)، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط01، 2006م.

ـ الحربي (عبد العزيز بن عليّ)، لحن القول (تصويب وتغليط لألفاظ وجمل شائعة)، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 2010م.

ـ الرّاجحي (عبده)، علم اللّغة التّطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1995م.

ـ الزّبيدي (أبو بكر محمّد)، طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط02، دت.

ـ زكريا (ميشال)، الألسنية علم اللّغة الحديث المبادئ والأعلام، المؤسسات الجامعية للنّشر والتّوزيع، بيروت، ط02، 1983م.

ـ زايد (خليل فهد)، الأخطاء النّحوية والصّرفية، والإملائية، دار اليازوري للنّشر والتّزوزيع، عمّان، الأردن، دط، دت.

ـ صليبا (جميل)، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، ج01، دط، 1982م.

ـ صيني (محمّد اسماعيل) والأمين (اسحاق محمّد)، التّقابل اللّغوي وتحليل الأخطاء، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، االرّياض، ط01، 1982م.

ـ الطّبّاع (عمر فاروق)، الوسيط في قواعد الإملاء والإنشاء، مكتبة المعارف، بيروت، ط01، 1993م.

ـ طعيمة (رشيد أحمد)، الأسس العامّة لمناهج تعليم اللّغة العربية، إعدادها، تطويرها وتقويمها، دار الفكر العربي، القاهرة، ط02، 2000م.

ـ عبد التّواب (رمضان)، لحن العامّة والتّطوّر اللّغوي، مكتبة زهراء الشّرق للنّشر، القاهرة، ط01، 1967م.

ـ عبد العليم (أبو بكر عليّ)، دروس في الإعراب للطّلاب والمعلمين، مكتبة القرآن للطّباعة والنّشر، القاهرة، دط، دت.

ـ العبري (خالد بن هلال بن ناصر)، أخطاء لغوية شائعة، مكتبة الجيل الواعد، عمّان، ط01، 2006م.

ـ العسكري (أبوهلال)، الفروقات اللّغوية، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2000م.

ـ عمايرة (خليل أحمد)، في نحو اللّغة وتراكيبها، دار عالم المعرفة، وجدة، ط01، 1984م.

ـ عمر (أحمد مختار)، أخطاء اللّغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين، عالم الكتب للنّشر، القاهرة، ط01، 1991م.

ـ عمر (أحمد مختار)، علم الدّلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط07، 2009م.

ـ عيد (محمّد)، المظاهر الطّارئة على الفصحى (اللّحن، التّصحيف، التّوليد والتّغريب والمصطلح العلمي)، عام الكتب، القاهرة، دط، 1980م.

ـ الفضلي (عبد الهادي)، مختصر النّحو، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع والطّباعة، جدّة، ط07، 1980م.

ـ فيّاض (سليمان)، النّحو العصري، دليل مبسّط لقواعد اللّغة العربية، مركز الأهرام للتّرجمة والنّشر، ط01، 1995م.

ـ قطوس (بسّا م)، المختصر في النّحو والإملاء والتّرقيم، مؤسسة حمادة للخدمات والدّراسات الجامعية، الأردن، ط01، 2000 م.

ـ مبارك (مبارك)، قواعد اللّغة العربية، الشّركة العالمية للكتاب ش م ل، طباعة، نشر وتوزيع، بيروت، ط03، 1992م.

ـ مطر (عبد العزيز)، لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ط02، 1981م.

ـ المغربي (عبد القادر)، عثرات اللّسان في اللّغة، المطبعة الهاشمية، دمشق، دط، 1949م.

ـ هارون (عبد السّلام محمّد)، قواعد الإملاء، مكتبة الأنجلو مصرية للنّشر، القاهرة، دط، 1993م.

ـ هامرلي (هكتر)، النّظرية التّكاملية في تدريس اللّغات ونتائجها العلمية، تر: راشد عبد الرّحمن الدّويش، جامعة الملك سعود، دط، 1994م.

ـ الياقوت (حياة)، من ذا الذي قدّد البيان؟ أخطاء وخطايا لغوية مصوّرة، الكويت، ط02، 2009م.

ـ الياقوت (محمّد سليمان)، في علم اللّغة التّقابلي، دراسة تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1985م.

ـ يعقوب (اميل)، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط01، 1983م.

- **المذكرات والأطروحات:**

ـ بوفروم (رتيبة)، " تعليمية اللّغة العربية في مرحلة ما بعد التّمدرس، دراسة تطبيقية في مراكز تعليم اللّغات للكبار"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف أحمد يوسف، جامعة وهران، 2008 ـ 2009م.

ـ قبول (فريدة)، " دراسة لسانية أيقونية في اللّافتة السّياحية "، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللّغة العربية، تخصّص لسانيات وسياحة، إشراف نعيمة سعدية، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، 2014 ـ 2015م.

- **المقالات**

ـ خلوفي (صليحة)، " الأخطاء اللّغوية الشّائعة في وسائل الإعلام الجزائرية، نماذج من: الإذاعة، التّلفزة والصّحافة المكتوبة "، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، منشورات مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر، 2011م.

- **المواقع الإلكترونية**

اللّوحات الإعلانية https:// lcaclebanon.com

اللّافتات التّجارية www.mm.gov.com

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الإهداء

كلمة الشّكر

مقدّمة.....01

الفصل الأوّل: الخطأ واتّجاهات تحليله 07

أوّلا: الخطأ ومقاييسه..... 10

1 -1 - مفهوم الخطإ.....10

1 - 1- 1 - لغة.....10

1 - 1 - 2 - اصطلاحا.....10

1 - 2 - الخطأ ومرادفاته.....11

1 - 2 - 1 - الخطأ والغلط.....12

1 - 2 - 2 - الخطأ واللّحن.....14

1 - 2 - 3 - الخطأ والزّلة..... 15

1 - 3 - موقف القدامى والمحدثين من الخطإ.....17

1 - 3 - 1- موقف القدامى.....17

1 - 3 - 2 - موقف المحدثين.....19

1 - 4 - مقاييس الصّواب والخطإ اللّغويين.....20

1 - 5 - مصادر الأخطاء اللّغوية.....22

1 - 6 - أنواع الأخطاء اللّغوية.....24

1 - 6 - 1 - الأخطاء الكلية والجزئية.....24

1 - 6 - 2 - الأخطاء التّعبيرية والاستقبالية.....25

1 - 6 - 3 - الأخطاء الفردية والجماعية.....26

ثانيا: اتّجاهات تحليل الأخطاء 27

2 - 1 - الاتّجاه التّقليدي.....27

2 - 2 - الاتّجاه التّقابلي.....30

2 - 2 - 1 - الفرق بين علم اللّغة المقارن وعلم اللّغة التّقابلي.....31
2 - 2 - 2 - إجراءات التّحليل التّقابلي..... 32.
2 - 3 - اتّجاه تحليل الأخطاء.....34
2 - 4 - الاتّجاه التّكاملي.....37
ثالثا: مراحل تحليل الأخطاء......38
3 - 1 - مرحلة تحديد الخطإ ووصفه وتصنيفه.....38
3 - 1 - 1 - تحديد الخطإ.....38
3 - 1 - 2 وصف الخطإ وتصنيفه.....39
3 - 2 - مرحلة تفسير الخطإ.....40
3 - 3 - مرحلة تصويب الخطإ.....42
الفصل الثّاني: بين الخطإ والصّواب.....43
أوّلا: وصف المدونة.....44
ثانيا: تحليل أخطاء العينة.....46
2 - 1 - الأخطاء الشّكلية.....47
2 - 1 - 1- الأخطاء الإملائية.....47
2 - 1 - 2 - الأخطاء الصّرفية.....63
2 - 1 - 3 - الأخطاء النّحوية.....66
2 - 2 - الأخطاء المضمونية.....75
ثالثا: أسباب الأخطاء اللّغوية.....76
3 - 1 - أسباب عامّة.....77
3 - 2 - أسباب خاصّة.....78
3 - 2 - 1 - الإملائية.....78
3 - 2 - 2 - الصّرفية.....80
3 - 2 - 3 - النّحوية..... 80

3 - 2 - 4 - المضمونية.....81
رابعا: الحلول المقترحة.....81
خاتمة.....83
ملاحق..... 88
قائمة المصادر والمراجع.....109
فهرس الموضوعات.....115